الشرح الثريّ

على

ثلاثيات الفضفري

في لطائف القواعد النحوية

تأليف:
أبي سهيل أنور عبد الله بن عبد الرحمن الفضفري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد،

فهذه بعض اللطائف النحوية، والدقائق اللغوية، مما تمس الحاجة لها، ولا يستغني الطلاب عنها، نظمتها بابتكار رائع، مع إيجاز بالغ، ثلاث يطرب لها السامع، وشرحته شرحاً وافياً، بتوضيح كل مقاصد، مع التزويد بالأمثلة أو الشواهد، وكان هذا التأليف في شهر رمضان المبارك سنة 1432هـ.

أسأل الله سبحانه أن يتقبل، وأن يعم النفع به لكل من أقبل، وأن يوفقنا لصالح العمل، بصادق النية والأمل، وهو حسبي ونعم الوكيل.

أبو سهيل أنور عبد الله بن عبد الرحمن الفضفري

الرياض.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمْـــــدُ للهِ وَصَـــــلّى اللهُ عَلَـــى نَبِيِّنـــاَ وَمَـــنْ وَالاَهُ

فَهـــذِهِ لَطَـــائِفٌ لاَ يَغْتَنِـــي عَـن ضَـبْطِهاَ طالِـبُ نَحـوٍ،

نَظَمْتُهــا ثُــلاَثَ فــي إِيجــاَزِ سَهْلَ المَناَلِ، دونَ ما إِلْغَازِ

* * *

1- علامات الأسماء والأفعال، وهي كثيرة.

جَـرٌّ، وَتَنْـوِينٌ، نِـداَءٌ، مُسْـنَدُ وَ(أَلْ)، إِضَـافَةٌ، وَجَمْـعٌ يُعْـهَـدُ

عَـودُ الضـمِيرِ، نِسـبَةٌ، نَعْـتٌ تَصْغِيرُهُ: عَلاَمـةٌ اسمٍ تُحْتَذَى

وَالفعــلُ بالتـــاَ، قَــدْ، وَسِــينٍ، وَكَـيْ، وَيـاَ، والنَّـونِ، وَالجـزمِ،

* * *

الشرح : الكلمة تنحصر في الاسم والفعل والحرف، ولا رابع لها، فالاسم له علامات، والفعل له علامات، والحرف علامته سلبية، أي عدم قبول علامة الاسم والفعل. وذكرنا في الأبيات إحدى عشرة علامة للاسم وتسع علامات للفعل.

فمن علامات الاسم:

1- الجر : وهو الإعراب المخصوص، علامته الكسرة أو ما ناب عنها - سواء كان سببه الحرف، أو الإضافة، أو التبعية-، وقد اجتمع جميع ذلك في (بسم الله الرحمن الرحيم) وهو واضح.

2- التنوين : وسنذكر حده وأنواعه فيما يأتي إن شاء الله تعالى.

3- النداء : فلا ينادى إلا الاسم، نحو يا زيد، يا أيها الإنسان.

4- المسند : أي الإسناد، وقد يسمى (الإخبار عنه) و (الحديث عنه)، والمراد صحة كون الكلمة مسنداً إليه، بكونه مبتدأ أو فاعلاً- مثلاً، فالاسم هو الذي يصح أن يكون مسنداً إليه، دون الفعل والحرف، فالتاء في قولك: (قمت) اسم؛ لأنه مسند إليه، لكونه فاعلاً، أسند إليه الفعل، وكذلك (أنا) في قولك: (أنا قائم) اسم؛ لأنه مبتدأ مسند إليه، أسند إليه الخبر.

5- أل : وهي أقسام: للتعريف، والزائدة، وللمح الصفة، والموصولة، مثل الرجل، واليزيد، والفضل علماً، المكرم أباه، ولكن (أل) الموصولة ليست من علامات الاسم لدخولها على الفعل المضارع نادراً، قال الشاعر: (ما أنت بالحكم الترضى حكومته)، الشاهد: الترضى بمعنى الذي ترضى، فدخلت (أل) الموصولة على الفعل، فليست من علامات الاسم، وسنذكر أنواع (أل) في أبيات مستقلة.

6- الإضافة : فالاسم هو الذي يكون مضافاً، دون الفعل والحرف، أما المضاف إليه فقد يكون غير اسم كالجملة في قولك: اجلس حيث جلس زيد، فـ (جلس زيد) جملة فعلية في محل جر، مضاف إليه.

7- الجمع : لا يجمع إلا الاسم، فهو من علاماته، تقول: كتاب كتب، مسجد مساجد، أما قولك: فعلوا ويفعلون ويفعلن وافعلوا ونحوها فذلك كله جمع لفاعل الفعل، وليس جمعاً للفعل، وكذلك التثنية، فلا يثنى إلا الأسماء، وإنما اكتفينا بالجمع لاتحاد حكمهما.

8- عود الضمير : الضمير لا يعود إلا على الاسم، فلا يعود على فعل ولا حرف، تقول: الكتاب قرأته، الهاء عائد إلى الكتاب، وذلك واضح.

9- النسبة : وذلك بإلحاق ياء النسبة المشددة، فلا تدخل إلا على الاسم، تقول: مكة مكيّ، نجد نجديّ، ولا تقول: ضَرَبَ ضَرَبي مثلاً.

10- النعت : فلا ينعت إلا الاسم، تقول: كتاب نافع مثلاً، ولا تقول: ضَرَبَ شديدٌ مثلاً.

11- التصغير : فلا يصغر الفعل والحرف، تقول: قلم قليم، جعفر جعيفر، ولا تقول: جَلَسَ جليس مثلاً.

ومن علامات الفعل:

1- التاء : والمراد بها تاء التأنيث الساكنة، والتاء المتحركة التي هي ضمير، فهما من علامات الفعل الماضي، تقول: قام قامتْ قمتُ، ليسَ ليستْ لستُ. الفرق بين التاءين: أن الساكنة حرف ليس لها محل من الإعراب، تدل على تأنيث الفاعل، وأما المتحركة فهي اسم- ضمير- في محل رفع.

2- قد : يدخل على الماضي والمضارع، يفيد في الماضي التحقيق والتقريب وفي المضارع التقليل غالباً. تقول: قد قامت الصلاة، قد يصدق الكذوب.

3 ، 4 - السين وسوف : وهما حرفا تنفيس، وقد يقال في سوف: حرف تسويف، وهما مختصان بالمضارع ومن علاماته. تقول: سيقول، وسوف يحاسب العبد.

5- لن : حرف نفي، تنصب المضارع، فهي من علاماته خاصة، واختلف في إفادتها التأكيد والتأبيد، الجمهور على عدم ذلك، واختلف هل هي كلمة واحدة أم كلمتان ركبتا والأصل (لا أن)، والصحيح الأول.

6- كي : حرف تأتي على وجهين، مصدرية، وجارة، والمراد هنا المصدرية، فتكون مصدرية إذا تقدمها اللام لفظاً أو تقديراً، تقول: جئتك لكي أسلّم عليك، اللام حرف جر، و(كي) مصدرية ناصبة (أسلم) فعل مضارع منصوب بكي، وهي مع الفعل في تأويل مصدر مجرور باللام، والتقدير: للتسليم عليك، وتكون جارة إذا ذكرت (أن) المصدرية بعدها، تقول: جئتك كي أن أسلم، فكي حرف جر، وأن مصدرية ناصبة، وهي مع الفعل في تأويل مصدر مجرور بكي، أما إذا لم تذكر اللام قبل كي ولا أن بعدها صح التقديران، إما أن تقدر اللام قبلها، فتكون كي مصدرية، أو تقدر أن بعدها فتكون كي جارة، وإنما قلنا: إن المراد هنا كي المصدرية؛ لأن الجارة قد تدخل على ما الاستفهامية، تقول: كيمه بمعنى لمه، والله أعلم.

7- الياء : المراد به ياء المخاطبة، وهي ضمير متصل في محل رفع، من علامات المضارع والأمر، فتدخل عليهما، ولا تدخل على الماضي، تقول: تعلمين يا هند، اعلمي يا هند، ولا تقول: عَلِمتِي، وما ورد في الحديث الشريف كقول الصديق رضي الله عنه: (أَوَماَ عَشَّيْتِيه) و (فإن كنتِ حُزْتِيه) بإثبات الياء بعد التاء فالياء هنا لإشباع الكسر، وليست ضميراً.

8- النون : المراد بها نون التوكيد الثقيلة والخفيفة، تدخل على المضارع والأمر، فهي من علاماتهما، ولا تدخل على الماضي، نحو: (لينبذن)، (لتبلون)، (انصرن).

9- الجزم : من علامات المضارع؛ لأن الجزم إعراب، ولا يعرب من الفعل إلا المضارع، وعوامل الجزم: لم، ولما، واللام ولا الطلبيتان، وأدوات الشرط، والمراد بالجزم: وجود الجزم في الكلمة، فهو من علامات المضارع، لا مجرد دخول أداة الجزم فقط؛ لأن بعض أدوات الشرط تدخل على الماضي، قال تعالى: (إن جاءكم فاسق بنبأ)، (لئن اجتمعت الإنس والجن).

وعلى كل حال، الجزم من علامات الفعل في الجملة؛ لأن الاسم لا يجزم. والله أعلم.

2- التنوين وأقسامه الأربعة.

نُونٌ مَزِيدٌ سَاكِنٌ فِي آخِرِ الـ أَسْمَاءِ نُطقاً حَسبُ: تَنوِيناً
تَمْكِينٌ أوْ تَنْكِيرٌ أَوْ مُقَابَلَه وَعِوَضٌ أَنْوَاعُهُ يَا سَائِلَه
كـ (رَجلٍ)، (إيهٍ)، (حِينَئِذٍ): مِثَالُ كُلٍّ يَاتِي

* * *

الشرح : التنوين من علامات الأسماء كما ذكرنا، وبينا ههنا تعريفه وأقسامه الأربعة، ومثالاً لكل قسم، فتعريفه: أنه نون زائدة ساكنة تلحق آخر الاسم لفظاً لا خطاً، معنى كونها زائدة أنها ليست فاء الكلمة ولا عينها ولا لامها، والفاء والعين واللام يعبر بها عن الحروف الأصلية اعتباراً بمادة (فَ عَ لَ)، فما ينطبق على الفاء فهو فاء الكلمة، وما ينطبق على العين فهو عين الكلمة، وما ينطبق على اللام فهو لام الكلمة، وما سوى ذلك فهو حرف زائد، فالهمزة من (أكرم) مثلاً زائدة. وإذا كانت الحروف الأصلية أكثر من ثلاثة أحرف زيدت اللام، فمثلاً: (جعفر): الراء فيها تسمى لاماً ثانية، وكذلك دحرج الجيم فيها اللام الثانية. وعلى هذا فالتنوين: نون زائدة، بعد لام الكلمة، وليست حرفاً أصلياً.

وقولنا: (نطقاً حسبُ) أي يلفظ به ولا يكتب نوناً، وهذا في الخط المعتاد، أما في خط علم العروض فيكتب التنوين نوناً؛ لأن القاعدة المعتبرة في ذلك الفن أنه يكتب كل ما ينطق به، ولا يكتب ما لا ينطق به.

وأقسام التنوين أربعة:

الأول: تنوين التمكين: وهي الداخلة على الأسماء المنصرفة غير الجمع المؤنث السالم، نحو رجلٍ، زيدٍ، كتابٍ، أما الداخلة على جمع المؤنث السالم فهي للمقابلة كما سنذكره.

الثاني: تنوين التنكير: وهي الداخلة على بعض الأسماء المبنية، والأسماء غير المنصرفة للدلالة على أنها تكون نكرة عند وجود التنوين، ومعرفة عند خلوها عن التنوين، مثاله: إيهِ وإيهٍ، إيهِ: اسم فعل أمر مبني على الكسر بمعنى زد، فمع التنوين يكون نكرة بمعنى الاستزادة بأي

كلام، وبدونه يكون المعنى الاستزادة بكلام معين، وتقول: جاء إبراهيمُ وإبراهيمٌ آخر، الأول معرفة أي الرجل المعروف بهذا الاسم، والثاني نكرة أي شخص ما اسمه إبراهيم، ومن ذلك قولهم: لكل فرعونٍ موسىً، بتنوينهما، أي لكل جبار من يقهره.

الثالث: تنوين المقابلة: وهي الداخلة على ما جمع بألف وتاء المسمى بجمع المؤنث السالم، فهي في مقابلة النون في جمع المذكر السالم، لكن لما كان المناسب للنساء التستر جعلوا التنوين للإناث، والنون الظاهرة للرجال.

الرابع: تنوين العوض: أي العوض عن محذوف، والمحذوف ثلاثة أقسام:

1)- حرف واحد، وذلك كما جوارٍ وغواشٍ ونحوهما مما هي ممنوعة من الصرف على صيغة منتهى الجمع المنقوص، فالتنوين عوض عن الياء المحذوفة، والتقدير جواري، غواشي، بخلاف التنوين في نحو قاضٍ وغازٍ مما هي مفردة، فالتنوين فيها تنوين تمكين، حذفت لام الكلمة منها لالتقاء الساكنين.

2)- كلمة كاملة، كالتنوين في كل وبعض عوضاً عن المضاف إليه، كقوله تعالى: (كل في فلك)، والتقدير- والله أعلم- كل ذلك أو كله، فحذف المضاف إليه وعوض عنه التنوين والله أعلم.

3)- جملة كاملة، وذلك في نحو (حينئذٍ)، وكان الأصل: حينئذْ وقعَ كذا وكذا، فـ (إذ) ظرف مبني على السكون في محل نصب مضاف إلى الجملة التي بعده، فحذفت تلك الجملة وعوض عنها التنوين.

تنبيه: بقي مما يسمى بالتنوين تنوين الترنم والتنوين الغالي، وهما ليسا بتنوين في الأصل، ولا يصدق عليهما حد التنوين؛ لأنهما يكتبان نوناً ويدخلان على غير الاسم ويختصان بالشعر، فتنوين الترنم هي نون زائدة تدخل على القوافي المطلقة أي آخر البيت المنتهي بحرف المد لقطع الترنم الحاصل بحرف المد، كقول الشاعر:

أقلّي اللوم عاذل والعتابن وقولي إن أصبت: لقد أصابن.

وكان أصله: (العتابا) (أصابا)، قطع المدة بإلحاق النون المسمى بتنوين الترنم، ولا يزيد بذلك وزن البيت.

والتنوين الغالي: وهي الداخلة على القوافي المقيدة أي المنتهية بغير حرف مد، زيادة على وزن البيت، ولذلك سميت بالغالي، مثالها قوله:

قالت بنات العم يا سلمى وإنِن كان فقيراً معدما قالت وإنِن
أصله: و (إن) هي إن الشرطية زاد نوناً على وزن الشعر.
الخلاصة: هذان ليسا من علامة الاسم، والله أعلم.

3- موانع التنوين، وهي ستة أمور.

ويُمنَـعُ التَّنْـوِينُ فـي الأسْـماءِ	بِمَنْـــعِ صَــرْفِهاَ، أوِ البِنَــاءِ
وكَونِــهِ مُضــافاً أوْ مَــدخُولَ	أوْ لِضَـرُورَةٍ وتَخْفِيـفٍ عُـزِلْ
وقَدْ يُرَى تَنْوِينُ تَنْكِيرٍ عَلَـى	مَبْنِـيٍّ أوْ مَمْنُـوعِ صَـرْفٍ قَـد

* * *

الشرح : ذكرنا في هذه الأبيات موانع التنوين في الأسماء إجمالاً، فمنها:

1- أن يكون الاسم ممنوعاً من الصرف لوجود علتين أو علة واحدة تقوم مقام علتين، وتفصيل ذلك سيأتي إن شاء الله تعالى، مثاله: جاء إبراهيمُ وعمرُ إلى أحمدَ.

2- أن يكون الاسم مبنياً، نحو حيثُ ومنْ، وإذْ، وإذا، إلا تنوين التنكير، فقد يدخل على المبني نحو إيهٍ، أو على الممنوع من الصرف نحو ربّ إبراهيمٍ، كما ذكرنا، وكذا تنوين العوض قد تدخل على المبني، كما تقدم في حينئذٍ.

3- كون الاسم مضافاً، فالمضاف يجرد من التنوين إطلاقاً، وهو واضح.

4- كون الاسم مدخول (أل)، فلا يجتمع التنوين و (أل) أبداً.

5- الضرورة الشعرية، ومعنى ذلك: أن بعض الأسماء المعربة المنصرفة (المنونة) يستعمل بلا تنوين كالممنوع من الصرف للضرورة الشعرية، ومن ذلك قول الشاعر:

ومن ولدوا عامرُ ذو الطول وذو العرض

الشاهد: (عامر) بترك التنوين للضرورة، وحقه التنوين؛ لأنه اسم منصرف.

6- التخفيف، ومعنى ذلك: أنه قد يترك التنوين لأجل مجرد التخفيف من دون ضرورة شعرية، ومن ذلك قولك: جاء زيد بن عمرو، ونحوه، فحذف التنوين من زيد تخفيفاً لكثرة الاستعمال، وضابط ذلك: أن

يقع لفظ (ابن) وصفاً لعلم، مضافاً لعلم، كما في المثال المتقدم، فيحذف التنوين من الموصوف، كما يحذف الألف من (ابن) خطاً، كل ذلك للتخفيف، وإلا فالقياس إثباتهما.

تنبيه: هذا الحذف أي حذف التنوين من الموصوف، والألف من (ابن) يكون إذا وقع الابن نعتاً للعلم الذي قبله، أما إذا وقع الابن خبراً عما قبله فلا يحذف شيء منهما، وذلك كما إذا سئلت: ابن من زيد؟ فتقول: زيدٌ ابن عمرو، أي هو ابن عمرو، فههنا (ابن) وقع خبراً لزيد، ولذا وجب إثبات التنوين في زيد والألف في ابن، ومن ذلك قوله تعالى: (وقالت اليهود عزيرٌ ابن الله...)، فـ (ابن) هنا خبر لـ (عزير)، ولذا نون، وأثبت الألف، والله أعلم.

وكذلك إذا فصل بين (ابن) وبين العلم الذي قبله، أو أضيف (ابن) إلى غير علم وجب إثبات التنوين والألف، تقول: جاء زيدٌ العالم ابن عمرو، وزيدٌ ابن العالم محمد، والله تعالى أعلم.

4- ملخّص أنواع (أَلْ).

أنْـوَاعُ (ألْ) أربَعَـةٌ: مُعَرِّفَـه زَائِدَةٌ أيضـاً كَذا لَمْحُ الصِّفَه

مَوْصُولةٌ فـي صِفَةٍ صَرِيحَه وَجَـاءَ (ألْ) مَكـانَ هَـلْ

فَـأَوَّلٌ: عَهْدِيَّـةٌ، جِنْسِـيَّه أيضـاً لِلاسْتِغْرَاقِ ذِي حَرِيَّـهْ

* * *

الشرح : ذكرنا أن (أل) من علامات الاسم، إلا (أل) الموصولة، وقد ذكرنا في هذه الأبيات أنواع (أل) إجمالاً، فهي أربعة أنواع:

الأول: المعرفة : أي حرف تعريف، بمعنى أن مدخولها معرفة عند وجودها. والمعرِّفة ثلاثة أقسام، وهي التي ذكرناها في البيت الثالث.

1- العهدية: أي الإشارة إلى معهود أي معلوم معين، إما بسبق ذكره كما في قوله تعالى: (فيها مصباح المصباح)، أو بحضوره في الخارج، كما في قوله تعالى: (اليوم أكملت لكم دينكم)، وكما تقول: هذا الرجل أي الحاضر عندك، أو بحضوره في الذهن، كما في قوله تعالى: (إذ هما في الغار)، وكما تقول: سافر الأمير، أي المعلوم في الذهن، فالعهدية عند النحاة ثلاثة أقسام: ذكرية، حضورية، ذهنية.

2- الجنسية : أي الإشارة إلى الجنس والماهية، فقد تكون هذه بدون اطلاع إلى فرد، كقولك: الرجل أفضل من المرأة، أي جنس الرجل أفضل من جنس المرأة، وتسمى هذه بلام الحقيقة، وقد تكون مع الانطباق على فرد غير معين، فيشبه ذلك الاسم بالنكرة في المعنى، وذلك كما في قوله تعالى: (وأخاف أن يأكله الذئب)، فـ (أل) في (الذئب) للإشارة إلى الجنس المنطبق على فرد غير معين؛ لأن الأكل يوجد من الفرد لا من الجنس، والفرد غير معين هنا، الخلاصة: الجنسية تحتها صورتان.

3- الاستغراقية : أي الإشارة إلى كل فرد، وقيل: الإشارة إلى الجنس المنطبق على كل فرد، فالاستغراقية يشار بها إلى جميع الأفراد، وهل ذلك بمراعاة معنى الجنس أو مباشرة بدون توسط معنى الجنس،

قولان عند العلماء، مثالها قوله تعالى: (إن الإنسان لفي خسر) أي كل واحد من الإنسان إلا من استثني في الآية الكريمة.

وقد يكون الاستغراق لصفات الأفراد، وذلك كما تقول: زيد الرجل، أي الجامع لجميع صفات الرجل. الخلاصة: الاستغراقية تحتها صورتان: استغراق الأفراد، واستغراق الأوصاف.

النوع الثاني من أنواع (أل): لمح الصفة أي للإشارة إلى وجود معنى الصفة في المسمى، وتسمى لمح الأصل أيضاً، وهي تدخل على بعض الأعلام المنقولة، نحو الحارث، الفضل، العباس، النعمان، الحسن..، وهذا النوع سماعي، فلا يقال: المحمد، الأحمد، الأشرف مثلاً.

النوع الثالث: (أل) الزائدة، إما زائدة للضرورة الشعرية، كقول الشاعر:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفسَ يا قيس عن عمرو

الشاهد: (النفس)، وهو تمييز، وأل فيه زائدة؛ لأن التمييز لا يكون معرفة.

وإما زائدة مطلقاً أي نثراً كان أو نظماً، كما في: الذي، والتي، واليزيد، وادخلوا الأول فالأول.

النوع الرابع: (أل) الموصولة: وهي اسم موصول، بمعنى الذي وفروعه، وصلتها الوصف الصريح الذي دخلت هي عليه، ولكن لما كانت على صورة الحرف لم يظهر فيها الإعراب، بل يتخطاها الإعراب ويظهر في صلتها.

والوصف الصريح: اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة، نحو: جاء المكرم أباه، فأل اسم موصول، ولكن لا نعربه، بل نعرب هكذا: (المكرم) فاعل مرفوع.

وقولنا: (وجاء أل مكان هل صحيحه): أي إن أل تأتي بمعنى هل الاستفهامية، وهي لغة فيها، حكي عن بعض العرب: أل فعلت بمعنى هل فعلت، فإذا اعتبرناها صارت الأنواع خمسة، ولكن هذا الأخير ليس نوعاً من (أل)، بل لغة ولهجة في (هل)، ولذا لم نجعلها من الأنواع كما فعله النحاة، والله تعالى أعلم.

تنبيه: (أل) للعهد الذهني نوع من العهدية عن النحاة كما ذكرنا، ولكنها عند البلاغيين نوع من (أل) الجنسية، فـ (أل) الجنسية التي يراد

بها فرد مبهم يسميها البلاغيون بالعهد الذهني كما في قوله تعالى: (وأخاف أن يأكله الذئب)، (أل) في (الذئب) عهدية ذهنية عندهم.

5- إثبات الجنس للشيء وإثبات الشيء للجنس

إثْباَتُكَ الجِنْسَ لشَيءٍ يَقْتَضِي   تَعْمِيمَ أفْرَادٍ لَهُ فِيماَ قُضِي

إثْبَاتُكَ الشيءَ لِجِنْسٍ لا يَعُمّ   أفرَادَ ذاكَ الجنسِ في الّذِي

فَـ (الحمدُ للهِ) العُمُومُ يُقْتَفَى   و(الرَّجلُ الأسْمَى مِنَ الأنْثَى)

* * *

الشرح : هذه قاعدة ينحل بها إشكال ناشئ من كلام العلماء.

وحاصل الإشكال: أنهم قالوا في شرح (الحمد لله) أن (أل) في (الحمد) كما يصح كونه للاستغراق يصح كونه للجنس، بل كونه للجنس أولى؛ لأنه يفيد الاستغراق مع دليل عليه؛ لأنه يكون المعنى: أن كل حمد لله تعالى؛ لأن جنس الحمد له، ولا يخرج عن الجنس شيء من أفراده. ثم قالوا في باب (أل) إن (أل) الجنسية في نحو قولك: الرجل أفضل من المرأة لا يفيد الاستغراق، أي لا يفيد أن كل رجل أفضل من كل مرأة؛ لأن المعنى: أن جنس الرجل أفضل من جنس المرأة، ولا يلزم منه تفضيل كل رجل على كل مرأة، فههنا يقولون: إن (أل) الجنسية لا تفيد الاستغراق، ففي الكلامين تناقض.

وحاصل الجواب أن نقول: إن إثبات الجنس لشيء يفيد الاستغراق أي إثبات كل فرد من ذلك الجنس لذلك الشيء، وهذا هو الحاصل في مسألة الحمد، فإثبات جنس الحمد لله تعالى يفيد إثبات كل فرد من أفراد الحمد له تعالى، وأما إثبات الشيء للجنس فلا يفيد إثبات ذلك الشيء لكل فرد من أفراد ذلك الجنس، وهذا هو الحاصل في المسألة الثانية، فإثبات الفضل لجنس الرجل لا يفيد إثباته لكل فرد من أفراده. وهذا الحل لم أطلع على أحد ذكره، وإنما هو مما سنح في الذهن، والعلم عند الله تعالى.

6- الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعي.

الجَمْـعُ: مـا دَلَّ علَـى جَمَاعَـةِ	مُفْـرَدُهُ مِـن لَفْظِـهِ كـ (القَـادَةِ)
ودونَ مُفـرَدٍ مـن اللّفـظِ يُـرَى	ذاكَ اسـمَ جَمْـعٍ نحـوُ قَـوْمٍ
أو كـانَ مُفْـرَدُ بِتـاَ أو بِالنَّسَـبْ	كَـالتَّمْرِ فاسـمُ الجِـنْسِ جَمْعِيـاً

* * *

الشرح : كثير من النحاة ذكروا هذا البحث في باب الكلمة، حيث قالوا: إن (الكلم) اسم جنس جمعي مفرده (كلمة).واعلم: أن اللفظ الدالّ على الجماعة ثلاثة أقسام: الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعي.

فالجمع: ما دل على جماعة وله مفرد من لفظه، كرجل ورجال، وقائد وقادة، ومسجد ومساجد.

واسم الجمع: ما دل على جماعة وليس له مفرد من لفظه، كقوم وعشرين وأخواته، وعند بعض العلماء: أو ما له مفرد من لفظه ولكن هذا الجمع ليس على وزن قياسي لذلك المفرد، فهو أيضاً اسم جمع عندهم، كصاحب وصحب، وراكب وركب.

واسم الجنس الجمعي: ما دل على جماعة، ويكون مفرده بإلحاق التاء أو ياء النسب، كتمر وتمرة، وكلم وكلمة، ولبن ولبنة.

والفرق بين الجمع واسم الجنس الجمعي في الاستعمال: أن الجمع أي جمع التكسير يستعمل مؤنثاً فقط، يرجع إليه ضمير المؤنث، نحو: الكتب قرئت، وقرأتها، والثمار كثرت وجنيتها، أما اسم الجنس الجمعي فيعود إليه ضمير المذكر، نحو: التمر اشتريته، الكلم واحده كلمة، وفي التنزيل: (إن البقر تشابه علينا)، الشاهد: تشابه بالتذكير، ولم يقل تشابهت. والله أعلم.

7- حد الضمير وأقسامه.

مَا كَانَ مَوضُوعاً لِذِي تَكَلّمِ ... أَوْ غَيْبَةٍ أوِ الخِطَابِ فَسُمِي

ذاَ بالضَّمِيرِ، بَارِزاً أوْ مُسْتَتِرْ ... فالبارِزُ الذي بِهِ النَّطْقُ ظَهَرْ

مُتَّصِلٌ، مُنْفَصِلٌ، فالمُتَّصِلْ ... لاَ يُبْتَداَ بِهِ، سِوَاهُ المُنْفَصِلْ

* * *

الشرح : ذكرنا في هذه الأبيات حد الضمير وتقسيمه، وكل ذلك واضح.

فحده: ما وضع للمتكلم أو المخاطب أو الغائب، وينقسم إلى مستتر وبارز، ولا يسمى ظاهراً بل يسمى بارزاً؛ لأن الظاهر يراد به الاسم غير الضمير كزيد وعمرو وكتاب مثلاً.

فحد البارز: ما له صورة في النطق، أو ما ينطق به، والمستتر بخلافه. ثم البارز قسمان: متصل ومنفصل.

ضابط المتصل: ما لا يبتدأ به، والمنفصل: بخلافه، ثم ينقسم المتصل باعتبار موقع الإعراب إلى ثلاثة أقسام، وذلك في الأبيات التالية، والمنفصل إلى قسمين ذكرناهما بعد ذلك، كما سترى.

8- الضمائر المتصلة من حيث موقع الإعراب

وَمَوْضِـــعُ الإِعْــرَابِ فـــي   أَنْوَاعُـــهُ ثَلاَثَـــةٌ، فَلْيُعْقَـــلِ

مَا كَانَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ دَائِمـاً   يَجْمَعُهُ (تَيْوَانُ) فَـاحْفَظْ فَاهِمـاً

مـاَ اشْـتَرَكَتْ نَصـباً وجَـراً   ماَ جَاءَ مُطْلَقاً فـ (ناَ)، لاَ شَكَّ

* * *

الشرح : الضمير المتصل من حيث موضع الإعراب ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ما يقع في موضع رفع فقط، أي بأن يعرب دائماً إما فاعلاً، أو نائب فاعل، أو اسماً لفعل ناسخ. وهي خمسة ضمائر:

1- التاء المتحركة: وهي التي ذكرناها في علامات الفعل الماضي، نحو: قمت بضم التاء أو فتحها أو كسرها، فهو هنا في محل رفع فاعل، وهو واضح.

2- ياء المخاطبة: وهي تدخل على المضارع والأمر، ولا تدخل على الماضي، نحو: تقومين، قومي. تقومين فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، وكذلك الياء في قومي، لكنه مبني على حذف النون لكونه فعل أمر.

3- واو الجماعة: تدخل على الماضي والمضارع والأمر، نحو: قاموا، يقومون، قوموا، وقس إعراب الواو على ياء المخاطبة.

4- ألف الاثنين: تدخل كذلك على الماضي والمضارع والأمر، نحو: قاما، يقومان، قوما.

5- نون النسوة: تدخل على الأفعال الثلاثة كسابقتيها، تقول: قمن، يقمن، قمن. (قمن) الأول: فعل ماض، مبني على الفتح المقدر، و (قمن) الثاني: فعل أمر مبني على السكون كـ(يقمن)، والنون فيهن مبني على الفتح في محل رفع فاعل.

وقد جمعنا الضمائر الخمسة في قولنا: (تيوان)، وهو دولة شرقية مشهورة، وهذه الكلمة ههنا مبتكرة، لتسهيل الحفظ.

النوع الثاني من أنواع الضمير المتصل: ما يقع في محل نصب وجر فقط، ولا يقع في محل رفع، وهي ثلاثة ضمائر: هاء الغائب، وياء المتكلم، وكاف الخطاب، نحو: أكرمته، أكرمتهما، أكرمتهم، أكرمتها، أكرمتهن، وكذا سلمت عليه، عليهما، عليهم، عليها، عليهن، وكذلك: كتابه، كتابهما... الهاء في (أكرمته) في محل نصب مفعول به، وفي (كتابه) في محل جر مضاف إليه.

وتقول في ياء المتكلم: أكرمني، كتابي، وفي كاف الخطاب، أكرمتك، أكرمتكما، أكرمتكم، أكرمتها، أكرمتهن، وكتابك، كتابكما...، الياء في (أكرمني) في محل نصب مفعول به، وفي (كتابي) في محل جر مضاف إليه، وكذلك الكاف في (أكرمتك) في محل نصب مفعول به، وفي كتابك في محل جر مضاف إليه.

كذلك هذه الضمائر الثلاثة إذا دخلت على الأفعال تكون في محل نصب مفعول به، وإذا دخلت على الأسماء تكون في محل جر مضاف إليه، إلا مواضع يسيرة مستثناة ذكرناها في رسالة الاستثناء.

قال تعالى: (ما ودعك ربك)، الكاف في (ودعك) في محل نصب مفعول به، وفي (ربك) في محل جر مضاف إليه.

وقد جمعنا الضمائر الثلاثة في قولنا: (هيك)، وهي كلمة سورية، ومعناها عندهم: (كذلك).

النوع الثالث: ما يقع في محل رفع ونصب وجر، وذلك (نا) المتكلمين فقط، ولا ثاني له، قال تعالى: (ربنا إننا سمعنا).

فـ(نا) الأولى في محل جر مضاف إليه، و (نا) الثانية في محل نصب اسم (إن)، و (نا) الثالثة في محل رفع فاعل.

تنبيه: ثلاثة ضمائر تستعمل متصلة ومنفصلة، فإذا كانت متصلة فهي في محل نصب أو جر، وإذا كانت منفصلة فهي في محل رفع، وهن: هما، هم، هن. تقول: هما قائمان، أكرمتهما، سلمت عليهما، (هما) الأول: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، (هما) الثاني: الهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والألف دالة على التثنية، والميم عماد، ويقال اختصاراً: (هما) في محل نصب مفعول به. و(هما) الثالث كذلك، لكنه في محل جر بالحرف.

وهذه الضمائر وإن أتت على الأعاريب الثلاثة لكنها في حالة الرفع منفصلة، وفي غير الرفع متصلة، بخلاف (نا) فهو ضمير متصل في الحالات كلها، والله أعلم.

9- الضمائر المنفصلة من حيث موقع الإعراب

إعْرَابُ مَا انْفَصَلَ بِالأَصَالَة رَفْعٌ وَنَصْبٌ حَسْبُ لاَ مَحَالَه

فَأَوَّلٌ: (هُوَ) و (أنتَ) و (أنَا) فُرُوعُهاَ أيضاً تُرَى دُونَ عَنا

والثّانِ: (إيَّا) بِحُرُوفٍ تَلْحَقُ كنَحوِ (إيايَ) وَ (إيَّاهُ الْحَقُوا)

* * *

الشرح : الضمائر المنفصلة من حيث موضع الإعراب قسمان فقط، أصالة:

ما يقع في موضع رفع، وما يقع في موضع نصب، فالذي يقع في موضع رفع (أي مبتدأ، خبراً، فاعلاً، نائب فاعل...) اثنا عشر ضميراً:

هو، هما، هم، هي، هن، أنت، أنتما، أنتم، أنت، أنتن، أنا، نحن.

وما يقع في موضع نصب (مثلاً: مفعولاً به، مستثنى، ..): (إيا) ويلحق بها حروف تبين المراد، فتقول: إياه، إياهما، إياي...

ويلاحظ: أن الضمير المنفصل هو (إيا) وما بعده حروف ليس لها محل من الإعراب، فيقال في إعراب (إياك نعبد) إياً: ضمير منفصل في محل نصب مفعول به مقدم، والكاف حرف خطاب، لا محل له من الإعراب، هذا هو الأصح المشهور.

وقيل: إن ما بعد (إيا) هي الضمائر، و (إيا) عماد، أي اسم جيء به للاعتماد عليه، وليس له محل من الإعراب، وقيل: إن الضمير هي مجموع (إيا) وما بعدها، وهذا ظاهر كلام ابن مالك في ألفيته.

تنبيه: احترزنا بالأصالة ما يقع من الضمائر المنفصلة المرفوعة في محل جر، كما تقع توكيداً لمجرور، فتكون في محل جر، فيغتفر ذلك؛ لأنه يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في الأصل.

مثال ذلك قولك: سلمت عليك أنت، (أنت) هنا ضمير منفصل في محل جر، توكيد لكاف الخطاب المجرور، وكذلك: رأيتك أنت (أنت) في محل نصب توكيد. والله أعلم.

10- مواضع وجوب استتار الضمير، وهي تسعة.

وَالاِسْتِتَارُ وَاجِبٌ في (أَفْعَلُ) … وَ (نَفعلُ) وَ (افْعَلْ) كذَاكَ
وَفعلِ الاسْتِثْنَا، وذِي تَعَجُّبٍ … وَأَفعَلِ التَّفضِيلِ، ذاَ في
وَفي اسمِ فِعْلٍ غَيرِ ماضٍ … أَبْهِمَ، نحوُ (بِئْسَ خِلاَّ البَذِي)

* * *

الشرح : استتار الضمير قد يكون واجباً، وقد يكون جائزاً، ومعنى الوجوب أنه لا يخلفه اسم ظاهر، أو ضمير منفصل، بل يتعين كونه ضميراً مستتراً، ومعنى الجواز أنه يصح أن يخلفه اسم ظاهر أو ضمير منفصل.

وذكرنا في هذه الأبيات تسعة مواضع لوجوب استتار الضمير، والضمير المستتر لا يكون إلا في محل رفع.

الأول: المضارع المسند إلى المتكلم المفرد، نحو: أفعل، والضمير: (أنا).

الثاني: المضارع المسند إلى جمع المتكلم، نحو: نفعل، والضمير: (نحن).

الثالث: فعل الأمر المسند إلى المخاطب الواحد، نحو: افعل، والضمير: (أنت).

الرابع: المضارع المسند إلى المخاطب الواحد، نحو: (تفعل)، والضمير: (أنت).

الخامس: أفعال الاستثناء، وهي: عدا، خلا، حاشا، ما عدا، ما خلا، ليس، لايكون.

أما (عدا) و (خلا) و (حاشا) فهن أفعال، فاعلها ضمير مستتر وجوباً، يرجع إلى بعض المستثنى منه، وكذلك (ما خلا) و (ما عدا)، وندر (ما حاشا) و (ما) فيها مصدرية، وهي والفعل في تأويل مصدر منصوب على الحالية أو الظرفية، فلو قلت: جاء القوم ماعدا زيداً،

فالتقدير في الأصل: مجاوزتهم زيداً أي مجاوزين زيداً، أو وقت مجاوزتهم زيداً، ثم نسي هذا الأصل، ويكون المعنى المتبادر: إلا زيداً.

ويجوز أن يكون (عدا) و (خلا) و (حاشا) بدون ما حروف جر، فما بعدها مجرور، ولا شاهد في ذلك.

أما (ليس) و (لا يكون) فهما فعلان ناقصان، يستعملان في الاستثناء، واسمهما ضمير مستتر وجوباً يرجع إلى بعض المستثنى منه، كما في فاعل (خلا)، وما بعدهما هو المستثنى، منصوب على أنه خبر لهما، تقول: جاء القوم ليس زيداً، أو لا يكون زيداً بمعنى إلا زيداً.

السادس: فعل التعجب، نحو ما أحسن العلم، (ما) مبتدأ في محل رفع، (أحسن) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر وجوباً عائد على (ما)، والجملة في محل رفع خبر، وهذا هو الإعراب المشهور فيه.

السابع: اسم التفضيل، نحو: العلم أنفع من المال، (أنفع) اسم التفضيل خبر، وفاعله ضمير مستتر وجوباً.

وهذه المسائل الثلاثة الأخيرة ذكرناها في البيت الثاني، وقولنا: (ذا في الأغلب) ذا اسم إشارة، وهي إشارة إلى اسم التفضيل، أي وجوب استتار الضمير في اسم التفضيل هو الأغلب، وبخلاف الأغلب قد يأتي فاعله اسماً ظاهراً، إما قياساً، وذلك في مسألة الكحل، نحو: ما رأيت أحداً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد. (الكحل) فاعل اسم التفضيل، (أحسن) وليس فيه ضمير، وسنذكر هذه المسألة مستقلة إن شاء الله، وإما شذوذاً كما حكاه بعضهم: مررت برجل أحسن منه أبوه، بفتحة أحسن نعتاً لرجل، وأبوه فاعل، والقياس (أحسنُ) بالرفع على أنه خبر مقدم، وفيه ضمير مستتر.

الثامن: اسم الفعل غير الماضي، بأن يكون للمضارع أو الأمر، نحو: وَيْ، صَهْ، (وَيْ) اسم فعل مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وهو بمعنى أعجب، وفاعله ضمير مستتر وجوباً، تقديره: أنا.

(صَهْ) اسم فعل أمر، مبني على السكون، لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر وجوباً، تقديره: أنت. وهو بمعنى اسكت.

التاسع: الضمير المبهم، وذلك في نحو: نعم رجلاً زيد، (نعم) فعل ماض للمدح، وفاعله ضمير مبهم مستتر وجوباً عائد إلى ما بعده، و (رجلاً) تمييز منصوب. والله أعلم.

تنبيهان: 1) أما الضمير المستتر جوازاً فهو الضمير المرفوع للغائب أو الغائبة. تقول: زيد قام أو يقوم، هند قامت أو تقوم، فالضمير المستتر في الأفعال جائز الاستتار؛ لأنه يجوز أن يخلفه اسم ظاهر، تقول مثلاً: زيد قام أبوه، هند يقوم أبوها...

2) هناك فرق بين المستتر والمحذوف، فالمستتر أمر معلوم بالعقل والعرف، لا يمكن النطق به، ولا يحتاج إلى قرينة، بخلاف المحذوف، مثال المحذوف: الذي ضربت أي ضربته، فالهاء محذوف، وهو من الضمائر البارزة، ويمكن النطق به، كما هو واضح.

11- مواضع رجوع الضمير إلى المتأخر لفظاً ورتبة، وهي ستة.

إرْجَاعُـكَ الضَّـمِيرَ للمُـؤَخَّرِ   لَفْظـاً وَرُتْبَـةً مِـنَ المُحَظَّـرِ
إلاّ ضَمِيرَ الشّأنِ أو مَا أبْهِمَا   أو أبْـدِلَ الظّـاهِرُ مِنْـهُ مُفْهِمـاَ
أوْ فـي تَنَـازُعٍ وَمَـا قَدْ أَخْبِـرَا   عنـه بِتَفْسِيرٍ لـهُ أيضـاً يُـرَى

* * *

الشرح : الضمير يعود إلى المتقدم، ولا يعود إلى المتأخر إذا كان متأخراً لفظاً ورتبة، لا تقول: أكرم ابنه زيداً، وإنما تقول: أكرم زيداً ابنه، ولكن ذكر النحاة صوراً يجوز فيها عود الضمير إلى المتأخر لفظاً ورتبة، وهذه التي ذكرناها في هذه الأبيات.

الأولى: ضمير الشأن أو القصة، تقول: إنه حضر زيد، (فإنها لا تعمى الأبصار)، فالضمير (الهاء) في (إنه) ضمير الشأن، و (ها) في (فإنها) ضمير القصة، وهما راجعان إلى مضمون الجملة التي ذكرت بعدهما.

الثانية والثالثة: الضمير المبهم، وهو الضمير المرفوع بـ (نعم) والمجرور بـ (رب). تقول: نعم رجلاً زيد، فاعل نعم ضمير مستتر عائد إلى رجل المذكور بعده.

وتقول: ربه فتى، رب: حرف جر شبيه بالزائد، والهاء في محل جر عائد إلى فتى المذكور بعده.

الرابعة: الضمير الذي أبدل منه مفسره، نحو: أكرمته زيداً، الهاء يرجع إلى زيد، وهو بدل منه.

الخامسة: في باب التنازع إذا أعملنا الفعل الثاني على ما رجحه البصريون، فنعمل الأول المهمل في الضمير المرفوع، وهذا الضمير عائد إلى المتأخر، نحو: أكرماني وأكرمت الزيدين، الألف في (أكرما) ضمير متصل في محل رفع فاعل، راجع إلى (الزيدين)، و (الزيدين) مفعول به لـ (أكرمت).

السادسة: الضمير الذي أخبر عنه بمفسره، نحو: (ما هي إلا حياتنا الدنيا)، (هي) راجع إلى (الحياة) التي وقعت خبراً عنه.

وهذه المسائل الست كلها مذكورة في هذه الأبيات الثلاثة كما ترى.

تنبيهان: 1- خرج بالمتأخر لفظاً ورتبة: المتأخر لفظاً لا رتبة، فيجوز عود الضمير إليه، مثلاً: أكرم أباه زيد، الهاء في (أباه) راجع إلى (زيد)، وهو وإن كان متأخراً في اللفظ لكنه متقدم رتبة، لكونه فاعلاً، والفاعل متقدم رتبة على المفعول به.

2- عد ابن هشام –رحمه الله- في كتابه (شذور الذهب) من هذه المواضع: عود الضمير من الفاعل إلى المفعول به المتأخر، نحو: أعجب كتابه زيداً، وقال: هذا خاص بالضرورة. ولكن لما كان هذا واقعاً في بعض الضرورات الشعرية، وقد عده أهل البلاغة من ضعف التأليف أي مخالفة القواعد النحوية لم نذكر ذلك ههنا، الخلاصة: أن ذلك شاذ، بخلاف المواضع الستة المذكورة، فليست بشاذة، والله أعلم.

12- الأسماء المبنية دائماً

مَـا كَـانَ مَبْنِيـاً دَوَامـاً سَـبْعَةُ ... ضَـمَائِرُ، اسْـتِفْهَامٌ، أَوْ إِشَـارَةُ
وَالشَّـــرْطُ، وَاسْـــمُ الفِعْـــلِ، ... وَنَحـوُ (حَيْـثُ) كُلّهـاَ مَعْقُـولُ
لَكِــنَّ (أُيـاّ) مُعْــرَبٌ، وذَانِ ... وتَـــانِ، واللّتَـــانِ، واللّـــذَانِ

* * *

الشرح : ذكرنا ههنا الأسماء التي تكون مبنية دائماً، وإنما ذكرنا (دائماً)؛ لأن بعض الأسماء تأتي مبنية تارة، نحو: اسم لا النافية للجنس، والمنادى المفرد المعرفة، وأحد عشر وأخواته، ولكنها ليست مبنية دائماً.

فالأسماء المبنية دائماً:

1- الضمائر، والأمثلة واضحة.
2- أسماء الاستفهام، نحو: من، أين، متى.
3- أسماء الإشارة، نحو: ذلك، أولئك.
4- أسماء الشرط، نحو: من، أين، متى.
5- اسم الفعل، نحو: هيهات، أوه، صه.
6- الأسماء الموصولة، نحو: الذي، الذين، من.
7- بعض أسماء الظرف الذي يلزم إضافته للجملة، نحو: حيث، إذ، إذا.

ثم أشرنا إلى استثناء في القاعدة، وذلك: أن لفظة (أيّ) معربة، وكذا ذان، تان، اللذان، اللتان، أي المثنى من أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، فهي معربة بإعراب المثنى على المشهور.

أما (أيّ) فهي معربة في جميع استعمالاتها إلا في استعمالين، فهي تأتي على ستة أوجه:

1- شرطية: نحو (أياًّ ما تدعو)، (أياًّ) اسم شرط جازم مفعول به مقدم، منصوب بالفتحة.

2- استفهامية: نحو: (أيكم يأتيني بعرشها)، (أيّ) اسم استفهام، مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف.

3- موصولة: نحو: أكرم أيهم هو ناجح، أي الذي هو ناجح، (أيّ) اسم موصول مفعول به، منصوب بالفتحة، وهو مضاف، وجملة (هو ناجح) صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب، وكقوله تعالى: (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن)، (أيّ) اسم موصول مبني على الضم في محل نصب مفعول به لـ (ننزعن).

4- حالية: نحو: جاءني زيد أيَّ فتى، (أي) حال من زيد منصوب بالفتحة.

5- نعتية: نحو: جاءني رجل أيُّ فتى، (أي) نعت لرجل مرفوع بالضمة.

6- وصلة لنداء ما فيه (أل): نحو: يا أيها الرجل. (أي) منادى مبني على الضم في محل نصب، والهاء حرف تنبيه، وما بعده نعت مرفوع أو عطف بيان مرفوع.

فـ (أي) معربة في هذه الأحوال كلها إلا في صورتين كما ظهر لك من الأمثلة.

الأولى: إذا كانت وصلة لنداء ما فيه (أل)، فهي مبنية على الضم كسائر المنادى المفرد المعرفة، وإنما توصل نداؤه بأي؛ لأن الاسم المحلى بـ(أل) لا يدخل عليه حرف النداء إلا في صور مستثناة، فلا تقول: يا الرجل، يا الإنسان مثلاً، بل تقول: يا أيها الرجل يا أيها الإنسان، وفي التنزيل: (يا أيها النبي)، (يا أيها الرسول) وأمثال ذلك.

الثانية: إذا كانت موصولة، وأضيفت إلى ما بعدها، وحذف صدر صلتها الذي هو العائد، فيبنى على الضم على الصحيح، كما في قوله تعالى: (أيهم أشد) والتقدير كما تقدم -والله أعلم- (أيهم هو أشد)، (أيّ) مبني على الضم في محل نصب لإضافتها إلى ما بعدها، وحذف صدر صلتها: (هو)، فـ (أشد) خبر لمبتدأ محذوف، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

أما لو ذكر صدر الصلة نحو: أكرم أيهم هو ناجح، أو لم تضف أي نحو: أكرم أياً ناجح، أو أياً هو ناجح فـ (أيّ) في الأحوال الثلاثة معربة، فتلخص: أن أيا الموصولة تبنى في صورة واحدة وتعرب في ثلاث صور.

فائدة: من أحكام (أيّ) الموصولة أنها لا يعمل فيها إلا مضارع أو أمر سابق عليه، فلا يعمل فيها الماضي، ولا الفعل المتأخر عنها، هذا

على مذهب الكوفيين، واختاره ابن هشام في أوضح المسالك، خلافاً للبصريين.

تنبيه: إنما أعربت (أيّ) لملازمتها الإضافة لفظاً أو معنىً، والإضافة من خواص الأسماء، فبَعُد شبهها بالحروف الذي هو سبب البناء، وكذلك اللذان وما ذكر معه لما كانت مثناة، والتثنية من خواص الأسماء أعربت على المشهور. والله أعلم.

13- الإعراب التقديري والمحلي

ماَ كانَ مُعْرَباً بِإعرَابٍ خَفِي   يُنْسَبْ إلى التقدِيرِ ،كـ(الفَتىَ

أو كانَ مَبْنِياّ من الأسْما   أَوْ جُمْلةً من ذاتِ إعرابٍ

يُسْمَى بإعْرَابٍ مَحَلِّيٍّ، فقُلْ:   "مَنْ جاءَ يَسْعَى فَهْوَ يُدْرِكُ

* * *

الشرح : ذكرنا في هذه الأبيات المراد بالإعراب التقديري والإعراب المحلي، وهما مصطلحان مشهوران عند المعربين، فالإعراب التقديري يكون في المعرب الذي خفي إعرابه بسبب من الأسباب، وسنذكر ذلك في أبيات بعد هذه الأبيات إن شاء الله، وقد مثلنا لذلك بقولنا: (الفتى يفي)، فـ(الفتى): مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها التعذر، وهو لفظ معرب كما هو واضح، لكن إعرابه خفي، و(يفي) فعل مضارع مرفوع، لخلوه من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر تقديره: (هو)، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

وأما الإعراب المحلي فهو في المبني الذي له موقع من الإعراب، فيقال: مبني على كذا في محل كذا، وكذلك الجملة التي لها موقع من الإعراب، فيقال: الجملة في محل رفع أو نصب أو جر أو جزم، ومثلنا للإعراب المحلي بمثال يشتمل على عدة أمثلة، وهو: (من جاء يسعى فهو يدرك الأمل). فـ(من): اسم الشرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، (جاء): فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم، فعل الشرط، (يسعى): جملة فعلية في محل نصب حال من ضمير (جاء)، (هو): مبني على الفتح في محل رفع، مبتدأ، (يدرك): جملة فعلية في محل رفع، خبر المبتدأ، (هو يدرك الأمل): جملة اسمية في محل جزم جواب الشرط، وكل ذلك واضح كما ترى، والعلم عند الله سبحانه.

14- مواضع الإعراب التقديري في الأسماء والأفعال

يُعرَبُ بالتقديرِ: مَقْصورٌ ومَنْـ ـقُوصٌ، كذا المضافُ لليـاءِ
واسمٌ إذا جُرَّ بِحَرفٍ زائـدِ وَجُملـةٌ تُحكَى، وذا مِن وَاردْ
كذلكَ الفعلُ الذِي لاماً أَعِلّ وفي مؤَكَّدٍ إذا النونُ عُزِلْ

* * *

الشرح : ذكرنا ههنا مواضع الإعراب التقديري في الأسماء والأفعال، فهي:

1- الاسم المقصور: وهو الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة، نحو: (الفتى)، فيقدر فيه جميع الحركات للتعذر؛ لأن الألف لا تتحمل الحركة.

2- الاسم المنقوص: وهو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة وقبلها كسرة، نحو: (القاضي) و (الغازي)، فتقدر فيه الضمة والكسرة للثقل، وتظهر فيه الفتحة لخفتها.

3- كل اسم مضاف إلى ياء المتكلم: نحو: (كتابي)، (أخي)، فتقدر فيه جميع الحركات لاشتغال المحل بحركة المناسبة، أي لاشتغال محل الإعراب الذي هو آخر الكلمة بالكسر لمناسبة الياء.

4- الاسم المجرور بحرف جر زائد أو شبه زائد: نحو: (بحسبك درهم)، (حسب): مجرور لفظاً مرفوع تقديراً وهو مبتدأ، وكذلك قولك: (رب كتاب اقتنيته)، (رب): حرف جر شبيه بزائد، مجرور لفظاً مرفوع تقديراً مبتدأ، أو تقول: مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها الجر بالحرف الشبيه بالزائد.

5- الجملة المحكية: كما تقول: (ذهب تأبط شراًّ)، (تأبط شراًّ): هو لقب رجل، فهو فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية.

6- الفعل المضارع المعتل الآخر: فرفعه بحركة مقدرة، منع من ظهورها التعذر إذا كان آخره ألفاً، نحو: (يرضى)، والثقل إذا كان آخره

واواً أو ياءً، نحو: (يدعو) و (يرمي)، ونصبه بالفتحة المقدرة على الألف والظاهرة على الواو والياء، أما الجزم فبحذف حرف العلة في الجميع، وكل ذلك واضح ومشهور.

7- الأمثلة الخمسة إذا أكدت بالنون، فتحذف منها النون التي هي علامة الرفع لاجتماع الأمثال، فيكون الرفع بالنون المحذوفة المقدرة، نحو: لينصرانِّ، لتنصرانِّ، لينصرُنَّ، لتنصرُنَّ، لتنصرِنَّ. فكل هذه الأفعال مرفوعة لعدم تقدم جازم أو ناصب، وعلامة رفعها ثبوت النون المحذوفة لأجل نون التوكيد، فهي مرفوعة بعلامة محذوفة مقدرة. والله أعلم.

تنبيه: جعلنا (ربّ) حرفاً شبيهاً بالزائد، ولم نجعله زائداً محضاً ولا أصلياًّ، وذلك لأن (ربّ) يفيد معنىً وهو التقليل قليلاً، والتكثير كثيراً، والحرف الزائد لا تفيد إلا توكيداً، ثم إنه يدخل على المبتدأ كما في المثال المذكور، والحرف الأصلي لا يدخل على المبتدأ، فوجب الحكم عليه بأنه شبيه بالزائد، لا زائد لإفادته معنىً، ولا أصليّ لدخوله على المبتدأ. وكذلك (لعلّ) عند عقيل، فهو عندهم حرف جرّ شبيه بالزائد، كما قال الشاعر:

لعلَّ اللهِ فضَّلكم علينا ..... (لعلّ): حرف جرّ للترجّي شبيه بالزائد، واسم الجلالة مبتدأ، مجرور لفظاً، مرفوع تقديراً.

15- شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف

أبٌ، أخٌ، حمٌ، هنٌ، وَفُو، وَذُو   يُعْــرَبُ كُــلٌّ بــالحُرُوفِ،
والشَّـرْطُ: كـونُ كلِّـهِ مُكَبَّـراً   وَمُفْـرَداً ثُـمَّ مُضَـافاً قُـرِّراً
كَـونُ إِضَـافَةٍ لِغَيْـرِ اليـاَءِ   وَكَـونُ (ذُو) أَيْضـاً لِغَيْـرِ

* * *

الشـرح : الأسـماء السـتة ممـا يعـرب بالعلامـات الفـروع، وهـي معروفـة، وبعضـهم عـدها خمسـة بإهمـال (هـن)؛ لأن إعرابـه بـالحروف قليل، والأكثر فيه الإعراب بالحركات الأصلية على النون، وتسمى (لغة النقص).

فالأسـماء السـتة -كمـا ذكرنـا- تعـرب بـالحروف، أي ترفـع بـالواو نيابة عن الضمة، وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة، وتجر بالياء نيابة عن الكسرة، نحو: (وأبونا شيخ كبير)، (أبو) مبتدأ مرفوع، علامة رفعه الواو نيابة عن الضمة، وهو مضاف وما بعده في محل جر مضاف إليه. (يا أبانا)، (يا) حرف نداء، (أبا) منادى منصوب، علامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة، وهو مضاف. (ارجعوا إلى أبيكم)، (أبي) مجرور، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة، وهو مضاف.

وهذا العمل مشروط بأربعة شروط:

1- كونهـا مكبـرة غيـر مصـغرة: فـإذا صـغرت أعربـت بالحركـات الأصلية، نحو: هذا أُخَيُّك، رأيت أُخَيَّكَ، مررتُ بأُخَيِّك.

2- كونها مفردة: فإذا ثنيت أعربت بإعراب المثنى، بالألف رفعاً، وبالياء نصباً وجراً، وإذا جمعت جمع تكسير أعربت بالحركات الأصلية، نحـو: هـؤلاء أبـاء زيـد، وإخوتـه، وإذا جمعـت جمـع مـذكر سـالماً أعربـت بإعرابه.

3- أن تكـون مضـافة: فـإذا لـم تضـف أعربـت بالحركـات الأصـلية، نحـو: (وله أخ)، (إن له أباً).

4- أن تكون الإضافة إلى غير ياء المتكلم، فإذا أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بالحركات الأصلية المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، نحو: (إن هذا أخي)، (أخ) خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف.

ويشترط في (ذو) أن يكون بمعنى صاحب، وأما إذا كان بمعنى الذي وفروعه فهو اسم موصول على لغة طيء، فهو مبني على السكون، والواو لازمة، هذا عند أكثرهم. وبعضهم يعربونه أيضاً بإعراب الأسماء الستة، قال قائلهم: (بالفضل ذو فضلكم الله به)، (ذو) هنا: اسم موصول مبني على السكون في محل جر نعت للفضل، وهذه الجملة كلام بعض السائلين، يعني: أسألكم بالفضل الذي فضلكم الله به. وقد روي قول الشاعر:

فإما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا

بالوجهين: (من ذو) و (من ذي)، وهو محل الشاهد كما هو واضح.

وإلى هذا الشرط أشرنا في البيت: (وكون ذو أيضاً لغير الطائي). والله أعلم.

16- حد المثنى وشروطه الثمانية

مَا دَلَّ لاثْنَيْنِ بِزَيْدٍ آخِرَا ... صَالِحَ تَجْرِيدٍ، بِلاَ عَطْفٍ
بِاسْمِ المُثَنَّى، كَوْنُهُ مَا رُكِّبَاَ ... وَمُفْرَداً، مُنَكَّراً، وَمُعْرَبَاَ
مُتَّحِداً لَفْظاً وَمَعنىً، قَدْ وُجِدْ ... ثَانٍ، بِلاَ اسْتِغْنَاَ، شُرُوطَهُ تَجِدْ

* * *

الشرح : ذكرنا ههنا تعريف المثنى، وشروط ما يصح تثنيته، فحده: ما دل على اثنين بزيادة في آخره صالحة للتجريد، بدون عطف.

(ما): أي اسم، خرج به الفعل والحرف، فلا يثنيان. (دل على اثنين): خرج به المفرد والجمع. (بزيادة في آخره): خرج به نحو شفع، وزوج، وكلا، مما يدل على اثنين وليس في آخره زيادة. (صالحة للتجريد) أي: هذه الزيادة يصح تجريدها، فيبقى ذلك الاسم مفرداً، خرج به اثنان واثنتان، فليس بمثنى؛ لأنه لا يصح تجريدهما، فلا يقال: اثن. (بلا عطف): خرج به نحو: زيد وزيد، فليس بمثنى، وهو واضح.

وبعضهم زادوا قيداً وهو: (وعطف مثله عليه)، نحو: كتابان، يصح أن تقول: كتاب وكتاب، خرج به نحو: (القمران) للشمس والقمر، و (الأبوان) للأب والأم، مما يثنى بالتغليب؛ لأن المعنى قمر وشمس، وأب وأم، فلم يعطف مثله عليه. ولكن هذه الكلمات ونحوها جارية مجرى المثنى، وتسمى مثنى مجازاً، ولا فرق بينهما وبين المثنى في شيء من الأحكام، ولذا أهملنا ذلك القيد في الحد.

فائدة: التثنية بالتغليب سماعيّ، فقد يكون بتغليب المذكر على المؤنث، نحو: الأبوان، أو تغليب المفرد على المركب، نحو: العمران للصديق والفاروق –رضي الله عنهما-، أو الأقوى على الأضعف، نحو: الأسودان للماء والتمر، ومن الأول قولهم: القمران للشمس والقمر، ولم يقولوا: الشمسان مع أن الشمس أقوى؛ لأن الشمس مؤنثة، والقمر مذكر، فغلبوه عليها.

ثم يشترط في كل ما يثنى ثمانية شروط،:

1- كونه غير مركب: فلا يثنى نحو عبد الله، وسيبويه، وإنما يثنى المضاف فقط، تقول: عبدا الله، ابنا زيد.

2- كونه مفرداً: فلا يثنى المثنى والجمع، وذلك واضح.

3- كونه نكرة: فلا يثنى المعارف، نحو زيد، إلا إذا أول بنكرة، ثم تدخل (أل) عليه، فتقول: الزيدان.

4- كونه معرباً: فلا يثنى المبنى، نحو: من وما، وأما نحو: هذان واللذان فليسا بمثنى حقيقة، بل هي كلمة وضعت بصورة المثنى.

5- كونه متحداً لفظاً، فلا يثنى كلمتان مختلفتان، نحو: كتاب وقلم، لا تقول: كتابان، أو قلمان، بمعنى كتاب وقلم إلا إذا جاء من باب التغليب، نحو: (العمران) و (القمران) و (الأبوان).

6- كونه متحداً معنىً، فلا تقول مثلاً: (العينان) بمعنى العين الباصرة والعين التي هي النبع مثلاً؛ لأنه وإن كان اللفظ واحداً لكن المعنى مختلف، فالألفاظ المشتركة لا تثنى بإرادة معنيين.

7- أن يوجد له ثانٍ في الوجود، فلا يثنى مثلاً اسم الجلالة سبحانه.

8- ألا يغني عنه تثنية اسم آخر: ولذلك لا يثنى لفظ (سواء)، فلا تقول: سواءان؛ لأنه تغني عنه تثنية سيّ، تقول: سيان، وكذلك لا تقول في التأكيد (أجمعان) تثنية (أجمع)؛ لأنه يغني عنه (كلا) و (كلتا).

وكل هذه الشروط مذكورة في الأبيات إجمالاً. والله أعلم.

17- شروط ما يجمع جمع مذكر سالماً

وَاجْمَعْ سَلاَماً: عَلَماً لِعاَقِلِ مُذَكَّرٍ عَنْ (تاَ) وَتَرْكِيبٍ خَلِي
أوْ صِفَةٍ لِعاَقِلٍ مُذَكَّرِ عَنْ تَاءِ تَأنِيثٍ كَذاَ أيضاً
وَلَمْ تَكُنْ مِنْ (أَفْعَلِ) الفَعلاَءِ (فَعْلاَنِ) فَعْلَى أوْ بِذِي اسْتِوَاءِ

* * *

الشرح : جمع المذكر السالم: ما دل على جماعة العقلاء الذكور، بزيادة في آخره صالح للجريد عنها، بدون عطف.

(ما): أي اسم، (دل على جماعة الذكور): خرج به نحو: أرضون، وابلون، سنون، ونحوها، فليس بجمع مذكر سالم، بل ملحق به في الإعراب. (الذكور): خرج به نحو: مسلمات، (بزيادة): خرج به أسماء الجموع التي لا مفرد لها من لفظها، نحو: قوم، ورهط، وأسماء الأجناس الجمعية التي يفرق بينها وبين مفردها بالتاء، أو الياء، نحو: جند، بقر، وجموع التكسير، نحو: رجال، هنود. (صالح للتجريد عنها): خرج به نحو: عشرون، ثلاثون.. (بدون عطف): خرج به نحو: زيد وزيد وزيد.

ثم اعلم أنه يشترط فيما يجمع جمع المذكر السالم أن يكون إما علماً أو وصفاً، ويشترط في العلم: كونه للمذكر العاقل الخالي عن التاء والتركيب، مثل: زيد الزيدون، محمد المحمدون. وخرج به علم المؤنث نحو: هند، فلا تقول: هندون، وعلم غير العاقل، كسابق علماً لفرس، فلا تقول: سابقون، وما فيه تاء، نحو حمزة، وطلحة، فلا تقول: حمزون، وطلحون، وما فيه تركيب مزجي أو إسنادي، نحو: معديكرب، وتأبط شراً، فلا يجمع جمع المذكر السالم.

ويشترط في الوصف: كونه للمذكر العاقل، الخالي عن التاء، وألا يكون من باب أفعل فعلاء، أو فعلان فعلى. فخرج:

1- وصف المؤنث: كحائض، لا تقول: حائضون.
2- وصف المذكر غير العاقل: كصاهل، فلا تقول: صاهلون.
3- ما فيه تاء: نحو علامة، لا تقول: علامون.

4- ما كان من باب أفعل الذي مؤنثه فعلاء، ويكون ذلك فيما دل على لون أو عيب، نحو: أحمر، أعرج، فلا تقول: أحمرون، أعرجون، أما إذا كان مؤنث أفعل (أفعلة) بالتاء فإنه يجمع جمع المذكر السالم، نحو: أرمل أرملون، مؤنثه: أرملة.

5- ما كان من باب فعلان الذي مؤنثه فعلى: فلا يجمع جمع المذكر السالم نحو عطشان، لا تقول: عطشانون؛ لأن مؤنثه عطشى. أما إذا كان مؤنثه فعلانة بزيادة التاء فإنه يجمع هذا الجمع إذا كانت فيه الشروط، نحو: سيفان، تقول: سيفانون؛ لأن مؤنثه: سيفانة، ومعناه: الطويل.

فائدة: المؤنث القياسي لفعلان هو فعلى، وأما فعلانة بالتاء فهو مسموع في أربعة عشر وصفاً، وقد جمعها ابن مالك في الأبيات التالية:

أجز (فعلى) لـ (فعلانا) إذا استثنيت: حبلانا
ودخناناً، وسخناناً وسيفاناً، وصحيانا
وصوجاناً، وعلانا وقشواناً، ومشانا
وموتاناً، وندمانا وأتبعهن نصرانا

وذيله المرادي بقوله:

وزد فيهن خمصانا على لغة وأليانا

الحبلان: كبير البطن، والدخنان: كثير الدخان، والسخنان: الحار، والسيفان: الطويل كما تقدم، والصحيان: اليوم الصحو، والصوجان: القوي من الجمال، والعلان: الجاهل، والقشوان: قليل اللحم، والمصان: اللئيم، والموتان: ضعيف الفؤاد، والندمان: النديم من المنادمة، لا من الندم، فإن مؤنثه: ندمى، فلا يجمع هذا الجمع، والنصران: النصراني، والخمصان: ضامر البطن، والأليان: كبير الألية.

وبهذا يعلم أن استعمال العوام بإلحاق التاء في تأنيث كل فعلان خطأ، حيث يقولون: عطشانة، تعبانة، خربانة، زعلانة ....

6- والوصف المشترك بين المذكر والمؤنث، أي الذي يستعمل للمذكر والمؤنث بلفظ واحد، بدون تفريق بالتاء، وذلك وزن فعيل بمعنى المفعول، ووزن فعول: نحو، قتيل وصبور، تقول: رجل قتيل وامرأة قتيل، ورجل صبور وامرأة صبور، فلا تقول في الجمع: قتيلون أو صبورون، بل جمعهما: قتلى، وصُبُر. والله أعلم.

18- ما يصح جمعه بالألف والتاء

الجَمْـعُ بَـالألِفِ وَالتَّـا يَطّـرِدْ | في عَلَمِ الأُنْثَى، وَفِيمَا قَدْ وَرَدْ
مُخْتَتِمـاً بِالتـآءِ، أوْ بِـألِفِ الّــ | أنْثَـى، كَـذِكْرَى وَكَصَـحْرَاءٍ،
وَفــي خُمَاسِــيٍّ لِغَيْـرِ عَاقِـلِ | وَفُـي مُصَـغَّرٍ لَـهُ، يَـا سَـائِلِي

* * *

الشرح : يطرد الجمع بالألف والتاء فيما يلي من الأسماء:

1- كل علم لمؤنث، كهند وهندات، وزينب وزينبات.

2- كل اسم فيه تاء التأنيث، نحو: حمزة وحمزات، وشجرة وشجرات، وقائمة وقائمات.

3- كل اسم فيه ألف التأنيث المقصورة، نحو: ذكرى وذكريات، وبشرى وبشريات.

4- كل اسم فيه ألف التأنيث الممدودة، نحو: حمراء، وحمراوات، صحراء وصحراوات.

5- كل خماسي لغير عاقل، نحو: اصطبل واصطبلات، وحمام وحمامات.

6- كل اسم مصغر لغير عاقل، نحو: دريهم ودريهمات، كتيب وكتيبات.

تنبيهات: 1- يستثنى مما فيه التاء أسماء لا تجمع هذا الجمع، منها: شفة، امرأة، شاة، ملة.

2- خرج بألف التأنيث الألف الأصلية، نحو: فتىً ومرمًى وملهًى، فلا يجمع هذا الجمع.

3- ما جمع بألف وتاء يسمى بـ (جمع المؤنث السالم)، لكن التسمية الأولى أدق؛ لأن منها ما ليس بمؤنث كاصطبل، وما ليس بسالم كخطْوة وخَطَوات، وصحراء وصحراوات.

4- بعضهم يقولون: ما جمع بألف وتاء مزيدتين، وذلك احترازاً من نحو قضاة وغزاة، فالألف فيه أصلية، ومن نحو أبيات وأصوات، فالتاء

فيه أصلية، فليس بجمع مؤنث سالم. ولكن إذا جعلنا الباء في (بـألف وتـاء) للسببية فلا يحتاج إلى التقييد بالمزيدتين، أما إذا جعلنا البـاء للإلصـاق فإنـه يحتاج إلى التقييد، فليفهم. والله أعلم.

19- ما لا ينصرف وعلله

الإِسْـمُ إنْ شَـابَهَ فِعْـلاً حُظِـلاَ تَصْـرِيفَهُ، إذْ عِلّتَـيْنِ احْـتَمَلاَ

أو عِلّـةً مِثْلَهمـاَ، فَـالجَمْعُ، وَالْـ وَصْـفُ، وَتَعْرِيـفٌ، وَتَأنِيـثٌ

زِيَـادَةٌ، وَوَزْنُ فِعْـلٍ، عُجْمَـةٌ عَـدْلٌ، وَتَرْكِيـبٌ، فَتِلْكَ تِسْـعَةٌ

* * *

الشـرح : الصـرف عنـد النحـاة: تنـوين التمكـين أو المقابلـة، فالمنصرف هو الذي ينون، وغير المنصرف الذي لا ينون.

يقول النحاة: الاسم إذا أشبه الحرف بني، كالحرف، وإذا أشبه الفعل منع من التنوين والجر بالكسرة كالفعل.

وشـبه الاسـم بـالحرف مـن أربعـة أوجـه ذكروهـا، وهـي: الشـبه الوضعي بأن يكون الاسم على حرف أو حرفين كأكثر الضمائر، والشبه المعنوي بأن يكون الاسم على معنى الحرف، كأسماء الشرط والاستفهام والإشارة، والشبه الاستعمالي بأن يلزم الاسم طريقة الحرف في أنه يعمل في غيره، ولا يكون معمولاً لغيره، وذلك كأسماء الأفعال، والشبه الافتقاري بأن يكون الاسم مفتقراً إلى الجملة دائماً كالأسماء الموصولة، وكبعض الظروف التي تلازم إضافتها للجملة، مثل: حيث وإذا.

أما شبه الاسم بالفعل فذلك من حيث وجود فرعيتين (علتين) فيه كما أن الفعل فيه علتان فرعيتان، فرعية معنوية وهي: حصوله من الفاعل، وفرعية لفظية وهي اشتقاقه من المصدر، هاتان في الفعل، أما الفرعيتان في الاسم فهما: العلتان من علل تسع على النحو الذي سنبينه، أو علة واحدة تقوم مقامهما، فإذا وجدت في الاسم علتان أو علة تقوم مقامهما منع من الصرف، فلا ينون، وكذلك لا يجر بالكسرة، بل بالفتحة نيابة عن الكسرة، وذكرنا ههنا العلل التسع إجمالاً، وسنذكر في الأبيات التالية شيئاً من التفصيل في ذلك إن شاء الله.

فالعلل: 1- الجمع أي منتهى الجموع، وهو ما كان على وزن مفاعل، أو مفاعيل.

2- التعريف، أي العلمية أو شبه العلمية.
3- الوصفية، وهي والعلمية هما العلتان المعنويتان، والبواقي لفظية.
4- التأنيث.
5- زيادة الألف والنون.
6- وزن الفعل.
7- العجمة.
8- العدل، أي العدول من صيغة إلى صيغة أخرى، أو من وزن إلى وزن آخر.
9- التركيب، أي التركيب المزجي.

20- ما يمنع من الصرف لعلة واحدة أو علتين

وَأَلِفَا التأنيثِ ثُمَّ مُنْتَهَى الْـ ... جُمُوعِ كلُّ ذَيْنِ بِالمَنْعِ اسْتَقَلّْ

وَمَعَ تَعْرِيفٍ أَتَى: زِيَادَةُ ... وَزْنٌ، وَتأنِيثٌ، وعَدْلٌ، عُجْمَةُ

كَذاكَ تَرْكِيبٌ، وَبِالوَصْفِ ... عَدْلٌ وَوَزْنٌ وَزِيَادَةٌ فَقَطْ

* * *

الشرح : الذي يمنع من الصرف لعلة واحدة تقوم مقام علتين شيئان:

1- ألف التأنيث المقصورة والممدودة، فالمقصورة نحو الذكرى، المرضى، الصغرى، بخلاف نحو: ملهىً ومرمىً ومصطفىً، فالألف فيه أصلية أي منقلبة عن الواو أو الياء، فهي لام الكلمة، فالكلمات منصرفة منونة، وبخلاف نحو أرطىً فالألف فيه زائدة للإلحاق، أي إلحاق الثلاثي بوزن الرباعي، وليست للتأنيث، فالكلمة منصرفة مذكرة. ومثال الممدودة: الصحراء، البيضاء، العلياء، الكبرياء، ونحوها، بخلاف نحو: وضاء، فالهمزة هنا أصلية، ونحو: كساء وبناء، فالهمزة منقلبة من أصل أي عن الواو أو الياء، ونحو: علباء، فالهمزة فيه للإلحاق، فهذه كلها منصرفة منونة.

2- الجمع على وزن مفاعل ومفاعيل، سواء كان في أوله ميم أم لا، نحو: مساجد، محاريب، دراهم، دنانير. وألحق بهذا الجمع (سراويل) فهو مفرد على الأصح، لكن لما أشبه بهذا الجمع أعطي حكمه أي منع من الصرف، ومن المعلوم تأثير الشبه في علم النحو.

والذي يمنع من الصرف لعلتين نوعان:

1- ما يجتمع مع العلمية أو شبه العلمية

2- ما يجتمع مع الوصفية.

فما يجتمع مع العلمية أو شبهها ستة أشياء.

1- زيادة الألف والنون، نحو: عثمان سلمان.

2- العجمة، نحو: إبراهيم، إسحاق.

3- التأنيث، نحو: فاطمة، زينب، حمزة.

4- التركيب المزجي، نحو: بعلبك، حضرموت.
5- العدل، نحو: عمر، وزفر، فهما معدولان من عامر وزافر.
6- وزن الفعل، نحو: أحمد، يزيد.

وما يجتمع مع الوصفية ثلاثة أشياء فقط، أي غير الثلاثة لا يؤثر في عدم الصرف.

1- زيادة الألف والنون، نحو: عطشان.
2- العدل، نحو: مثنى وثلاث، وأخر.
3- وزن الفعل، نحو: أفضل، أبيض، أعرج.

فإذا اجتمع مع الوصفية التأنيث- مثلاً- فهو منصرف، نحو: قائمة، صائمة.

هذا، وفي كل من العلل المذكورة تفاصيل وشروط مذكورة في المطولات.

تنبيهان: الأول: التركيب المزجي هو أن تجعل كلمتان كالواحدة بحيث تنزل الثانية منزلة تاء التأنيث في أنها تكون محل إعراب، والأولى تكون مفتوحة، كما هو شأن تاء التأنيث، مثلاً: كلمة بعلبك مركبة تركيباً مزجياً من بعل، وبك، فـ (بك) تكون محل الإعراب، ترفع بضمة، وتنصب وتجر بفتحة، وكلمة (بعل) مفتوحة ككلمة فاطمة مثلاً، فالتاء هي محل إعراب، تحرك بالضمة والفتحة، والميم التي قبلها مفتوحة، ولكن إذا كانت الكلمة الأولى معتلة فإنها تبقى على سكونه، نحو: (معدي كرب)، الياء في (معدي) تبقى ساكنة، ولا تفتح.

وخرج بالمزجي: 1) المركب الإضافي، نحو: عبد الله، وغلام زيد، فالمضاف يعرب، والمضاف إليه مجرور، وليس ذلك من موانع الكسرة.

2) والمركب الإسنادي، وهو ما كان جملة في الأصل جعلت علماً، نحو: (تأبط شرّاً)، فهو معرب بالحركات الأصلية المقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية، مثلاً: قولك: ذهب تأبط شراً، تقول في إعرابه: (تأبط شراً) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه: ضمة مقدرة، منع من ظهورها حركة الحكاية. وقد ذكرنا ذلك في الإعراب التقديري.

الثاني: كلمة (أذربيجان) اسم بلدة معروفة، اجتمع فيها: العلمية والعجمة والتركيب والتأنيث، وزيادة الألف والنون كذا ذكروه. والله أعلم.

21- مواضع يجر فيها ما لا ينصرف بالكسرة

يُجَرُّ بِالكَسْرَةِ مَا لاَ يَنْصَرِفْ … إِنْ جاَ مُضَافاً أَوْ أَتَى بِأَلْ
أَوْ لِضَرُورَةٍ، تَنَاسُبٍ صُرِفْ … كـ(فِي مَنَاقِبٍ مُحَمَّدٌ عُرِفْ)
أَوْ زَالَتِ الْعِلّةُ بِالتَّنْكِيرِ … كـ (رُبَّ أَحْمَدٍ) أَوِ التَّصْغِيرِ

* * *

الشرح : الممنوع من الصرف يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة، هذا هو الأصل، واستثني من ذلك صور، فيجر بالكسرة التي هي العلامة الأصلية للجر، وينون إن لم يكن مانع، وذلك إما مع بقاء العلتين أو مع زوال إحداهما.

فالذي يجر بالكسرة مع بقاء العلتين:

1- إذا دخل عليه (أل)، نحو: (وأنتم عاكفون في المساجد).

2- إذا أضيف، نحو: (في أحسن تقويم).

3- للضرورة الشعرية، نحو قول الشاعر: (ويوم دخلت الخدر خدر عنيزةٍ)، وكما في النظم: (مناقبٍ).

4- للتناسب، أي لمناسبة الكلمة المجاورة المنصرفة، نحو: (سلاسلاً وأغلالاً).

ومع زوال إحدى العلتين:

1- إذا نكر العلم، نحو: رب إبراهيمٍ وفاطمةٍ، فههنا هما نكرتان، والمراد: رب شخص مسمى بإبراهيم وفاطمة؛ لأن (رب) لا تجر المعرفة.

2- إذا صغر الاسم، فزال عنه وزن الفعل أو العدل، نحو: مررت بأحيمدٍ وعميرٍ، وكما يجر الممنوع من الصرف بالكسرة في هذه الحالات كذلك ينون إن لم يكن مانع من التنوين، والله أعلم.

22- (لـم) و(لـما) تشتركان في أربعة وتفترقان في أربعة

(لَمَّــا) وَ(لَــمْ) حَرْفَــانِ، كــلٌّ نَفْيــاً وجَزْمــاً ثُــمَّ قَلْبــاً أَفْهَمــاَ
يَخْتَصُّ (لَمَّـا) بِبَقَـا النَّفْـيِ إِلـىَ وَقْـتِ الخِطَـابِ، وَتَوَقّـعٍ جَـلاَ
ثُبُـوتَ مَنْفِـيٍّ وحَـذْفِ الفِعْـلِ بِلاَ دُخُولِ الشَّرْطِ، يا ذَا العَقْلِ

* * *

الشرح : (لم) و (لما) تشتركان في أربعة أمور:
1- كل منهما حرف. 2- يفيد نفياً. 3- يفيد جزم المضارع.
4- ويفيد قلب معناه إلى المضي.
وتفترقان في أربعة أمور: 1- فتفيد (لما) استمرار النفي إلى وقت التكلم، فلو قلت: (لما يحضر الأمير) يفيد أنه لم يحضر إلى الآن، بخلاف (لم)، فقد يستمر، نحو: (لم يلد)، وقد لا يستمر، نحو: (لم يكن شيئاً مذكوراً)، ولذلك يمتنع أن يقال: لما يحضر ثم حضر، ويصح: لم يحضر ثم حضر.
2- تفيد (لما) توقع حصول المنفي في وقت قريب من المستقبل، فتقول مثلاً: (لما يحضر الأمير) إذا كان حضوره متوقعاً قريباً، ولذلك لا تقول: (لما يجتمع الضدان)، ونحو ذلك مما لا يمكن حصوله في المستقبل، وهذا بخلاف (لم)، فقد يتوقع الحصول وقد يمتنع، نحو: (ولم يولد).
3- لا يجوز دخول أداة الشرط على (لما)، فلا تقول مثلاً: (إن لما يفعل)، ولك أن تقول: (إن لم تفعل)، قال تعالى: (فإن لم تفعلوا).
4- يجوز حذف الفعل المجزوم بـ (لما)، تقول: تجهزت للسفر ولما، أي لما أخرج، أو أرتحل، ولا تقول: (ولم..). والله أعلم.

23- ما تختص بها (كان) من الأحكام

تَخْـتَصُّ (كَـانَ) بِزِيـادَةٍ أَتَـتْ ... حَشْـواً، وَحَـذْفُهاَ مَـعَ اسْـمِهَا
وحَـذْفُهاَ حَسْـبُ بِتَعْـوِيضٍ لِـ ... وَالنُّونِ منْ مُضَارِعٍ إنْ جُزِماَ
وَلَـمْ يَـلِ السَّـاكِنُ أوْ ضَـمِيرُ ... ولَـمْ يَكُـنْ وَقْـفٌ، أَيـاَ خَبِيـرُ

* * *

الشـرح : (كـان) مـن الأفعـال الناقصـة التـي ترفـع الاسـم وتنصـب الخبر، كما هو معروف، وهي ثلاثة عشر فعلاً، و(كـان) أم البـاب، ولـذلك تختص بأحكام أربعة من بين أخواتها، وهي التي ذكرناها في هذه الأبيات مع الإشارة إلى بعض الشروط.

الحكم الأول: أنها تأتي زائدة، ومعنى زيادتها، أنها ليس لها اسم ولا خبر، بـل تفيـد زمانـاً فقـط، ويشـترط فـي زيادتهـا أن يكـون بلفـظ (كـان)، وكـون الزيـادة بـين شـيئين متلازمـين، كــ (مـا) التعجبيـة وفعـل التعجـب، والمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، كقولك: (ما كان أصح علم المتقدمين!).

الحكم الثاني: حذفها مع اسمها، ويبقى خبرها منصوباً، ويكثـر ذلـك بعد (إن) و (لـو) الشـرطيتين، كقـول النبـي صـلى الله عليـه وسـلم: (التمس ولو خاتماً من حديد)، التقدير: ولو كان الملتمس خاتماً من حديد، ومن ذلك قـولهم: النـاس مجزيـون بأعمـالهم إن خيـراً فخيـر، وإن شـراً فشـر، أي إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير...

الحكـم الثالـث: حـذفها وحـدها مـع بقـاء اسـمها وخبرهـا، وذلـك فـي مواضع التعليل، كقول الشاعر: (أبا خراشـة أمـا أنت ذا نفر)، (أمـا أنـت): أصله: لأن كنت، حذفت لام التعليل تخفيفـاً، فصـار: (أن كنـت)، ثـم حـذفت (كـان)، فصـار (أن أنـت)، بجعـل الضـمير المتصـل- التـاء- منفصـلاً، ثـم زيـدت (مـا)، مكـان (كـان)، فصـار: (أن مـا أنـت)، ثـم أدغمـت النـون فـي (مـا)، فصـار: (أمـا أنـت)، ونعربـه هكـذا: (أن) حـرف مصـدري، و(مـا) زائدة عوض عن (كان) المحذوفة، و (أنت) اسم كان المحذوفـة، فـي محـل رفع، (ذا نفر) خبر كان منصوب.

الحكم الرابع: حذف النون من مضارعها، وذلك بشروط أربعة:
1- كون المضارع مجزوماً بالسكون.
2- ألا يتصل به ساكن.
3- ألا يتصل به ضمير متصل منصوب.
4- ألا يكون في الوقف.

ومثال الحذف قوله تعالى: (ولم يك من المشركين)، لم: حرف نفي وجزم وقلب، يك: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة تخفيفاً، والجار والمجرور (من المشركين) خبر (يك).

فخرج بالشروط: ما إذا كان مرفوعاً نحو: يكون، أو مجزوماً بحذف النون، نحو: لم يكونوا، أو اتصل به ساكن، نحو: (لم يكن الذين كفروا)، أو اتصل به ضمير نصب، نحو: إن يكنه فلن تسلط عليه، فلا يجوز حذف النون في هذه المواضع.

تنبيهان: 1) هذه الأحكام الأربعة كلها أحكام جائزة، وليست واجبة.

2) من أحكام (كان) أيضاً: أنها تأتي ناقصة وتامة، معنى النقصان: أن لها اسماً مرفوعاً وخبراً منصوباً، ومعنى التمام: أن لها فاعلاً مرفوعاً وليس لها اسم وخبر، ويكون معناها عند التمام: حصل ووجد، نحو: (ما شاء الله كان)، أي وجد، فاعل كان ضمير مستتر.

ولكن هذا الحكم ليس خاصاً بـ (كان)، بل تستعمل عشرة أفعال تامة، وهي: غير ليس وفتي وزال من أخواتها، كما فصله النحاة، والله أعلم.

24- أحكام الفاعل السبعة

الفَاعِلُ: اسْمٌ، عُمْدَةٌ، وَمُرْتَفِعْ ... مُؤَخَّراً عنْ عَامِلٍ فيهِ وُضِعْ
يُؤَنَّثُ العَامِلُ إِنْ أَنْثَى وَقَعْ ... يُفْرَدُ إِنْ كانَ مُثَنَّى أَوْ جُمِعْ
وَكانَ ظاهِراً، وَقَدِّمْهُ عَلَى الْـ ... مَفْعُولِ أَصْلاً كـ(وَقَى اللهُ

* * *

الشرح : الفاعل تعريفه معروف، وله سبعة أحكام، وهي التي ذكرناها ههنا:

الأول: أنه اسم، سواء كان اسماً حقيقة نحو: قام زيد، أم تأويلاً، كقوله تعالى: (أو لم يكفهم أنا أنزلنا)، (أن) واسمها وخبرها في تأويل مصدر، فاعل يكف مرفوع، والتقدير- والله أعلم-: أولم يكفهم إنزالنا.

الحكم الثاني: أنه عمدة، أي ركن الجملة لا تتم الجملة إلا به؛ لأنه مسند إليه، ويقابل العمدة الفضلة، فهي ما ليس ركناً في الجملة، سواء توقف المعنى عليه أم لا، مثال الأول: (ولا تمش في الأرض مرحاً)، فقوله: (مرحاً) حال، وهي فضلة ليست من ركن الجملة مع أن المعنى يتوقف عليها. ومثال ما لا يتوقف المعنى عليه: سافر زيد إلى مصر، فقولك: إلى مصر، فضلة، لا يتوقف المعنى عليه، وذلك واضح.

الحكم الثالث: أنه مرفوع.

الحكم الرابع: أنه يجب تأخيره عن عامله، وهو مذهب البصريين، فلو قدم على العامل لأعرب مبتدأ، فقولك: قام زيد، (زيد) فاعل، ولو قلت: زيد قام، فـ (زيد) مبتدأ، و(قام) فعل، وفاعله ضمير مستتر، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، والكوفيون أجازوا تقديم الفاعل على العامل، فيجوز عندهم إعراب زيد في المثال فاعلاً مقدماً.

الحكم الخامس: يؤنث عامله إذا كان مؤنثاً، فقد يكون تأنيث العامل واجبا، وقد يكون جائزاً، فالواجب في صورتين: الأولى: كون الفاعل مؤنثاً حقيقياً غير مفصول عن العامل، نحو: نجحت الطالبة، شردت الناقة، الثانية: كونه ضميراً مؤنثاً، نحو: هند قامت، أو تقوم، الشمس

طلعت أو تطلع، ولا فرق بين كون مرجع الضمير مؤنثاً حقيقياًّ ومؤنثاً مجازياًّ، كما في المثالين.

ويجوز تأنيث العامل في أربع صور:

الأولى: كونه مؤنثاً حقيقياًّ مفصولاً، نحو: حضرت القاضي امرأة، ويجوز: (حضر..).

الثانية: كونه جمع تكسير أو اسم جمع، نحو: حضرت الطلاب، أو حضر، جاء القوم، جاءت القوم.

الثالثة: كونه مؤنثاً غير حقيقي، نحو: طلعت الشمس، أو طلع الشمس.

الرابعة: إذا كان العامل نعم أو بئس أو ما أشبههما، نحو: نعمت المرأة هند أو نعم المرأة هند.

الحكم السادس: يفرد العامل إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً مثنى أو جمعاً، تقول: حضر الرجلان، ولا تقول: حضرا الرجلان، وفاز الطلاب، ولا تقول: فازوا الطلاب، إلا على لغة أزد شنوءة فهم يجيزون ذلك، فعلى لغتهم يعرب هكذا: فازوا: فاز: فعل ماض، والواو حرف يدل على الجمع، ولا محل له من الإعراب، والطلاب فاعل مرفوع، وليس الواو هنا ضميراً عندهم، بل حرف يدل على الجمع، والألف حرف تثنية، وهكذا.

الحكم السابع: الفاعل يقدم على المفعول به، تقول: قرأ الطالب الدرس، هذا هو الأصل، ثم قد يجب ذلك، وقد يجب تقديم المفعول على الفاعل، ويجوز تقديم المفعول به في غير صورة الوجوب، فهذه صور ثلاث:

فوجوب تقديم الفاعل في ثلاث مسائل:

1- أن يلتبس الفاعل بالمفعول به لخفاء في الإعراب، نحو: أكرم أخي موسى، فالأول الفاعل.

2- أن يكون الفاعل ضميراً، والمفعول ظاهراً، نحو: حفظت الدرس،

3- أن يكون الفاعل محصوراً في المفعول، نحو: ما عمل زيد إلا خيراً، وإنما عمل زيد خيراً.

وأما وجوب تقديم المفعول به فهو في ثلاث مسائل كذلك:

1- كون المفعول ضميراً والفاعل اسماً ظاهراً، نحو: أكرمني زيد.

2- كون المفعول محصوراً في الفاعل، نحو: ما حفظ الدرس إلا محمد.

3- عود الضمير من الفاعل إلى المفعول، نحو: ركب السيارة صاحبها.

ومثال جواز تقديم المفعول: قرأ الطالب الكتاب، أو قرأ الكتاب الطالب.

تنبيه: يجوز تقديم المفعول به على الفعل، نحو: (فريقاً هدى)، وقد يجب، وذلك في صورتين: 1) كون المفعول به ضميراً منفصلاً، نحو: (إياك نعبد)، 2) كونه مما له الصدارة، نحو: (فأي آيات الله تنكرون)، (أياً ما تدعو)، كم كتاب قرأت، أو كم كتاباً قرأت، ولزيداً أكرمت، وغير ذلك. والله أعلم.

25- مواضع يحذف فيها الفاعل، وهي ستة

يُحْـذَفُ فَاعِـلٌ إذاَ مَـا بُنِيـاَ ... فِعْلٌ لِمَجْهُولٍ كـ (قَصْرٌ بُنِياَ)

ونَحو: (أَسْمِعْ بِهِمُ، وَأَبْصِرِ) ... أو كانَ عَامِلٌ لَـهُ مِنْ مَصْدَرِ

والـوَاوُ وَالْيـاَ مَـعَ فِعْـلٍ أَكِّـدَا ... وَفي مُفَرَّغٍ، و(نِعْمَ المُقْتَدَى)

* * *

الشرح : الفاعل يجب ذكره، ولا يجوز حذفه؛ لأنه عمدة كما ذكرنا، ولكن استثني من ذلك مواضع يحذف فيها الفاعل، إما جوازاً وإما وجوباً، وهي التي ذكرناها في الأبيات. الأول: إذا بني الفعل للمجهول (أو لما لم يسم فاعله)، نحو: بني القصر، وأكرم الناجحون، وهذا واضح.

الثاني: فاعل فعل التعجب إذا عطف على فعل آخر ذكر معه فاعله، كقوله تعالى: (أسمع بهم وأبصر)، تقديره- والله أعلم- وأبصر بهم، فـ (هم) في محل رفع فاعل أبصر، مجرور بالباء الزائدة، هذا على مذهب البصريين، وقد عطف على فعل مذكور معه الفاعل، وهو (أسمع بهم)، وهذا العطف شرط للحذف، والحذف هنا جائز لا واجب.

الثالث: إذا كان العامل مصدراً، نحو: قوله تعالى: (أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً)، فـ(إطعام) مصدر معطوف حذف فاعله، و(يتيماً) مفعول به، لـ(إطعام)، وكذلك قولك: يسرني قراءة الكتب النافعة، (قراءة) مصدر أضيف إلى المفعول به، وفاعله محذوف، وهذا الحذف أيضاً جائز.

الرابع: فاعل الفعل المؤكد بالنون إذا أسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة، بشرط وجود ضم قبل الواو وكسر قبل الياء، نحو: لتنصُرُن يا قوم، لتنصرِن يا هند، (تنصر) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه النون المحذوفة تخفيفاً لتوالي الأمثال، وفاعله الواو المحذوفة تخفيفاً أو لالتقاء الساكنين، وقد وجد الضم قبل الواو، وهو ضم الراء، وكان أصله (لتنصرونن)، النون الأولى نون الرفع، حذفت لتوالي الأمثال، ثم حذفت الواو التي هي الفاعل، وقس عليه (لتنصرِن)، فقد حذفت منه نون الرفع

وياء المخاطبة التي هي الفاعل كحذف النون والواو من (لتنصرُن)، أما إذا كان ما قبل الواو والياء مفتوحاً فلا تحذفان، بل تبقيان بحركتهما، نحو: (لتبلوُن)، الواو نائب فاعل، لم تحذف؛ لأن ما قبلها مفتوح، و (إما ترين): الياء لم تحذف كذلك، والحذف في هذه المسألة واجب، وقد أهمل كثير من النحاة ذكر هذه الصورة.

الخامس: في الاستثناء المفرغ، وهو ما لم يذكر المستثنى منه، ولا يكون إلا في الكلام المنفي أو شبه المنفي، نحو: لم يحضر إلا زيد، والأصل: لم يحضر أحد إلا زيد، فـ(أحد) مثلاً هو الفاعل في المعنى، لكنه محذوف، ولكن يعرب ما بعد إلا فاعلاً في هذا المثال ونحوه، فحذف الفاعل هنا هو بالنظر إلى المعنى، لا بالنظر إلى الإعراب.

تنبيه: يعرب ما بعد (إلا) في الاستثناء المفرغ حسب ما يقتضي ما قبل إلا، كأن (إلا) لم توجد، ففي قولك: ما رأيت إلا زيداً (زيد) مفعول به، وهكذا..

السادس: فاعل نعم وبابه، نحو: نعم الرجل زيد، الأصل: نعم جنس الرجل، فحذف جنس وأعرب ما بعده فاعلاً؛ لأن (أل) فيه جنسية، فحذف الفاعل هنا أيضاً بالنظر إلى المعنى لا بالنظر إلى الإعراب كالسابقة. والدليل على إرادة الجنس في فاعل نعم صحة قولك: نعم المرأة بحذف التاء من (نعم)، ولولا قصد الجنس لكانت التاء واجبة (نعمت) ولذلك يعربون الجملة (نعم الرجل زيد) مثلاً هكذا:

(نعم) فعل ماض للمدح، (الرجل) فاعل نعم و(أل) جنسية، زيد خبر لمبتدأ محذوف، أو مبتدأ مؤخر والجملة (نعم الرجل) خبر مقدم في محل رفع، ولم يعربوا: (زيد) بدلاً من (الرجل) على أن (أل) فيه عهدية؛ لأنه لو صح ذلك الإعراب لما صح قولك (نعم المرأة هند) بترك التاء، وهذا ما سنح لي. والله أعلم.

26- ما ينوب عن الفاعل، وهي أربعة أشياء

يَنُـوبُ مَفْعُـولٌ بِـهِ عَـنْ فَاعِـلِ	أَصَـالَةً، كـ(زِيدَ أَجْرُ العَامِلِ)
وقَدْ يَنُوبُ الظّرْفُ وَالمجرُورُ	وَمَصْـدَرٌ، وَشَـرْطُهاَ مَـذْكُورُ:
إنْ كـانَ مُخْتَصـاً وذَا تَصَـرُّفِ	وَفَقْـدُ مَفْعُـولٍ بِــهِ، فَلْيُعْـرَفِ

* * *

الشرح : إذا بني الفعل للمجهول فلا بد أن يكون له نائب فاعل، يأخذ أحكام الفاعل، ونائب الفاعل في الأصل هو المفعول به، تقول: قرأ الطالب الدرس- قرئ الدرس، الدرس: نائب فاعل مرفوع، وكان مفعولاً به، وذلك واضح.

وإذا لم يوجد مفعول به فقد ينوب أحد ثلاثة أشياء: الظرف والجار والمجرور والمصدر. ويشترط في كل من هذه الثلاثة ثلاثة أمور:

1- ألا يوجد مفعول به. 2- كونه متصرفاً. 3- كونه مختصاً.

ومعنى الاختصاص: زوال الإبهام بإضافة أو غيرها.

ومعنى التصرف في الظرف: كونه لا يلزم الظرفية أو شبه الظرفية (شبه الظرفية: الجر بحرف جر)، بأن يقبل الرفع مثلاً، نحو: يوم، صباح، مساح، أمام، خلف، بخلاف نحو: حيث، وإذ، وإذا، فإنها جامدة لا تأتي نائب فاعل، وإذا كان الظرف نائب فاعل فلا يعرب ظرفاً، وإنما يعرب نائب فاعل مرفوع.

ومعنى التصرف في الجار والمجرور: صحة دخول ذلك الحرف على أي اسم، بدون تقييد باسم معين أو نوع معين، نحو الباء واللام بخلاف نحو رب، فإنها لا تجر إلا النكرة، ومنذ، ومذ، فإنهما مختصان بالزمان، وتاء القسم فإنها مختصة باسم الجلالة، فهي جامدة، لا تأتي مع مجرورها نائب فاعل.

ومعنى التصرف في المصدر: كونه لا يلازم النصب على المفعول المطلق، وأما ما يلازمه فهو جامد، نحو: سبحان، معاذَ، فلا يأتيان نائب فاعل.

مثال الظرف النائب عن الفاعل: صيم يومٌ حارٌّ، ومثال الجار والمجرور: مر بزيد، قضي بالحق، ومثال المصدر: (فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة).

وجوز بعض العرب نيابة أحد هذه الثلاثة مع وجود المفعول به.

تنبيه: علمنا مما سبق معنى التصرف بالنسبة إلى الظرف، والمجرور، والمصدر، فلكلٍّ معنىً مستقل، وكذلك معنى كون الفعل متصرفاً: فالمراد به أن يكون له مضارع ومصدر، واسم الفاعل، وأمر، ونهي... نحو: نصر، بخلاف نحو: نعم، بئس، ليس.. فهي جامدة، وقد يكون فعل أمر جامداً، نحو: هات، وتعال، فهما من الأمر على الأصح جامدان. والله أعلم.

27- ما يعمل عمل الفعل، وهي ثمانية أشياء

يَعْمَـلُ كَالْفِعْـلِ: اسْـمُ فِعْـلٍ، كَذلكَ اسْمُ مَصْدَرٍ قَدْ قَرَّرُوا
أَسْمَاءُ فَاعِلٍ، وَمَفْعُولٍ، مُبَـاَ لَغَـةٍ، التَّفْضِيلُ ذاَ لَـنْ يَنْصِـباَ
أيضـاً كـذاكَ الصِّفَةُ المُشَـبَّهَهْ فَكلّهـاَ يُلْفَـى بِفِعْـلٍ مُشْـبِهَهْ

* * *

الشـرح : عمـل الفعـل رفـع الفاعـل إن كـان لازمـاً، ورفـع الفاعـل ونصب المفعول إن كان متعدياً، ورفـع النائـب عن الفاعل إن كـان مبنيـاً للمجهول، والأمثلة واضحة.

ويعمل عمل الفعل أشياء ثمانية، وهي التي ذكرنا ههنا.

الأول: اسم الفعل، وهو اسم دل علـى فعل، وعمل عملـه، فمنـه مـا كان بمعنى الماضي، نحو: (هيهات) بمعنى بعد، وبمعنى المضارع، نحـو: (وَيْ) بمعنى أعجب، وبمعنى الأمر، نحو: (صه) بمعنـى اسكت، ومنـه مـا هو مرتجل كالأمثلـة المذكورة، ومنـه مـا هو منقول، نحـو: (بَلْـهَ) بمعنـى اتـرك، منقـول مـن مصـدر، و(عليـك) بمعنـى الـزم، منقـول مـن الجـار والمجرور، و (دونك) بمعنى خذ، منقول من الظرف.

ومنه ما هو سماعي كالأمثلة السابقة، وما هو قياسي، وهو مـا كـان على وزن (فَعَالِ) من الثلاثي، تقول: نزالِ بمعنى انزل، فتاحِ بمعنى افتح، وهكذا، وكلها تعمل عمل الفعل الذي دل هو عليه، لكن بشروط ذكـرت فـي المطولات.

الثاني: المصدر: يعمل عمل فعله، تقول: أعجبني حفظك القرآن، حفظ: مصدر مضاف إلى فاعله، القرآن: مفعول به للمصدر، منصوب.

الثالـث: اسـم المصـدر، نحـو: قـول الشـاعر: (وبعـد عطائـك المائـة الرتـاعا)

(المائة): مفعول به لـ(عطاء)، وهو اسم مصدر لـ(أعطى)، مضـاف إلى فاعله.

وسنتكلم عن المصدر واسم المصدر في الأبيات التالية.

الرابع: اسم الفاعل، وهو ما دل على حدث وصاحبه، يعمل عمل فعله بدون شروط إذا كان فيه (أل)، وبشرطين إذا كان مجرداً عنه، وهما: كونه بمعنى الحال أو الاستقبال دون الماضي، واعتماده على نفي أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف، تقول: أحافظ ابنك القرآن؟، (حافظ): مبتدأ مرفوع، (ابن): فاعل، (حافظ): وهو يغني عن خبر المبتدأ (حافظ)، (القرآن): مفعول به منصوب.

الخامس: اسم المفعول، وهو ما دل على حدث ومن قام عليه، نحو: منصور، مُكرَم، يعمل عمل فعله المجهول، فيرفع نائب الفاعل، نحو: زيد مشهور خبره، (خبره): نائب فاعل مرفوع.

السادس: صيغة المبالغة، وهو ما حُوِّل من (فاعل) للدلالة على المبالغة، وأوزانها المشهورة خمسة: فعَّال، مِفعال، فَعول، فَعِيل، فَعِل. وأما إذا لم يحول عن (فاعل) فليس بصيغة مبالغة، بل صفة مشبهة، نحو: كريم، وعظيم..

وتعمل صيغة المبالغة كاسم الفاعل تماماً، نحو: (إن الله سميع دعاء من دعاه)، دعاء: مفعول به لسميع، وفاعله: ضمير مستتر.

السابع: اسم التفضيل، يرفع فاعله ولا ينصب المفعول به أبداً، كما ذكرنا في البيت، وفاعله يكون ضميراً مستتراً، إلا في مسألة الكحل، كما سنذكر ذلك إن شاء الله، تقول: زيد أفضل من عمرو.

الثامن: الصفة المشبهة باسم الفاعل، وسنذكر وجه شبهها باسم الفاعل، ووجه الاختلاف بينهما إن شاء الله، تقول: زيد كريم خلقه، (خلقه): فاعل (كريم)، وهو صفة مشبهة.

تنبيه: ما ذكرنا من أن اسم الفاعل أو اسم المفعول أو صيغة المبالغة يعمل بشرط تقدم النفي، هنا يلاحظ أن هذا النفي قد يكون بالحرف، نحو: ما قائمٌ الرجلان، وقد يكون بالفعل أي بـ (ليس) نحو: ليس قائم الرجلان، (قائمٌ) اسم ليس مرفوع، (الرجلان) فاعل (قائم) أغنى عن خبر ليس، وقد يكون بالاسم، نحو غير قائم الرجلان. (غير) مبتدأ، وهو مضاف، (قائم) مضاف إليه، (الرجلان) فاعل قائم أغنى عن الخبر، ومن ذلك قول الشاعر: (غير مأسوفٍ على زمنٍ ينقضي بالهمِّ والحزنِ)، (غير) مبتدأ، وهو مضاف، (مأسوفٍ) مضاف إليه، (على زمنٍ) جار ومجرور نائب فاعل مأسوف، أغنى عن الخبر، وجملة (ينقضي ..) في محل جر نعت

لـ(زمن). وقد سأل ابن جنيّ ولده عن إعراب هذا البيت، فارتبك في إعرابه. أفاده ابن عقيل- والله أعلم-.

28- المصدر واسم المصدر

اسْمٌ لَـهُ دَلاَلَـةٌ علَـى حَـدَثْ — دُونَ زَمَـاَنٍ فَهْـوَ مَصْـدَرٌ
إِنْ لَـمْ يَقِـلَّ حَرْفُـهُ عَـنْ فِعْلِـهِ — مِنْ دُونِ تَعْوِيضٍ ولاَ تَقْدِيرِهِ
إِنْ يَـنْقُصِ الحُـرُوفُ فَاسْـمُ — كَـ (اعْـطِ عَطَـاءً، وخِيـاَراً

* * *

الشرح : ذكرنا في هذه الأبيات تعريف كل من المصدر واسم المصدر مع التمثيل، وقد ذكرناهما فيما يعمل عمل الفعل.

فالمصدر ما دل على حدث دون زمان، ولم ينقص حروفه عن حروف فعله بدون تقدير ولا تعويض، نحو: علم علماً، أكرم إكراماً، ويقع المصدر ثالثاً في التصريف، تقول: أكرم يكرم إكراماً، فإن نقص حروفه عن حروف الفعل فإن كان هناك تقدير أو تعويض فهو مصدر أيضاً، فالأول: نحو: (قتال) مصدر قاتل، فههنا نقص حرف مد بعد فاء الكلمة، لكنه مقدر، والأصل: (قيتال)، ولذا قد يصرح به، فهو مصدر، والثاني: وهو ما نقص مع التعويض نحو: (عدة) مصدر وعد يعد، فقد نقص في المصدر فاء الكلمة، لكنه عوض عنها التاء، فهو مصدر أيضاً.

وإن نقص بدون تقدير ولا تعويض فهو اسم مصدر، كقولك: توضأ وضوءاً، تكلم كلاماً، اختار خياراً، أعطى عطاءاً، والمصدر الحقيقي: توضؤاً، تكلماً، اختياراً، إعطاء.

فكل من المصدر واسم المصدر يتفقان في المعنى والعمل، ووقوعه ثالثاً في التصريف، ويختلفان في عدد الحروف والله أعلم.

تنبيه: وقد يسمى كل من المصدر الميمي وعَلَم المصدر بـ (اسم المصدر)، فالمصدر الميمي: ما دل على حدث وفي أوله ميم مزيدة لغير مفاعلة، نحو: المرحمة، المغفرة، وأما المفاعلة فهو مصدر حقيقي لـ (فاعل) نحو: المقاتلة.

وعَلَم المصدر: ما وضع لحدث باعتبار تعينه، كلفظ: (بَرَّة) عَلَم لعمل البر، و (فجارِ) عَلَم للفجور، وقد قيل في (سبحان) إنه عَلَم للتسبيح، والمشهور أنه اسم مصدر لـ (سَبَّح).

وقولنا في النظم: (اعط) أمر من أعطى، وأصله أعط بقطع الهمزة، لكن هنا تحذف الهمزة للضرورة.

29- شروط إعمال المصدر، وهي ثمانية أمور

وَأَعْمِلِ المَصْدَرَ إِنْ كَانَ يَحِلّ — مَحَلّهُ فِعْلٌ بـ(أَنْ) أو (مَا)
وَلَمْ يَكُنْ مُصَغَّراً أَوْ مُضْمَراً — وَلَيْسَ مَحْذُوفاً ولاَ مُؤَخَّراً
ولاَ بِتاَ، ولاَ لِمَعْمُولٍ فُصِلْ — وَلاَ بِنَعْتٍ قَبْلَ مَا فيهِ عَمِلْ

* * *

الشرح : تقدم أن المصدر مما يعمل عمل الفعل، ولكن هذا العمل مشروط بثمانية شروط، ذكرناها في هذه الأبيات.

الأول: أن يصح إحلال الفعل مع (أن) أو (ما) المصدريتين محل المصدر، نحو: يسرني قراءتك القرآن، المصدر (قراءة)، وهو مضاف لفاعله، و(القرآن) مفعوله، ويصح أن يقال: (أن تقرأ) أو (مما تقرأ)، فإن لم يصح ذلك لم يعمل، نحو قولك: خرجت، فإذا زيد له صراخ، فـ (صراخ) ههنا لا يعمل؛ لأنه لا يصح أن يقال: (فإذا له أن يصرخ).

الثاني: ألا يكون مصغراً، فإن صغر لم يعمل، فلا تقول مثلاً: يعجبني نصيرك المحتاج.

الثالث: ألا يكون ضميراً، فإن كان ضميراً يراد به المصدر أي راجعاً إلى المصدر لم يعمل، فلا تقول مثلاً: إكرامي الوالد دائم، وهو الجار غير دائم، بإعمال (هو) العائد إلى المصدر.

الرابع: ألا يكون محذوفاً، ولذلك قدروا في (بسم الله ..) الفعل، نحو: أقرأ، ولم يقدروا المصدر نحو: (قراءتي)؛ لأن (بسم الله) في محل نصب على المفعولية على بعض الأوجه الإعرابية.

الخامس: ألا يكون مؤخراً، فلا يعمل المصدر في المتقدم، فلا تقول مثلاً: سرني الكتابَ قراءتي، وإنما تقول: سرني قراءتي الكتابَ بتأخير (الكتاب) المفعول به.

السادس: ألا يختم بالتاء، أعني تاء الوحدة، فلا تقول: عجبت من ضربتك زيداً، فإن لم تكن التاء للوحدة، بل كانت موجودة في المصدر فلا تمنع من العمل، نحو: (القراءة) و (الإجابة).

السابع: ألا يفصل بأجنبي بين المصدر ومعموله، فلا تقول مثلاً: إن إكرامك واجب الضيفَ، وإنما تقول: إن إكرامك الضيف واجب؛ لأن (واجب) خبر (إن)، وليس من معمول المصدر، فهو أجنبي عنه، فلا يصح الفصل به.

ولذلك قال العلماء في قوله تعالى: (إنه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر): إن (يوم) ظرف لفعل محذوف، أي يرجع، وليس ظرفاً للمصدر (رَجْع) لوجود الفاصل بقوله: (لقادر) الذي هو أجنبي عنه؛ لأنه خبر (إن) والله أعلم.

الثامن: ألا ينعت المصدر قبل العمل، أي ألا يفصل بينه وبين معموله بنعته، فلا تقول: يسرني حفظُك المتقنُ القرآنَ، وإنما تقول: يسرني حفظُك القرآنَ المتقنُ، مثلاً.

تنبيه: المصدر يأتي منوناً، أي بلا (أل) ولا إضافة، ويأتي مضافاً إما إلى فاعله أو مفعوله، ويأتي بـ(أل)، فمثال المنون: (أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً)، ومثال المضاف إلى الفاعل: (ولولا دفع الله الناس)، وإلى المفعول: (إطعام عشرة مساكين)، ومثال المحلى بـ(أل): تسرني القراءةُ الكتبَ النافعةَ، والأفصح في هذه الحالة أن تقول: القراءة للكتب النافعة، بالجر بلام التقوية. والله أعلم.

30- ما تشارك فيه الصفة المشبهة اسم الفاعل

الصِّـفَةُ المُشْـبِهَةُ اسْـمَ الْفاَعِـلِ تُشَـارِكُ اسْمَ فَاعِلٍ فِيمَـا يَلِـي:
فـِي الاِشْـتِقاَقِ، وَدَلاَلَـةٍ، عَمَلْ رَفْعٍ وَنَصْبٍ، وَتَصَـرُّفٍ عُقِلْ
كِلاَهُمَـا يَرْبَـعُ فـي التَّصَـرُّفِ وفـي أمُـورٍ فَارَقَتْـهُ، فَـاعْرِفِ

* * *

الشرح : الصفة المشبهة باسم الفاعل تشارك اسم الفاعل في أمور، وتفارقه في أمور، فتشاركه فيما يلي:

1- الاشتقاق: فكل منهما مشتق من المصدر، مثلاً: (ضارب) اسم فاعل، مشتق من (الضرب)، و (الحَسَن) مشتق من (الحُسْن)، وهي صفة مشبهة.

2- الدلالة: فكل منهما يدل على حدث وصاحبه، وذلك واضح.

3- العمل، فكل منهما يرفع الفاعل، وينصب، لكن اسم الفاعل ينصب المفعول به، والصفة المشبهة تنصب الشبيه بالمفعول به؛ لأنها لا تتعدى إلى المفعول به، لكونها لازمة، تقول: زيد حافظ الدرس، (الدرس) مفعول به منصوب، وزيد كريم الخلقَ، (الخلق) شبيه بالمفعول به منصوب.

4- التصرف: فكل منهما يثنى ويجمع ويؤنث، تقول: ضارب، ضاربان، ضاربون، ضاربة، ضاربتان، ضاربات. وكذلك كريم كريمان كريمون إلخ...

5- وقوع كل منهما رابعاً في التصرف: وذلك أنك تقول مثلاً: ضرب يضرب ضرباً فهو ضارب، وكذلك تقول: كرم، يكرم، كرامة فهو كريم. فكل منهما واقع رابعاً كما ترى، فالأول: الماضي، والثاني: المضارع، والثالث: المصدر، والرابع اسم الفاعل أو الصفة المشبهة. والله أعلم.

31- ما تفارق فيه الصفة المشبهة اسم الفاعل

فَهْيَ مِنَ اللاَّزِمِ مَعْناَهاَ اسْتَمَرّ ... إِعْمَالُهَا فِي سَبَبِيٍّ قَدْ أَخِرْ
وجَازَ أن تُضَافَ لِلّذِي رُفِعْ ... كَـ(طَاهِرِ القَلْبِ) وَوَزْنُهَا
بِغَيْرِ فَاعِلٍ كَثِيراً كـ (بَطَلْ) ... وكُـ(عَظِيمٍ) و(جَبَانٍ)

* * *

الشرح : ذكرنا هنا ما تفارق فيه الصفة المشبهة اسم الفاعل، وهي أمور:

1- الصفة المشبهة لازمة، لا تتعدى إلى المفعول به، ولذلك يعرب المنصوب بعدها شبيهاً بالمفعول به، أو تمييزاً إن كان نكرة، بخلاف اسم الفاعل، فقد يكون لازماً كقائم، وقد يكون متعدياً، كضارب.

2- معنى الصفة المشبهة يكون مستمراً غير منقطع، بخلاف اسم الفاعل فيكون غير مستمر.

3- معمول الصفة المشبهة يكون سببياً، ولا يكون أجنبياً، السببي: ما فيه ضمير يعود على الموصوف، مذكوراً كان الضمير أو محذوفاً، نحو: زيد كريم خلقه، ولا تقول: زيد كريم عمراً مثلاً، بخلاف اسم الفاعل، فيجوز أن يكون أجنبياً وسببياً، تقول: زيد ممسك كتابه، زيد مكرم عمراً.

4- معمول الصفة يكون متأخراً، فالصفة المشبهة لا تعمل في المتقدم، تقول: زيد حسن خلقاً، ولا تقول: زيد خلقاً حسن، بخلاف اسم الفاعل، فيجوز أن يعمل في المتقدم والمتأخر، تقول: زيد حافظ درسه، أو درسه حافظ.

5- يجوز إضافة الصفة المشبهة إلى مرفوعها أي فاعلها، تقول: زيد حسن الوجه، فالوجه مضاف إليه وهو فاعل في المعنى، ولا تقول: زيد ضارب الأب عمراً، بمعنى أن أباه ضارب عمراً، وإنما يضاف اسم الفاعل إلى مفعوله فقط.

6- يكون اسم الفاعل من الثلاثي على وزن (فاعل) فقط، كقائم وضارب، وأما الصفة المشبهة فكثيراً تكون على غير (فاعل)، كحسن، وعظيم، وجبان، وبطل، وربما تأتي على وزن (فاعل) كطاهر القلب.
والله أعلم.

32- ما ينوب عن المصدر ويعرب مفعولاً مطلقاً

عَــنْ مَصْــدَرٍ تَنُــوبُ فــي ... مَفْعُـولَ مُطْلَـقٍ بِـلاَ ارْتِيـاَبِ

وَصْفٌ، وَآلةٌ، ضَمِيرٌ، وَعَدَدْ ... إشَــارَةٌ، مُــرَادِفٌ كــذَا وَرَدْ

مَصْـدَرُ فِعْـلٍ، اسْـمُ مَصْـدَرٍ، ... أوْ بَعْــضُ، أوْ شَــيْءٌ علَــى

* * *

الشرح : المفعول المطلق أحد المفاعيل الخمسة كما هو معروف، وهو ما يذكر توكيداً لعامله، أو لبيان نوعه أو عدده، وأصله أن يكون مصدراً للفعل المذكور، نحو: (وكلم الله موسى تكليماً)، (تكليماً) مفعول مطلق مصدر (كلم)، وكذلك قولك: قمت قياماً جلست جلوساً طويلاً، قرأ زيد قراءة متقنة.

ولكن قد ينوب عن المصدر غيره، فيعرب مفعولاً مطلقاً، ومن خطأ المعاصرين قولهم: إنه نائب عن المفعول المطلق، بل الصحيح أنه مفعول مطلق نائب عن المصدر، وقد ذكرنا في الأبيات عشرة أشياء تنوب عن المصدر وتعرب مفعولاً مطلقاً.

1- الوصف: أي نعت المصدر، نحو: مشيت طويلاً، (طويلاً): مفعول مطلق، والأصل: مشياً طويلاً، فهو نعت المصدر في الأصل، ومنه قوله تعالى: (فكلا منها رغداً)، أي أكلاً رغداً أي واسعاً- والله أعلم، وفي هذه المسألة خلاف، فمن النحاة من يرى أنه حال، لا مفعول مطلق.

2- الآلة: نحو: ضربته سوطاً، الأصل: ضرباً بالسوط.

3- ضمير المصدر: نحو: القيام قمته، الهاء في محل نصب مفعول مطلق، ومنه قوله تعالى: (فإني أعذبه عذاباً لا أعذبه أحداً من العالمين)، الهاء في (لا أعذبه) مفعول مطلق في محل نصب عائد على (عذاباً) المتقدم، و(أحداً) مفعول به.

4- اسم العدد: نحو قوله تعالى: (فاجلدوهم ثمانين جلدة)، (ثمانين) مفعول مطلق، منصوب بالياء، و (جلدة) تمييز منصوب، وكذلك قولك: دعوتك مرتين، (مرتين) مفعول مطلق.

5- اسم الإشارة: نحو: ضربته ذلك الضرب، (ذلك) اسم إشارة، مفعول مطلق في محل نصب، و (الضرب) عطف بيان أو بدل أو نعت.

6- مصدر مرادف: نحو: قعدت جلوساً، وقفت قياماً.

7- مصدر لفعل آخر: نحو: (وتبتَّلْ إليه تبتيلاً)، (تبتيلاً) مصدر (بتَّل)، مفعول مطلق لـ (تَبَتَّلْ)، ومصدره: (تَبَتُّلاً).

8- اسم المصدر: وهو ما دل على حدث مع نقصان حروفه من حروف فعله بدون تعويض ولا تقدير، كما تقدم ذلك، نحو: (اخترت خياراً)، (خياراً)، مفعول مطلق، وهو اسم مصدر (اختار)، ومصدره: اختياراً.

9- ما دل على كل أو بعض: سواء كان بلفظ كل أو بعض أم لا، نحو: (فلا تميلوا كل الميل)، و (إن تعدل كل عدل)، أحسنت إليه جميع الإحسان، أحسن زيد بعض الإحسان، أو شيئاً من الإحسان، وهكذا..

10- ما دل على نوع المصدر: نحو رجعت قهقرى، (قهقرى) مفعول مطلق، وهو نوع من الرجوع، وكذلك قولك: قعدت القرفصاء.

فائدة: اسم العدد يختلف إعرابه بحسب نوعية تمييزه، فيقع مفعولاً مطلقاً كما تقدم في (ثمانين جلدة)، ومفعولاً به كقولك: اشتريت عشرين كتاباً، (عشرين) مفعول به، وظرفَ زمانٍ نحو: مكثت عشرين يوماً، وظرف مكانٍ نحو: مشيت عشرين فرسخاً، وحالاً نحو: (فتمَّ ميقاتُ ربِّه أربعين ليلة)، (أربعين) حال على أحد الأوجه، كما يقع اسم العدد مبتدأ وخبراً وفاعلاً ونائبَ فاعلٍ ومضافاً إليه، والأمثلة واضحة. وقس على اسم العدد (كم) الاستفهامية والخبرية، فتقع في أكثر هذه الأعاريب المذكورة. والله أعلم.

33- شروط المفعول له (أي شروط نصب الاسم على أنه مفعول له)

يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ الاِسْمُ إِذاَ ... حَازَ شُروطاً خَمْسَةً، فَلْتُحْتَذَى

أي كَونَهُ مِنْ مَصْدَرٍ قَلْبِيِّ ... مُبَيِّنَ العِلَّةِ، يَا حَفِيِّي

وَكونَهُ مُتَّحِداً مَعْ عَامِلِ ... في وَقْتِهِ، مَعَ اتِّحَادِ الْفَاعِلِ

* * *

الشرح : المفعول له أحد المفاعيل الخمسة، وهو ما يذكر علة لحدث، ويقال أيضاً: ما يصح وقوعه جواباً لـ (لِمَ؟)، ويسمى المفعول لأجله، والمفعول من أجله.

ولا ينصب الاسم على أنه مفعول له إلا إذا اجتمع فيه خمسة شروط:

1- كونه مصدراً: فإذا لم يكن مصدراً وأريد به التعليل جر بحرف التعليل، كقوله تعالى: (خلق لكم ما في الأرض جميعاً)، الشاهد: (لكم) وهو واضح. وفي الحديث: (دخلت امرأة النار في هرة).

2- كون المصدر قلبياً: أي معناه حاصل في القلب، فلو كان علاجياً أي بتحريك الأعضاء وجب جره، نحو: جئتك لتناول الطعام، وللحديث ولسماع العلم... ومنه قوله تعالى: (ولا تقتلوا أولادكم من إملاق). وهذا الشرط فيه خلاف.

3- أن يبين العلة: فلو لم يبين العلة فليس بمفعول له، وذلك واضح، نحو: قمت قياماً، (قياماً) مفعول مطلق لا مفعول له.

4- كون زمان المصدر وزمان عامله واحداً: فلو اختلف الزمان جر بالحرف، نحو: حضرت اليوم للاختبار غداً، ومن ذلك: قول الشاعر: (فجئت وقد نضَّت لنوم ثيابها).

5- كون فاعل المصدر وفاعل العامل واحداً: فلو اختلف الفاعل وجب جره، نحو: جئتك لرغبتك في لقائي، فاعل المجيء المتكلم، وفاعل الرغبة المخاطب، ولذلك جر باللام.

ومثال ما فيه الشروط كلها: جئتك طمعاً في إحسانك، ومن ذلك قوله تعالى: (يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت)، الشاهد: (حذر الموت)، فهو مفعول له، لجعل أصابعهم في الآذان من الصواعق. أما قوله: (من الصواعق) فهو علة لجعل أصابعهم في آذانهم مطلقاً عن التقييد، الخلاصة: (من الصواعق) علة للجعل المطلق، (حذر الموت) علة للجعل المقيد. وذلك لأنه لا يذكر لحدث واحد علتان إلا إذا كانت الثانية بدلاً من الأولى أو معطوفة عليها، وفي الآية ذكرت علتان: (من الصواعق) و (حذر الموت) بدون عطف، ولا بدلية، فأجيب عن ذلك بأنهما علتان لفعلين لا لفعل واحد، كما تقدم، فـ (من الصواعق) علة للجعل المطلق، و (حذر الموت) علة للجعل المقيد بكونه من الصواعق، والعلم عند الله تعالى.

تنبيهات: 1- علمنا مما سبق أن هذه الشروط شروط للنصب على المفعول له، فإذا فات شرط وأريد التعليل فلا ينصب، بل يجر بحرف تعليل، ويصح الكلام.

2- يجوز الجر بحرف تعليل مع وجود الشروط، قال الشاعر:

(من أمَّكم لرغبة فيكم ظفر).

3- المصدر المعلل به على ثلاثة أوجه: 1) كونه مجرداً من (أل) والإضافة، فالنصب على أنه مفعول له أولى من جره بالحرف، كالأمثلة السابقة. 2) كونه مع (أل)، فالجر أولى من النصب، كقولك: جئتك للرغبة فيك، ويجوز الرغبة بالنصب، ولكن الجر أولى. 3) كونه مضافاً، فيستوي الأمران، النصب والجر، تقول: جئتك ابتغاء معروفك، أو لابتغاء معروفك.

قال تعالى: (والذين صبروا ابتغاء وجه ربهم)، وقال تعالى: (وإن منها لما يهبط من خشية الله)- والله أعلم.

34- الأمور التي يشترك فيها الحال والتمييز

الحَـالُ والتَّمْيِيـزُ كـلٌّ مِنهُمَـا نَكِـرَةٌ وَفَضْـلَةٌ، فَاعْرِفْهُمَـا

كِلاَهُمَـا مُفَسِّـرٌ لِمَـا انْـبَهَمْ وقَـدْ يُـرَى مُؤَكِّـداً لِمَـا فُهِـمْ

وَالنَّصْبُ حَتْمٌ لَهُمَا، قَدْ شَارَكَا في هَذِهِ الأمُورِ، فَاحْفَظْ ذَلكَا

* * *

الشرح : مما يلتبس على الطلاب الفرق بين الحال والتمييز، فهما يشتركان في أمور، ويفترقان في أمور، وذكرنا ههنا ما يشتركان فيها، وسنذكر ما يفترقان فيها في الأبيات التالية إن شاء الله.

فالحال: اسم نكرة فضلة يبين هيئة صاحب الحال.

والتمييز: اسم نكرة فضلة مفسر لما انبهم من ذات أو نسبة.

مثال الحال: جئتك راكباً، فـ (راكباً) يبين هيئة صاحب الحال، وهو المتكلم عند ما يباشر الفعل أي المجيء.

ومثال التمييز: اشتريت عشرين كتاباً، فـ (كتاباً) يبين الشيء المبهم المراد باسم العدد (عشرين)؛ لأنه يحتمل أموراً، فلفظ (كتاباً) هو الذي أزال الإبهام وأوضح المراد.

فيشترك الحال والتمييز في أمور كما يعلم من تعريفهما:

1- كل منهما نكرة، ولا يأتي معرفة.

2- كل منهما فضلة، ليس من ركن الجملة، أي ليس مسنداً ولا مسنداً إليه، لكن لا مانع أن يتوقف المعنى عليهما.

3- كل منهما مفسر لمبهم.

4- كل منهما يأتي تارة لمجرد التوكيد، وليس لتفسير مبهم، فالحال المؤكدة نحو قوله تعالى: (ولا تعثوا في الأرض مفسدين)، والتمييز المؤكد نحو قوله تعالى: (إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً).

5- كل منهما منصوب. والله أعلم.

35- الأمور التي يفترق فيها الحال والتمييز

الحَـاَلُ مُشْـتَقٌّ أَصَـالَةً، وَقَـدْ فَسَّـرَ هَيئَـةً لِـذِي الحـاَلِ وُجِـدْ
وجُمْلَـةً وَشِـبْهَ جُمْلَـةٍ يُـرَى خِـلافَ تَمْيِيـزٍ، فَمُفْرَداً جَـرَى
وَجَامِـداً، مُبَـيِّنَ الإِبْهَـامِ فِـي نِسْـبَةٍ أَوْ مُفْـرَدٍ تَمَـامِ

* * *

الشرح : هذه من أوجه الافتراق بين الحال والتمييز:

1- الحال يكون مشتقاً، أي اسم فاعل، اسم مفعول، صفة مشبهة، اسم التفضيل، أمثلة المبالغة، ولا يكون جامداً إلا قليلاً، نحو: جئتك مسرعاً، (مسرعاً) مشتق؛ لأنه اسم فاعل، وقد يأتي الحال جامداً نحو: كر زيد أسداً، أي شجاعاً، بخلاف التمييز، فهو اسم جامد، نحو: أحد عشر كوكباً، ولا يأتي مشتقاً إلا نادراً، كقولهم: لله دره فارساً، (فارساً) تمييز وهو مشتق.

2- الحال يفسر هيئة صاحبها، بخلاف التمييز، فيفسر إما ذاتاً، وإما نسبة، فيكون معنى الحال: حال كوني كذا، ويكون معنى التمييز- في تمييز المفرد- هو كذا، مثلاً: لو قلت: جئتك راكباً، فالمعنى: حال كوني راكباً، فقد بين هيئتك عند المجيء، ولو قلت: اشتريت أحد عشر كتاباً فالمعنى أحد عشر هو الكتاب، فالكتاب مبين للمراد بذلك العدد.

3- الحال قد تأتي جملة وشبه جملة، نحو: جاء زيد وهو مبتسم، أو جاء زيد يبتسم، ورأيت القمر بين السحاب، بخلاف التمييز، فلا يأتي إلا اسماً مفرداً.

تنبيه: ذكرنا أن التمييز قسمان: تمييز مفرد وتمييز نسبة. ومواقع تمييز المفرد: بعد المقادير أي الكيل، والوزن، والذرع، والعدد من أحد عشر إلى تسع وتسعين، تقول: اشتريت صاعاً تمراً ورطلاً لحماً، ومتراً قماشاً، بخمسين درهماً، فكلمات (تمراً) و (لحماً) و (قماشاً) و (ردهماً) كلها تمييز، وهو تمييز مفرد.

أما تمييز النسبة فالنسبة هي نسبة الفعل إلى الفاعل أو المفعول أو نسبة الخبر إلى المبتدأ، وهذا التمييز قد يكون محولاً عن فاعل، أو عن مفعول، أو عن مبتدأ، وقد لا يكون محولاً عن شيء.

ومعنى كونه محولاً عن فاعل: أن هذا التمييز كان هو الفاعل في الأصل، ثم جعل ما بعده فاعلاً وجعل هو تمييزاً، مثاله: (واشتعل الرأس شيباً)، (شيباً) تمييز محول عن فاعل، وكان الأصل- والله أعلم- واشتعل شيب الرأس؛ لأن الشيب هو المشتعل في الحقيقة، فجعل تمييزاً، وجعل ما بعده وهو المضاف إليه أعني الرأس فاعلاً، وقس عليه المحول عن المفعول، نحو: (وفجرنا الأرض عيوناً)، أصله: وفجرنا عيون الأرض، وكذلك المحول عن المبتدأ، نحو: (أنا أكثر منك مالاً)، أصله: مالي أكثر من مالك، فجعل المبتدأ (مال) تمييزاً، وجعل ما بعده وهو ياء المتكلم مبتدأ (أنا)

ومثال غير المحول: امتلأ الحوض ماء، فليس أصله: امتلأ ماء الحوض؛ لأن الممتلئ هو الحوض لا الماء، بل الماء هو الممتلأ به.

تنبيه: قد فُرِق بين الحال والتمييز أيضاً بأن الحال يجوز تقدمها على عاملها إذا كان العامل فعلاً متصرفاً، فتقول: مسرعاً جاء زيد، ولا يجوز ذلك في التمييز، فلا تقول: نفساً طاب زيد. ولكن هذا الفرق غير دقيق، وقد أجاز تقدمَ التمييز على عامله المتصرف: المبرد والمازني والكسائي، مستدلين بنحو قول الشاعر: (أنفساً تطيب بنيل المنى ....)، وقوله: (... ورأساً شيبي اشتعلا). والله أعلم.

وفرق بينهما أيضاً بأن الحال يجوز تعدّده، نحو: جاء زيد راكباً مسروراً، بخلاف التمييز، فلا يتعدَّد، فتفكَّر.

36- ملخص حكم المستثنى بـ (إلا)

مَا بَعدَ (إلاَّ) انْصِبْ وُجُوباً إنْ ... فـي مُثْبَتٍ تَـمَّ، وإنْ كَـانَ وَقَـعْ
فَـي النَّفْـيِ فَـاخْتَرِ اتِّبـاَعَ ... وَفـيِ انْقِطَـاعٍ نَصْبَهُ اخْتَـرْ،
وُجُوبُـهُ، كَمـاَ إِذاَ تَقَـدَّماَ، ... (إلاَّ) مـعَ التَّفْرِيـغِ قَـدِّرْ عَـدَماَ

* * *

الشـرح: ممـا يلتـبس علـى الطـلاب حكـم المسـتثنى بــ (إلا)، وقـد لخصناه في هذه الأبيات في ثلاث نقاط:

أولاً: إذا كان الكلام مثبتاً وتاماًّ أي ذكر المستثنى منه، فما بعد (إلا) منصوب، سواء كان الاستثناء متصلاً أي المستثنى من جنس المستثنى منـه، أم منقطعـاً، أي لـيس مـن جنسـه، تقـول: حضـر الطـلاب إلا طالبـاً واحداً، وحضر الطلاب إلا الأستاذ.

ثانياً: إذا كـان الكلام منفياً وتاماًّ، جاز فـي المستثنى النصب علـى الاستثناء، وجاز إتباعه للمستثنى منـه فـي إعرابـه علـى أنـه بـدل بعض. تقـول: مـا حضـر الطـلاب إلا زيـدٌ، أو إلا زيـداً، مـا حضـر الطـلاب إلا الأستاذَ أو إلا الأستاذُ.

لكـن الإتبـاع أولـى إذا كـان متصـلاً أي مـن جنسـه كالمثـال الأول، والنصب أولى إذا كان منقطعاً أي من غير جنسه كما في المثال الثاني، والنصب واجب عند الحجازيين، وإلى ذلك أشرنا بقولنا: (ونُقل وجوبُه).

ثالثـاً: إذا كـان الكـلام ناقصـاً أي لـم يـذكر المسـتثنى منـه- ولا يكـون الكلام إلا منفياًّ- فما بعد إلا يعرب حسب ما يقتضيه ما قبلها، كأن (إلا) معدومـة، ويسـمى بالاسـتثناء المفـرغ، نحـو: مـا حضـر إلا زيـدٌ، لـم أر إلا زيداً، لم أسلم إلا على زيدٍ.

هذا التفصيل إذا كان المستثنى متأخراً عن المستثنى منـه، كما في الأمثلة، أما إذا تقدم فالنصب واجب مطلقاً، لتعذر إتباع المتقدم للمتأخر، تقول: ما حضر إلا زيداً القوم، ما حضر إلا الأستاذَ الطلاب.

وقولنا في البيت الثالث (كما إذا تقدما): الكاف للتنظير، أي كما يجب النصب إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه.

تنبيه: قد تأتي (إلا) بما بعدها نعتاً لما قبلها، وليست للاستثناء، وذلك كقوله تعالى: (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا)، فقوله: (إلا الله) نعت لما قبله (آلهة) بمعنى آلهة غير الله، وليست للاستثناء لفساد المعنى.

وبناء على ذلك قد يلغز بقولهم: إذا قال شخص: له عليَّ مائة درهم إلا درهماً- بنصب درهماً-، أو قال: له عليَّ مائة درهم إلا درهم- برفعه- فبكم درهماً أقرَّ في الصورتين؟، الجواب: في الصورة الأولى (إلا) للاستثناء، فاستثنى من مائة درهم درهماً واحداً، فقد أقر بتسعة وتسعين درهماً، وفي الصورة الثانية أي رفع درهم تكون (إلا) بما بعدها نعتاً، فيكون المعنى: عليه مائة درهم صفتها أنها ليست درهماً واحداً، فكل مائة درهم هذه صفتها، فقد أقر بمائة درهم كاملة، فعليه مائة كاملة، والله أعلم.

37- ما استعمل من حروف الجر أسماء

اسْتُعْمِلَ اسْماً خمْسَةٌ مِنْ	مُذْ مُنْذُ عَنْ عَلَى وَكَافٌ،
كَـ(مُنْذُ يَوْمَانِ)، و(مُذّ	(كَالطّعْنِ)، (مِنْ عَلَيْهِ)، (عَنْ
فَهُنَّ في الأَمْثَالِ أَسْمَا بُنِيَتْ	في مَوْضِعِ الإِعْرَابِ حَسْبَماَ

* * *

الشرح : خمسة من حروف الجر استعملت أسماء قليلاً، وليس ذلك شاذاً بل قليل. الأول والثاني: مذ ومنذ، فيكونان اسمين في موضعين:

الموضع الأول: أن يقع بعدهما اسم مرفوع، كقولك: ما رأيته مذ يومان، أو منذ يومان، فهما في محل رفع مبتدأ، وما بعدهما خبر، وقد يصح إعرابهما خبرين إذا كان ما بعدهما معرفة، تقول: ما رأيته مذ يوم الجمعة، فيصح كون (مذ) خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ مؤخراً، ويصح عكسه.

الموضع الثاني: أن يقع بعدهما فعل ماض، نحو: أكرمت أصحابي مذ جاؤوني، فـ(مذ) هنا في محل نصب ظرف، بمعنى حين، وهو مضاف، والجملة التي بعده في محل جر مضاف إليه. وأشرنا إلى هذين الموضعين في الشطر الأول من البيت الثاني كما هو واضح.

الحرف الثالث: الكاف، فإذا استعمل اسماً يكون بمعنى (مثل) مضافاً لما بعده، مثاله: قول الشاعر:

أتنتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل

الشاهد: (كالطعن)، الكاف بمعنى مثل مبني على الفتح في محل رفع فاعل (لن ينهى)، وهو مضاف، و(كالطعن) مضاف إليه مجرور.

الحرف الرابع: (على)، فيكون بمعنى فوق، ومضافاً لما بعده، مثاله قول الشاعر:

غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها...

الشاهد: (من عليه)، (من): حرف جر، (على): اسم مبني على السكون في محل جر، وهو مضاف، والهاء في محل جر مضاف إليه.

الحرف الخامس: (عن)، فيكون بمعنى جانب، ومضافاً لما بعده، كقول الشاعر:

ولقد أراني للرماح دريئة   من عن يميني تارة وأمامي

الشاهد: (من عن يميني)، (من): حرف جر، (عن): مبني على السكون في محل جر، وهو مضاف، وما بعده مضاف إليه.

وإلى هذه الشواهد أشرنا في المصراع الثاني من البيت الثاني (كالطعن)، (من عليه)، (عن يميني).

تنبيه: لا يقع بعد مذ ومنذ فعل مضارع ولا أمر، بل يقع الماضي فقط، كما أشرنا إليه؛ لأن عاملهما أي متعلقهما لا يكون إلا ماضياً، تقول: جئتك مذ دعوتني، ولا تقول: أجيئك مذ تدعوني، وكذلك تقول: ما رأيته منذ يومين، ولا تقول: لا أراه منذ يومين. والله أعلم.

38- الأسماء التي تمتنع إضافتها

ضَـمَائِرٌ، إِشَـارَةٌ، مَوْصُـولُ كذَا اسْمُ فِعْلٍ، عَلَمٌ، مَعْزُولُ
عَنْ كَوْنِـهِ مُضَـافاً إلاَّ مَـا نُكِرْ مِنْ عَلَمٍ كـ(زَيْدُكُمْ)، فذاَ أثِرْ
ومَـا بِـهِ (أَلْ) لاَ يُضَـافُ غَيْرَ جَـاءَتْ مِـنَ الحـاَلاَتِ فَـاحْفَظْ

* * *

الشرح : الإضافة من خواص الأسماء ومن علاماتها كما تقدم ذلك، فلا يضاف الفعل ولا الحرف.

والاسم من حيث الإضافة ثلاثة أنواع:

1- ما يمتنع إضافته. 2- ما يجب إضافته. 3- ما يجوز إضافته.

هذا هو الأصل والأكثر، وذكرنا ههنا القسم الأول أي ما يمتنع إضافته، فلا يأتي مضافاً، وهو:

الضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وأسماء الأفعال، والأعلام، وكل اسم فيه (أل)، والأمثلة واضحة.

ثم استثني من العلم ومدخول (أل) بعض الصور، فالعلم إذا قصد به التنكير أي اعتباره نكرة صح إضافته، تقول: زيد بني تميم، ومنه قول الشاعر:

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم...

وإلى ذلك أشرنا في البيت الثاني. وأما مدخول (أل) فقد أجازوا إضافته في خمس صور، وذلك إذا كانت الإضافة لفظية، وسنذكر في الأبيات التالية الإضافة اللفظية والمعنوية، وتلك المواضع التي يجوز فيها إضافة ما فيه (أل)، إن شاء الله.

39- الإضافة اللفظية والمعنوية

إِضَافَةُ الوَصْفِ إلىَ المَعْمُولِ لَفْظِيَّـــةٌ وذاكَ مِـــنْ مَعْقُــولِ
وَلَمْ تُفِدْ تَخْصِيصـاً أوْ تَعْرِيفـاَ كـ(بَالِغِ الْكَعْبَـةِ)، كُـنْ عَرِيفـاَ
ومَــا سِــوَاهاَ مَعْنَوِيَّــةٌ، فَقُـلْ: (مِلّـةُ إِبْـرَاهِيمَ أَحْسَـنُ المِلَـلْ)

* * *

الشرح : الإضافة نوعان: لفظية ومعنوية.

ضابط اللفظية: كون المضاف وصفاً، أي اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة، أو صيغة مبالغة، وكون المضاف إليه معمولاً لذلك الوصف، أي فاعلاً أو مفعولاً في المعنى، مثال ذلك:

بالغ الكعبة، معمور الدار، حسن الخلق، سميع الدعاء.

وما سوى اللفظية معنوية، وذلك:

1- بأن لا يكون المضاف وصفاً ولا المضاف إليه معمولاً، نحو: كتاب زيد، منزل عمرو، ملة إبراهيم.

2- أو يكون المضاف إليه معمولاً للمضاف ولكن المضاف ليس وصفاً، نحو: طلب العلم، بر الوالدين، إكرام الضيف.

3- أو كان المضاف وصفاً، لكن المضاف إليه ليس معمولاً له، نحو: كاتب القاضي، وزير المالية، أحسن الملل، فكل هذه إضافة معنوية

ومن أحكام الإضافة اللفظية:

أن المضاف فيها يبقى نكرة، ولا يستفيد تخصيصاً ولا تعريفاً، بخلاف المعنوية، فالمضاف يستفيد التعريف إذا كان المضاف إليه معرفة، نحو: قلم زيد، ويستفيد التخصيص إذا كان المضاف إليه نكرة، نحو: سيارة طالب، ولذلك سميت بالمعنوية، كما سميت الأولى لفظية؛ لأن فائدة الإضافة أمر لفظي، وهو ربح التنوين ونون المثنى والجمع.

ومنها: جواز دخول (أل) على المضاف في الإضافة اللفظية، في مواضع خمسة، وسنذكرها في الأبيات التالية، بخلاف المعنوية. والله أعلم.

40- حالات دخول (أل) في المضاف

دُخـولُ (أَلْ) علَـى المضــافِ إضَــافةً لَفظِيَّــةً لَــيسَ يَهِــنْ
إِنْ كَــانَ (أَلْ) فــي التــالِ أوْ أَضِيفَ تَالٍ لِضَميرٍ، قَدْ رَأَوْا
لِاسْـــمٍ بــــه (أَلْ)، أو يَكُـــنْ مُثَنَّــى أوْ جَمْعــاً، فَـلاَ تَخَـافُ

* * *

الشـرح : ذكرنـا أن مـا فيـه (أل) لا يضـاف، أو لا يـدخل (أل) فـي المضاف. وهذه خمس مسائل يدخل فيها (أل) على المضاف جوازاً، فهي مستثناة من القاعدة، وهن في الإضافة اللفظية خاصة كما أشرنا إلى ذلك.

الأولى: أن يوجد (أل) في المضاف إليه، نحو: (الضارب الرجل).

الثانية: أن يضاف المضاف إليه إلى اسم فيه (أل)، نحو: (القارئ كتاب النحو)، (الضارب رأس الجاني).

الثالثة: أن يضاف المضاف إليه إلى ضمير يعود إلى ما فيه (أل)، نحو: (النحو أنا القارئ أبوابه)، ومنه قول الشاعر: (الود أنتِ المستحقة صفوه..)، فالمراد بالتالي في البيت المضاف إليه وهو واضح.

الرابعة: أن يكون المضاف مثنى، نحو: (الضاربا زيد).

الخامسة: أن يكون المضاف جمع مذكر سالماً، نحو: (الضاربو زيد)، فالمراد بالجمع في البيت: جمع المذكر السالم فقط.

تنبيه: هل يصح إدخال (أل) في المضاف إذا كان مضافاً إلى ضمير يعود إلى ما فيه (أل)، نحو: الضيف أنا المكرمه؟ ظاهر كلامهم المنع؛ لأنهم لم يذكروا هذه الصورة في المسائل المستثناة. وبحث العلامة الخضري الجواز قياساً على المسألة الثالثة أي على نحو (الود أنت المستحقة صفوِه)؛ لأنه لو جاز إدخال (أل) في المضاف إذا كان المضاف إليه مضافاً لضمير راجع إلى ما فيه (أل) فهنا أولى بالجواز، أي إذا كان الوصف مضافاً لضمير راجع إلى ما فيه (أل)، لقرب الضمير من المضاف، ولا شك أن البحث له حظ من النظر، والنفس تميل إليه إلا أن يقال: إن الضمير هنا يمكن إعرابه مفعولاً به في محل نصب، بخلاف

نحو: (الود أنت المستحقة صفوِه) بكسر الواو، فإنه يتعين كونه مضافاً إليه لظهور الحركة فيه. والله أعلم.

41- ما يكتسب المضاف من المضاف إليه، وهي عشرة أشياء

يَكْتَسِبُ المضافُ بِالمضَافِ عشْرةَ أَشْياءَ تَرَاهَا مُجْمَلَهْ
عَرِّفْ، وَخَصِّصْ، أَنِّثَنْ، صَدَارَةً، ظَرْفِيَّةً، وَمَصْدَرا
جَمْعاً، بِنَاءً، وَكَذا إِعْرَابا يَكْسِبُهُ المضافُ، لَنْ تَرْتَابَا

* * *

الشرح : يكتسب المضاف من المضاف إليه عشرة أمور:
1- التعريف: وذلك في الإضافة المعنوية إذا كان المضاف إليه معرفة، نحو: كتاب زيد، سيارتي، قلم الطالب.
2- التخصيص: هذا في الإضافة المعنوية إذا كان المضاف إليه نكرة، نحو: غلام رجل، سيارة تاجر.
3- التأنيث: ومعنى ذلك: أن المضاف المذكر يستعمل مؤنثاً لإضافته إلى مؤنث، وشرط ذلك أن يصح حذف المضاف بدون خلل في المعنى، نحو قولهم: قُطِعتْ بعض أصابعه، فـ (بعض) لفظ مذكر، ولما أضيف إلى (الأصابع) وهي مؤنثة اكتسب التأنيث، ولذا دخلت التاء في الفعل (قطعت)، والشرط موجود، فيصح أن يحذف (بعض)، ويقال: قطعت أصابعه، بخلاف نحو: غلام هند، فلا تقول: حضرت غلام هند؛ لأنه لا يمكن حذف المضاف هنا.
4- التذكير: وذلك كمسألة التأنيث، ومنه قول الشاعر:
(إنارة العقل مكسوف بطوع هوى ...)، الشاهد: قوله (مكسوف)، بتذكير الكلمة، وهي خبر عن (إنارة) وهي مؤنثة، لكن اكتسب التذكير من المضاف إليه المذكر (العقل)، وجعل من ذلك قوله تعالى: (إن رحمة الله قريب)، على أحد الأوجه.
5- الصدارة: وذلك أن الاسم الذي ليس له الصدارة إذا أضيف إلى اسم له الصدارة لزمته الصدارة بسبب المضاف إليه، كقولك: ابن من أنت؟ صباح أي يوم سفرك؟ الشاهد واضح.

6- الظرفية: نحو أقرأ كل يوم، (كل) منصوب على الظرفية الزمانية، اكتسبها من المضاف إليه (يوم).

7- المصدرية: وذلك في نحو قوله تعالى: (فلا تميلوا كل الميل)، (كل) هنا مفعول مطلق، اكتسب المصدرية من المضاف إليه المصدر (الميل).

8- الجمع: أي المضاف المفرد قد يستعمل جمعاً لإضافته إلى الجمع، نحو قول الشاعر: (وما حب الديار شغفن قلبي ...)، (شغفن) الضمير- نون النسوة- يعود إلى حب، وهو مفرد، لكنه اكتسب الجمعية من المضاف إليه (الديار).

9- البناء: وذلك أن المضاف يكون معرباً، لكن لما أضيف إلى مبني بني، نحو قوله تعالى: (إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون)، فـ(مثل) مبني على الفتح في محل رفع نعت لـ(حق)، وهو في الأصل معرب، وإنما بني لإضافته إلى المبني (ما).

10- الإعراب: وهو عكس مسألة البناء، نحو قولك: هذه خمسة عشرُ زيد، أي أشياء عددها خمسةَ عشرَ مملوكة لزيد، الشاهد: لفظ: (عشر) بالرفع، وكان مبنياً على الفتح لتركبه مع خمسة (خمسة عشر)، لكن لما أضيف إلى المعرب (زيد) أعرب، فرفع؛ لأنه خبر المبتدأ (هذه).

وقد انتقد على هذا المثال بأن الإعراب هنا بسبب الإضافة لا بسبب كون المضاف إليه معرباً، حتى لو أضيف إلى المبني لكان معرباً، نحو: هذه خمسة عشرُك، وفي النظم إشارة إلى هذا حيث فصلناه عن نظائره بقولنا: (وكذا إعرابا). والله أعلم.

42- مواضع الفصل بين المضاف والمضاف إليه

لاَ فَصْلَ بَيْنَ المُتَضَايِفَيْنِ إنْ ... لَمْ يَكُ بِالمَفْعُولِ أوْ ظَرْفٍ
أي لِلْمُضافِ أو يَمِينٍ أو بِأيْ ... وَبِمُفَسِّرٍ لهَا، فَهْوَ رَضِيّ
وَالفَصْلُ في الشِّعْرِ بِأَجْنَبِيِّ ... وَالنَّعْتِ وَالنِّدَاءِ مِنْ مَرْوِيِّ

* * *

الشرح: لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، فلا تقول في: (غلامُ زيدٍ حاضرٌ) غلامُ حاضرٌ زيدٍ، وهذه هي القاعدة الأصلية، ولكن قد استثني منها مواضع يجوز فيها الفصل، وهي التي ذكرناها في الأبيات. وذلك إذا كان المضاف مشابهاً بالفعل، بأن يكون مصدراً أو اسم فاعل، وهي خمسة مواضع:

1- الفصل بمفعول المضاف، نحو: تسرني قراءةُ الكتابَ زيدٍ، الكتاب: مفعول به للمضاف (قراءة)، فاصل بينه وبين المضاف إليه (زيد).

2- الفصل بظرف المضاف: كقولك: تسرني قراءةُ اليومَ الكتابِ، (اليوم) ظرف للمضاف، فاصل بينه وبين المضاف إليه.

3- الفصل بالجار والمجرور المتعلقين بالمضاف: نحو: قوله صلى الله عليه وسلم: (هل أنتم تاركو لي صاحبي)، (تاركو) مضاف، ولذا حذفت منه النون، (صاحبي) مضاف إليه، و (لي) جار ومجرور فاصل بينهما.

4- الفصل بالقسم، حكى الكسائي: هذا غلام والله زيدٍ.

5- الفصل بـ(أي) التفسيرية ومفسرها، كما تقول: حظر أي حرمة الربا معلوم بالضرورة. (حظر): مضاف، (الربا): مضاف إليه، وقد فصل بينهما (أي حرمة)، وإعرابه: أي حرف تفسير، لا محل له من الإعراب، وحرمة عطف بيان مرفوع.

وهذه المواضع يجوز الفصل فيها نظماً ونثراً، لكن ذلك قليل، والأكثر عدم الفصل مطلقاً.

ثم قد جاء في الضرورة الشعرية خاصة الفصل في مواضع ثلاثة أخرى:

1- الفصل بالأجنبي: أي بما ليس معمولاً للمضاف، كقول الشاعر:

كما خطَّ الكتابُ بكف يوماً يهوديٍّ يقارب أو يزيل

(يوماً): فاصل بين المضاف (كف) والمضاف إليه (يهودي)، وليس معمولاً للمضاف، وإنما هو معمول لقوله (خط).

2- الفصل بنعت المضاف، كقوله:

نجوت وقد بلَّ المراديُّ سيفَه من ابن أبي شيخ الأباطح طالب

(شيخ الأباطح) نعت للمضاف (أبي) فاصل بينه وبين المضاف إليه (طالب).

3- الفصل بالنداء: كقوله:

وفاقُ كعبُ بجيرٍ منقذ لك من تعجيل تهلكة والخلد في سقرا

(وفاقُ): مصدر مضاف وهو مبتدأ، (بجيرٍ): مضاف إليه، (كعبُ): منادى مبني على الضم، بحذف حرف النداء، فاصل بينهما، وخبر المبتدأ قوله: (منقذٌ). والله أعلم.

43- النعت الحقيقيّ والنعت السببيّ

النعــتُ إِنْ يَرْفَــعْ ضَــمِيراً   فَهْوَ حَقِيقِـيٌّ، كـ(جـاَ شَـخْصٌ أَشِرْ)

يُوَافِقُ المَنْعُوتَ فـي أَرْبَعَـةِ،   أَوْ يَرْفَعِ الظّاهِرَ بَعْدُ فَانْعَتِ:

بِسَـبَبِيٍّ، نَحْـوُ: (زَيْـدٌ الـوَفِي   غُلاَمُـه)، فـي اثْنَـيْنِ حَسْـبُ

* * *

الشرح: مما يشكل على الطلاب الفرق بين النعت الحقيقي والنعت السببي. وقد ذكرنا في الأبيات ضابط كل منهما مع التمثيل، فالنعت الحقيق هو: ما يرفع ضميراً مستتراً، أي يكون فاعل هذا النعت ضميراً مستتراً فيه يعود على المنعوت، نحو: جاء رجل كريم، فـ (كريم) نعت حقيقي؛ لأن فيه ضميراً مستتراً عائداً على الموصوف (رجل)، وهذا الضمير هو فاعل النعت، أي كريم هو، وكذلك مثال النظم: (جاء رجل أشر) أي متكبر.

وفي النعت الحقيقي قولك: رجل كريم الأب ونحوه مما أضيف فيه الصفة المشبهة إلى فاعلها في المعنى، ففيها ضمير يعود على الموصوف، والدليل على وجود الضمير قولك: جاءت امرأة كريمة الأب، بتأنيث (كريمة) لوجود الضمير المؤنث فيها، العائد إلى الموصوف (امرأة). وإنما قدروا في مثل ذلك الضمير لسببين: الأول: لتحصيل الربط بين الصفة والموصوف، والثاني: لئلا تلزم إضافة الشيء إلى نفسه، وهي ممنوعة، فلولا الضمير لكانت إضافة (كريم) إلى (الأب) –مثلاً- من إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن الكريم هو الأب، وبذلك نعلم ضعف قول بعض الشراح: إن النعت الحقيقي هو الذي يحصل معناه في الموصوف، والنعت السببي: هو الذي يحصل معناه في غير الموصوف. فهذا الضابط ليس بدقيق؛ لأن المثال المذكور ونحوه نعت حقيقي مع أن النعت (الكرم) ليس حاصلاً في الموصوف، بل في المضاف إليه.

ومن أحكام النعت الحقيقي: أنه يتبع منعوته في أربعة من عشرة أشياء: واحد من الإعراب الرفع والنصب والجر، وواحد من التعريف

والتنكير، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع، كما أشرنا إلى ذلك في النظم – في الشطر الثاني.

أما النعت السببي فضابطه: أنه الذي يرفع اسماً ظاهراً بعده، كقولك: جاء رجل كريم أبوه، فـ (أبوه) فاعل (كريم) الذي هو نعت لـ(رجل). ومنه مثال النظم: زيد وفيّ غلامه، ومنه قوله تعالى: (ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها)، فـ (أهلها) فاعل لـ (الظالم)، وهو نعت للقرية، وسمي هذا النوع سببياًّ، لربطه بالموصوف بالضمير، وهو المراد بالسبب.

وحكم النعت السببي أنه يوافق المنعوت في أمرين: واحد من أوجه الإعراب الثلاثة، وواحد من التنكير والتعريف. أما التذكير والتأنيث فينظر إلى الفاعل لا إلى الموصوف، تقول: جاز رجل كريمة أمه، وامرأة كريم أبوها، كما في قوله تعالى: (القرية الظالم أهلها). أما الإفراد وفرعاه فيكون النعت السببي مفرداً دائماً، ولو كان مرفوعه أو منعوته غير مفرد، تقول: جاء رجل كريم أخواه، أو إخوته، وجاء رجال كريم آباؤهم، اللهم قد أجازوا كون النعت جمع تكسير إذا كان مرفوعه جمع تكسير للتناسب، فعلى هذا يجوز في المثال أن تقول: كرام آباؤهم، كرام إخوتهم.. والعلم عند الله تعالى.

44- البدل وعطف البيان

البَـدَلُ: التَّـابِعُ بِـالحُكْمِ قُصِـدْ مِنْ دُونِ وَاسِطٍ، وَأَرْبَعاً يَرِدْ

عَطفُ الْبَيَانِ: مُوضِحٌ، وَيَأتِي مُطَابِقَـاً فِـي أَرْبَـعٍ، كالنَّعْـتِ

بَيْنَهُمَـا العُمُـومُ وَجْهِيـاً كَمـاَ قَدْ فَصَّلُوا ذَلك، فَاحْفَظْ وَافْهَماَ

* * *

الشرح : مما يلتبس على كثير: الفرق بين البدل وعطف البيان، حتى ذهب بعضهم إلى أنه لا فرق بينهما، وفي الحقيقة يتضح الفرق بينهما من تعريفهما.

فالبدل: التابع المقصود بالحكم بدون واسطة، مثلاً: لو قلنا: قرأت الكتاب نصفه، (فنصفه) بدل، وهو المقصود بالحكم، فالقراءة وقعت على النصف، كأن المعنى قرأت نصف الكتاب، وليس بينه وبين متبوعه واسطة، أي حرف عطف أو غيره، وهذا احتراز من نحو المعطوف بـ (بل)، فلو قلت: جاء زيد بل عمرو، فـ (عمرو) هو المقصود بالحكم؛ لأنه هو الجائي، ولكن ليس بدلاً من زيد لوجود الواسطة بينهما، وهو (بل) العاطفة، فيعتبر في البدل كأن العامل دخل عليه مباشرة.

أما عطف البيان: فهو التابع الموضح لمتبوعه كالنعت، وليس هو المقصود بالحكم، لكن النعت يكون مشتقاً أو في معنى المشتق، وعطف البيان يكون جامداً، ولكونه موضحاً يشترط فيه موافقة متبوعه في أربعة من عشرة أشياء، في أحد الأعاريب الثلاثة، والتعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، كالنعت الحقيقي تماماً. ثم البدل يأتي على أربعة أنوع: بدل كل، أو مطابق، وبدل بعض، وبدل اشتمال، وبدل مباين كما هو معروف، وعطف البيان يأتي على وجه واحد.

فالنسبة بين البدل وعطف البيان: العموم والخصوص من وجه: فقد يصح إعراب الشيء بدلاً وعطف بيان، وقد يتعين أحدهما، مثال ما صح الوجهان فيه قولك: جاء زيد أخوك، (أخوك) يعرب على الوجهين، ومنه قوله:

أقسم بالله أبو حفصٍ عُمر ما مسها من نقب ولا دبر

(عمر) يصح إعرابه بدلاً وعطف بيان.

ومثال ما يصح إعرابه بدلاً، ولا يصح عطف بيان: كما إذا كان بين التابع والمتبوع اختلاف تعريفاً وتنكيراً أو تأنيثاً وتذكيراً، أو إفراداً وتثنيةً وجمعاً. كقولك جاءني رجل زيد، (زيد) بدل لا عطف بيان للاختلاف في التعريف والتنكير، وكذا قولك: يا أخي عليٌّ بضم (علي) بدل لا عطف بيان، وإلا لوجب نصبه (علياً)، وكذلك قوله تعالى: (فيه آيات بينات مقام إبراهيم)، (مقام إبراهيم) بدل من (آيات)، وليس عطف بيان لاختلافهما في ثلاثة أمور، وقد خطئ الزمخشري لما أعربه عطف بيان.

وموضع صحة عطف البيان دون البدل ينحصر في ضابطين:

الأول: أن يكون المتبوع بحيث لا يستغني عن التابع، كقولك: هند قام زيد أخوها، فـ(أخوها) عطف بيان على (زيد)، وليس بدلاً منه؛ لأن البدل في حكم المستقل، فلو أعربناه بدلاً لكانت الجملة: (قام زيد) خبراً للمبتدأ (هند)، كأنه قيل: هند قام زيد، فتكون الجملة خالية عن الرابط، وذلك لا يجوز، ولو أعربناه عطف بيان لحصل الرابط؛ لأن عطف البيان متمم لما قبله، فكأن الجميع (قام زيد أخوها) جملة واحدة وقعت خبراً، والرابط موجود، وهو الضمير في (أخوها).

الضابط الثاني: ألا يصح إحلال التابع محل المتبوع، كقولك: الضارب الرجلِ زيدٍ، فـ (زيدٍ) عطف بيان على رجل وليس بدلاً منه، إذ لا يصح إحلاله محل الأول، إذ لو حل محله لكان الكلام: الضارب زيدٍ، وهو ممتنع لوجود (أل) في المضاف مع خلو المضاف إليه عنه، وكذلك قولك: يا عبد الله كرزاً، بنصب (كرزاً) عطف بيان وليس بدلاً، إذ لو كان بدلاً لكان كمنادى مستقل، ووجب البناء على الضم (كرزُ)، وكذلك قولك: يا أيها الرجل، الرجل عطف بيان على (أي) أو نعت، وليس بدلاً؛ لأن البدل كالمنادى المستقل، ولا يصح: يا الرجل فهذه الأمثلة ونحوها متفرعة عن الضابط الثاني، ومعلوم أن الضابط الثاني متفرع عن كون البدل هو المقصود بالحكم، أي فكأن العامل دخل عليه مباشرة، والله أعلم.

45- مواضع (أم) المتصلة العاطفة و (أم) المنقطعة

اعْطِفْ بـ(أَمْ) مَسْبُوقَةً بِهَمْزَةِ   مُفِيـــدَةَ التَعْيِـــينِ أوْ تَسْــــوِيَةِ

فــي غَيْـرِ ذاكَ بِانْقِطَـاعِ تُرْسَمُ   فَهْـــيَ علَـــى ثَلاَثَـــةٍ تُقَسَّـــمُ:

فــي الاِبْتِـداَ، وَبَعْـدَ (هَـلْ) أو   لِغَيْـــرِ تَعْيِـــينٍ ولاَ تَسْـــوِيَةِ

* * *

الشرح : (أم) حرف، تأتي على وجهين، متصلة عاطفة، ومنقطعة إضرابية، فضابط المتصلة: أن تسبق بهمزة الاستفهام للتعيين، أو للتسوية، مثال الهمزة للتعيين: أزيد عندك أم عمرو؟ هنا السؤال عن تعيين أحدهما، وليس عن الحكم الذي هو وجود شخص عندك، فذلك معلوم، فالسؤال هنا عن التصور، وليس عن التصديق. ومثال همزة التسوية وهي المسبوقة بنحو (سواء): سواء عليَّ أقمتَ أم قعدتَ، أي مستوٍ عندي قيامك وقعودك، فأم هنا متصلة، (سواء) خبر مقدم، والهمزة وما دخلت عليه في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر، ومن ذلك قوله تعالى: (سواء عليهم ءأنذرتَهم أم لم تُنذِرْهم)، والمعنى-والله أعلم- مستوٍ عليهم إنذارك وعدم إنذارك.

ومن أحكام (أم) هذه: أنه يذكر بعدها معادل المسؤول عنه كما في المثال، فلا تقول: أزيد في المسجد أم في الدار، بل تقول: أزيد في المسجد أم عمرو، أو أفي المسجد زيد أم في الدار.

وأما (أم) المنقطعة فهي ما لم تسبق بإحدى الهمزتين، فلها ثلاثة مواقع:

1- ألا تسبق بشيء، نحو قوله تعالى: (أم يقولون افتراه).

2- أن تسبق بـ (هل)، نحو: هل يحضر الأمير أم لا؟

3- أن تسبق بهمزة ليست للتعيين ولا التسوية، بل للسؤال عن الحكم، أي التصديق، نحو: أزيد مسافر أم لا؟ أيحضر الأمير أم لا؟، فهنا (أم) منقطعة، وسميت منقطعة؛ لأن ما قبلها يستغني عنها، فلو حذفت وما بعدها تم المعنى.

ومن الملاحظ: أن كثيراً من الناس يعربون (أم) متصلة إذا سبقت بالهمزة، ولم يتفطنوا إلى نوعية الهمزة، والصحيح أن الهمزة إذا أريد بها السؤال عن الحكم فـ(أم) منقطعة كما في (هل)، والله أعلم.

46- حالات اسم التفضيل وحكمه في كل حال

يُلْفَى اسْمُ تَفْضِيلٍ مُجَرَّداً، وَبِإِضَافةٍ، فَحُكْمُهُ عُقِلْ:
يَلْتَزِمُ التَّذْكِيرَ وَالتَّفَرُّداَ وَجَرَّ (مِنْ) بَعْدُ إذاَ مَا جُرِّدَا
ومَعَ (أَلْ) طِبْقٌ، بِدُونِ (مِنْ) إضافَةٍ وَجْهَانِ دُونِ (مِنْ)

* * *

الشرح : اسم التفضيل من المشتقات، وهو ما دل على حدث وصاحبه مع مفاضلة، وله وزن واحد وهو (أفعل). ولاسم التفضيل ثلاثة استعمالات:

1- أن يكون مجرداً من (أل) والإضافة.
2- أن يكون بـ (أل).
3- أن يكون مضافاً.

ولكل من الصور الثلاث حكمان حكمان.

فأولاً: إذا كان مجرداً من (أل) والإضافة، فالحكم الأول: أنه يلزم صيغة المذكر المفرد، ولا يتصرف بحسب الموصوف، والحكم الثاني: وجوب ذكر (من) الجارة للمفضل عليه بعده، تقول: زيد أفضل من عمرو، الشمس أكبر من الأرض، الرجال أفضل من النساء، قال تعالى: (ليوسف وأخوه أحب إلى أبينا منا).

ثانياً: وإذا كان بـ(أل) فالحكم الأول: أنه يطابق الموصوف إفراداً وتثنية وجمعاً، وتذكيراً وتأنيثاً. الحكم الثاني: أنه يمتنع ذكر (من) الجارة بعده، وهذا معنى قولنا: (ومع أل طبق، بدون من). تقول: زيد الأفضل، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون، أو الأفاضل، وهند الفضلى، والهندان الفضليان، والهندات الفضليات، أو الفضل، قال تعالى: (وأنتم الأعلون).

ثالثاً: إذا كان مضافاً، وتحته صورتان: 1- كون المضاف إليه معرفة، فالحكم الأول: جواز المطابقة لا وجوبها، والحكم الثاني: امتناع ذكر (من) الجارة بعده، تقول: زيد أفضل القوم، والزيدان أفضلا القوم، أو

أفضل القوم، قال تعالى: (ولتجدنهم أحرص الناس)، (أكابر مجرميها).
2- كون المضاف إليه نكرة، فالحكم الأول: لزوم الإفراد والتذكير كالمجرد، والحكم الثاني: عدم ذكر (من) الجارة بعده، تقول: زيد أفضل رجل، والزيدان أفضل رجلين، والزيدون أفضل رجال...

تنبيه: ما ذكرنا من أن المجرد من (أل) والإضافة يلزم الإفراد والتذكير، ووجوب ذكر (من)بعده، هذا إذا أريد باسم التفضيل المفاضلة كما في الأمثلة التي ذكرناها، أما إذا أريد بها المبالغة دون المفاضلة فهو كاسم الفاعل وصيغ المبالغة يتصرف حسب الموصوف، ولا يذكر بعده (من)، ومن ذلك قول العروضيين (فاصلة صغرى)، و (فاصلة كبرى)، وكذلك قول بعض الخطباء: هذه فضيلة كبرى، وتلك مصيبة عظمى، أي كبيرة في نفسها وعظيمة في نفسها، ولا يراد أنها أعظم من شيء آخر، أو أكبر، وعلى هذا لا بأس في تلك الإطلاقات، ويحمل على ذلك أيضاً قول الشاعر:

(كأن صغرى وكبرى من فقاقعها...) أي الصغيرة والكبيرة، فكل ذلك إطلاق صحيح إن شاء الله، خلافاً لمن خطأهم في مثل هذه الإطلاقات، هذا ما سنح لي والعلم عند الله تعالى.

وقد ذكر النحاة في اسم التفضيل المضاف إلى المعرفة أنه إذا لم يرد به المفاضلة وجبت المطابقة، ومثلوا لذلك بقولهم: (الناقص والأشج أعدلا بني مروان)، بتثنية (أعدلا) وجوباً؛ لأن المراد عادلاهم دون غيرهما، فهذا نظير ما ذكرنا في المجرد.

تنبيه: الناقص: هو يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان- رحمهم الله- سمي بذلك؛ لأنه نقص أرزاق الجند، والأشج: هو عمر بن عبد العزيز-رحمه الله-، ولقب بذلك لشجة كانت برأسه من ضرب دابة. والله أعلم.

47- بعض أحكام اسم التفضيل ومسألة الكحل

لاَ يَنْصِبُ المَفْعولَ إطْلاَقاً ولاَ يَرْفَعُ ظَاهِراً سِوَى مَا نُقِلاَ
لكنَّهُ إنْ عَاقَبَ الْفِعْلَ رَفَعْ (مَسأَلَةَ الكُحْلِ) يُسَمَّى، أي
فَاعِلُهُ اسْماً أجْنَبِياً فُضِّلاَ مِنْ نَفْسِهِ، وَبَعْدَ نَفْيٍ حَصَلاَ

* * *

الشرح : من أحكام اسم التفضيل أنه لا ينصب المفعول به، وأن فاعله يكون ضميراً مستتراً دائماً، إلا ما شذ من نحو ما حكي: مررت برجل أفضل منه أبوه، بفتح أفضل، وهو مجرور على أنه نعت لرجل، وأبو فاعل اسم التفضيل، وهذا شاذ لا يقاس عليه، والصحيح أن يقال: (أفضلُ) بالرفع على أنه خبر مقدم، وأبوه مبتدأ مؤخر.

لكن استثنوا صورة واحدة يرفع فيها اسم التفضيل الاسم الظاهر، سموها (مسألة الكحل) لما مثلوا لها بمثال فيه ذكر الكحل، وضابطه: أن يتقدم نفي، ويقع اسم التفضيل نعتاً لاسم، ويكون فاعله أجنبياً، أي ليس فيه ضمير يعود على الموصوف، ويكون ذلك الفاعل مفضلاً على نفسه باعتبار محلين، مثاله قولهم: ما رأيت أحداً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، (الكحل) فاعل (أحسن)، وهذا أجنبي أي خالٍ عن ضمير راجع إلى (أحد)، مفضل على نفسه باعتبار محلين، أي كونه في عين زيد وكونه في عين غيره، فكونه في عين زيد أفضل، وقد تقدم النفي، ووقع اسم التفضيل نعتاً، ومن ذلك الحديث: (ما من أيام أحب فيهن العمل الصالح منه في هذه الأيام) أو كما قال صلى الله عليه وسلم، على رواية تقديم (أحب) على العمل (الصالح)، أما على رواية تقديم العمل الصالح فليس من هذا الباب، ولم يقع هذا التركيب في القرآن الكريم. والله أعلم.

48- شروط ما يؤخذ منه اسم التفضيل وفعلا التعجب

شُـروطُ مـاَ مِنْـهُ اسـمُ تَفْضِـيلِ   أو ذُو تَعَجُّـبٍ ثَمَـانٍ، فَـاعْتَنِ
فِعْـلٌ، ثُلاَثِـيٌّ، وَذُو تَصَـرُّفِ،   قَابِلُ فَضْـلٍ، تَـمَّ، غَيْـرُ مُنْتَفِ
لَمْ يُبْنَ لِلْمَجْهُولِ ذَا الفِعْلُ، وَلاَ   يَكُـونُ وَصْـفُهُ بِـوَزْنِ (أَفْعَـلاَ)

* * *

الشرح : كل من اسم التفضيل وفعلي التعجب لا يؤخذ إلا مما فيه ثمانية شروط:

1- كونه فعلاً، فلا يقال-مثلاً-: فلان أحمر من فلان، أو ما أحمره! أخذاً من "حمار".

2- كونه ثلاثياً، فلا يقال: فلان أعطى للمال من فلان، أو ما أعطاه! أخذاً من (أعطى)، خلافاً لبعضهم، وشذ قولهم: (هذا الكلام أخصر من ذاك)، و (ما أخصره!) أخذاً من اختُصِر.

3- كونه متصرفاً، فلا يؤخذ من نحو: نعم، وبئس، وليس.

4- كونه قابلاً للتفاضل، فلا يقال-مثلاً-: فلان أَمْوَتُ من فلان، أخذاً من (مات)؛ لأنه لا يقبل التفاضل.

5- كونه تاماً، فلا يؤخذ من (كان) وأخواتها الناقصة، فلا تقول: فلان أكون عالماً من فلان.

6- كونه مثبتاً لا منفياً.

7- كونه مبنياً للمعلوم، فلا يقال: زيد أضرب من عمرو إذا أريد أنه يقع الضرب على زيد أكثر مما يقع على عمرو، أي أخذاً من ضُرِب، ولا ما أضربه! إذا كان التعجب من ضرب واقع عليه.

8- ألا يكون الوصف منه على وزن (أفعل)، ويكون الوصف على (أفعل) في الألوان والعيوب، نحو: أبيض، وأحمر، وأعرج.. فلا تقول-مثلا-: هذا الثوب أبيض من ذاك، أو فلان أحمق من فلان.

تنبيه: طريق بناء صيغة التفضيل وفعل التعجب مما فات الشرط: أن يؤتى بـ(أشد) ونحوه، فتقول: هذا أشد بياضاً من ذاك، وما أشد بياضه،

وما أكثر ما ضُرِب فلان! فلان أكثر إعطاء للمال، ما أسرع كونه عالماً-مثلاً-، والله أعلم.

49- الأسماء التي ليس لها محل من الإعراب

الاِسْمُ فـي التَّرْكِيـبِ لاَ يخلُـو	إعْرَابِ إلاّ في مَوَاضِعٍ، فَقُلْ:
لَفْظَـةُ (عَشْـرٍ) مَـعَ (الاِثْنَـيْنِ)	تَأنِيثُـهُ، ضَميرُ فَصْلٍ يُحْتَذَى
كَـذا اسْـمُ فِعْـلٍ وَالضَّـمِيرُ	أيْ لفظُ (إياّ) ذَا علَى قَوْلٍ نُقِلْ

* * *

الشرح : الأصل أن كل اسم واقع في التركيب يكون لـه إعـراب، أي يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، أو في محل واحد منها إن كان الاسم مبنياً، ولكن هناك أسماء وقعت في الكلام، وليس لها محل من الإعراب، وهي التي ذكرناها ههنا، وهي أول استثناء ذكرناه في كتاب الاستثناء. فمن ذلك:

1- لفظ (عشر) إذا ركب مع اثنين، وكذا عشرة مع اثنتين، فتقول- مثلاً-: جاءني اثنا عشر رجلاً، (اثنا) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه ملحق بالمثنى، و(عشر) مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، و(رجلاً) تمييز منصوب، وقس عليه (اثنتا عشرة)، وإنما بني (عشر) ههنا؛ لأنه نازل منزلة النون من (اثنان).

2- ضمير الفصل، وهو ضمير يؤتى به بين المسند والمسند إليه لإفادة أن ما بعده خبر وليس نعتاً، ويفيد أيضاً: تأكيداً وتخصيصاً، أي قصر المسند على المسند إليه، مثاله: قولك: زيد هو العالم. (زيد) مبتدأ مرفوع، (هو) ضمير الفصل لا محل له من الإعراب، (العالم) خبر المبتدأ، ولولا ذكر (هو) لأوهم أن (العالم) نعت لـ(زيد)، ففصله عن هذا الاحتمال، وعينه خبراً، ولذلك سمي بضمير الفصل، وأفاد توكيداً وحصراً، فالمعنى: العالم محصور في زيد، لا يجاوزه.

تنبيه: ما قلنا من أن ضمير الفصل ضمير ليس له محل من الإعراب هو المشهور، وقيل: له محل من الإعراب، وهو إعراب ما قبله، أو ما بعده، وقيل: إن ضمير الفصل حرف، وليس اسماً، فليس له محل من الإعراب؛ لأن الحرف لا يكون له محل من الإعراب.

3- اسم الفعل، نحو: هيهات الأمر، (هيهات): اسم فعل ماض مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب، و (الأمر): فاعل مرفوع، هذا على الأصح، وقيل: اسم الفعل له محل من الإعراب، وهو في المثال في محل رفع على الابتداء، أو على الخبر، وهذا القول ضعيف.

4- الضمير المنفصل في نحو: (إياك نعبد) عند طائفة من النحويين كأبي حيان، يقولون: الضمير ما بعد (إيا)، و(إيا) عماد، أي جيء به للاعتماد عليه، تفريقاً بين الضمير المتصل والمنفصل، وليس له محل من الإعراب، وقد أشرنا إلى هذا القول في أول الكتاب، وأشرنا إليه هنا بقولنا: (ذا على قول نقل).

تنبيه: خرج بقولنا: واقع في التركيب الأسماء المقطعة، فليس لها محل من الإعراب، وذلك كأسماء العدد عند التعداد، تقول: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة... مثلاً. ومن هذا تراجم الأبواب عند بعضهم، كقول المؤلفين: الفاعل، المبتدأ، المفعول...، والأشهر أنها مرفوعة خبر لمبتدأ مقدر، مع تقدير مضافات، فيقدر مثلاً: هذا باب بيان أحكام المبتدأ. والله أعلم.

50- الجمل التي لها موقع من الإعراب

وجُمْلَــةٌ تَقَــعُ نَعْتــاً أوْ خَبَــرْ   لِمُبْتَــداً، أو بَعْــدَ نَاسِــخٍ تَقِــرّ
أوْ حَـالاً، أوْ جَـوَابَ شَـرْطٍ مَـا   جَـزْمٌ بِـهِ، أو بَعْدَ قَـوْلٍ تَسْتَقِرّ
أوْ قَـدْ أضِـيفَ اسْـمٌ إلَيْهـاَ، أوْ   عَطفـاً علَــى مَـا مَـرَّ إعْرَابـاً

* * *

الشرح : الجمل منها ما لها موقع من الإعراب، ومنها ما ليس لها موقع من الإعراب، ذكرنا ههنا القسم الأول: وهي كما يلي:

1- جملة وقعت نعتاً: وذلك إذا وقعت بعد نكرة، نحو: جاءني رجل يبتسم، فجملة (يبتسم) في محل رفع نعت لرجل، ومن ذلك قوله تعالى: (واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله).

2- جملة وقعت خبراً لمبتدأ، نحو: زيد ابنه ناجح، (زيد) مبتدأ أول، و (ابنه) مبتدأ ثان، ومضاف إليه، (ناجح) خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وكذلك قولك: زيد نجح ابنه، جملة (نجح ابنه) في محل رفع خبر.

3- جملة وقعت بعد ناسخ: كأن تقع خبراً لإن أو إحدى أخواتها، أو لكان أو إحدى أخواتها، أو مفعولاً ثانياً لظن أو إحدى أخواتها، مثلاً: أظن زيداً يسافر غداً، جملة (يسافر) في محل نصب مفعول ثانٍ لأظن.

4- جملة وقعت حالاً: وهي ما إذا وقعت بعد معرفة، نحو: جاء زيد يبتسم، جملة (يبتسم) في محل نصب حال، ومن ذلك قولنا: (قال الله تعالى)، (تعالى) جملة فعلية في محل نصب حال من اسم الجلالة.

تنبيه: الجملة الواقعة بعد النكرة المخصصة يصح إعرابها نعتاً أو حالاً، نحو: جاءني رجل صالح يبتسم، جملة (يبتسم) يصح إعرابها أنها في محل رفع نعت لرجل، أو في محل نصب حال منه، وكذا الجملة الواقعة بعد المعرف بـ(أل) الجنسية، كقولك: فلان يأتيه الرجل يسأل فيعطيه، ويأتيه الفقير يأمل فيرضيه.. جملة (يسأل) يصح إعرابها حالاً،

أو نعتاً؛ لأن (أل) في (الرجل) جنسية لا يراد به معين، وكذلك جملة (يأمل) بالنسبة إلى (الفقير)، ومن ذلك قول الشاعر:

ولقد أمر على اللئيم يسبني   فمضيت ثمت قلت لا يعنيني

جملة (يسبني) يصح كونها حالاً أو نعتاً، لكن إعرابها نعتاً أولى؛ لأنه أدل على مقصوده، وهو مدح نفسه بالانكفاف عن الأشرار والعفو عنهم.

5- جملة وقعت جواب شرط لم يظهر فيها الجزم، بكونها غير مضارع، ومن ذلك كل جواب وجب ربطه بالفاء أو إذا الفجائية، وسنذكر ذلك في أبيات مستقلة إن شاء الله تعالى.

نحو قولك: من يأتني فهو مكرم، الفاء جوابية، وجملة (هو مكرم) جملة اسمية في محل جزم جواب الشرط. أما لو كانت الجملة الجوابية فعلاً مضارعاً ظهر فيه الجزم، فليس لها محل إعراب، كما سنذكر ذلك.

6- جملة واقعة مقولة لقول، نحو: (قال إني عبد الله)، جملة (إني عبد الله) في محل نصب، مقول القول، ولذا يقول شراح ألفية ابن مالك: قوله: (أحمد ربي الله خير مالك..) إلى آخر الكتاب في محل نصب مقول القول؛ لأنه قال قبله: (قال محمد هو ابن مالك..).

7- جملة أضيف إليها اسم، فتكون في محل جر بالإضافة، نحو: اجلس حيث يجلس زيد، (حيث) مبني على الضم في محل نصب، ظرف وهو مضاف، وجملة (يجلس زيد) في محل جر مضاف إليه، ومن ذلك قوله تعالى: (الله أعلم حيث يجعل رسالته)، والشاهد واضح، وقوله تعالى: (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم)، (يوم) خبر مرفوع، وهو مضاف، وما بعده في محل جر مضاف إليه.

8- جملة معطوفة على إحدى الجمل المذكورة، نحو: زيد نجح ابنه ورسب أخوه، جملة: (رسب أخوه) في محل رفع، عطفاً على ما قبلها الواقعة خبراً، وقس عليها غيرها. والله أعلم.

51- الجمل التي ليس لها محل من الإعراب

وجُمْلَـةُ التَّفْسِـيرِ وَالمُسْـتَأنَفِ أوِ اعْتِرَاضٍ أوْ جَوَاَبِ الحَلِفِ

وَصِلَةٌ، جوَابُ شَرْطٍ جُزِمَتْ أيْ ظَــاهِراً، أو مَــا عَلَيهـا

فَكُـلُّ مـاَ مـرَّ هنـاَ مِـنَ الجُمَـلْ تَخْلُـو مِـنَ الإعْـرَابِ، فَاحْـذَرِ

* * *

الشرح : ذكرنا ههنا الجمل التي ليس لها محل من الإعراب، وهي:

1- الجملـة التفسـيرية، كمـا فـي بـاب الاشـتغال إذا نصـبنا الاسـم السـابق، نحـو: زيـداً أكرمتـه، فجملـة (أكرمتـه) تفسـير للفعـل الناصـب لـ(لزيد)، وهو (أكرمت) المحذوف وجوباً، فليس لها محل من الإعراب.

2- الجملة المستأنفة: وهي عند النحاة، ما يبتدأ بها، وليست مرتبطـة بمـا قبلهـا، كقولـك: قـام زيـد، وكقـول الله تعـالى: (إنـا أعطينـاك الكـوثر). والمستأنفة عند البلاغيين: هي الواقعة جواباً عن سؤال ناشـئ مـن الكـلام السابق، كقوله تعالى: (وما أبرئ نفسـي إن النفس لأمـارة بالسوء)، فقولـه تعالى: (إن النفس...) الجملـة مستأنفة، أي واقعـة فـي جـواب سؤال مقدر، كأنـه سئل: هل النفس أمـارة بالسوء؟ والله أعلم، والمستأنفة بهذا المعنـى أيضاً لا محل لها من الإعراب.

3- الجملـة المعترضـة، كقولـك: قـال الإمـام فـلان- رحمـه الله- إنـه كـذا... فقولـك: (رحمـه الله) جملـة دعائيـة معترضـة لا محـل لهـا مـن الإعراب.

4- الجملـة الواقعـة جوابـاً للقسـم، نحـو قولـه تعـالى: (تـالله لأكيـدن أصـنامكم)، فجملـة (لأكيـدن...) لا محـل لهـا مـن الإعـراب؛ لأنهـا جـواب القسم.

5- صلة الموصول، نحو: (الذين آمنوا)، فجملة (آمنوا) لا محل لها من الإعراب.

6- جـواب الشـرط إذا كـان مجزومـاً ظـاهراً، وقـد تقـدم لـذلك مثـال وتوضيح.

7- الجملـة المعطوفـة علـى إحـدى المـذكورات، فقولـك: اجتهـد زيـد فنال التقدير الأول. جملة (نال التقدير الأول) ليس لها محل من الإعراب؛ لأنها معطوفة على الجملة السابقة المستأنفة. والله أعلم.

52- مواضع يجب فيها دخول الفاء أو إذا الفجائية على جواب الشرط

وَارْبِطْ بِفَا جَوَابَ شَرْطٍ اسْمِيَّةً أَوْ بِـ(إِذَا) الفُجَاءَةِ
بالفَاءِ حَسْبُ إنْ بِجَامِدٍ يَرِدْ أَوْ طَلَبِياً أو بـ(مَا) و(لَنْ)
أو حَرْفِ تَنْفِيسٍ، فَتِلْكَ سَبْعَةُ تَأْتِي مَحَلَّ الجزمِ تلكَ الجُمْلَةُ

* * *

الشرح : يجب دخول الفاء في جواب الشرط في مواضع سبعة، وبالتفصيل تكون ثمانية، أو (إذا) الفجائية في موضع واحد منها، وضابط ذلك أن يكون الجواب بحيث لا يصح دخول أداة الشرط عليه، أو يقال: إذا كان الجواب لا يصح جعله جملة شرط، وفي هذه المواضع يكون جواب الشرط في محل جزم، كما أشرنا إلى ذلك في الأبيات السابقة، وتلك المواضع كما يلي:

1- كون الجواب جملة اسمية، نحو: (وإن تنتهوا فهو خير لكم).

وإذا كان الجواب جملة اسمية، وأداة الشرط (إن) يجوز دخول (إذا) الفجائية، إما دون الفاء نحو: (وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون)، أو مع الفاء، نحو: (فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا)، وفي باقي المواضع يتعين دخول الفاء؛ لأن (إذا) الفجائية لا تدخل إلا على الجملة الاسمية.

2- كونه فعلية فعلها جامد، نحو: (إن ترن أنا أقل منك مالاً وولداً فعسى ربي).

3- كونه فعلية فعلها طلب، نحو: (فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين).

4- كونه منفياً بـ(ما)، نحو: (فإن اعتزلوكم ... فما جعل الله لكم عليهم سبيلاً).

5- كونه منفياً بـ(لن)، نحو: (وما يفعلوا من خير فلن يكفروه).

6- دخول (قد)، نحو: (إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل).

7- دخول حرف تنفيس، أي السين، نحو: (ومن أوفى بما عاهد عليهُ الله فسيؤتيه أجراً عظيماً)، أو سوف، نحو: (وإن خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله).

وكل هذه المواضع مذكورة في الأبيات كما ترى.

تنبيهان: 1- هذه المواضع السبعة هي المشهورة عند المعربين، وزاد عليها ابن هشام الجواب بحرف له الصدارة، نحو رب وكأنما، والمصدَّر بأداة شرط أو قسم، نحو: (أنه من قتل نفساً بغير نفس... فكأنما قتل الناس جميعاً)، ونحو: (وإن كان كبر عليك إعراضهم فإن استطعت)، ونحو قولك: إن أحسنت إلي فو الله أحسن إليك.. إن تضيع أوقاتك فرب فرصة تفوتك! وغير ذلك، لكن هذه الأمثلة لا تخرج عن الضابط الذي ذكروه، وهو ألا يصح جعل الجواب شرطاً.

2- المراد بجواب الشرط هنا هو الجواب لأدوات الشرط الجازمة، أما غيرها فلا يجب دخول الفاء في جوابها، وذلك نحو: لو، كلما، لما.. نحو قوله تعالى: (ولو يؤاخذ الله الناس بما كسبوا ما ترك على ظهرها من دابة)، وقوله تعالى: (فلما جاءهم نذير ما زادهم إلا نفوراً)، ونحو قولك: (كلما أتاك الخبر ما رفعت له رأساً)، والله أعلم.

53- ملخص الكلام في (لو)

لَوْ حَرْفُ شَرطٍ في المُضِيِّ ... الاِمْتِنَاعَ لاِمْتِنَاعٍ وَأَتَتْ
كَذَاكَ لِلتَّعْلِيقِ فِي المُسْتَقْبَلِ ... فلاَ تُفِيدُ الاِمْتِنَاعَ فَاعْقِلِ
ومَصْدَرِيَّةً أَتَتْ إِنْ سَبَقَا ... (وَدَّ)، ولنْ تَعْمَلَ شَيئاً مُطْلَقاً

* * *

الشرح : مما يستشكل كثيراً حرف (لو)، وقد لخصنا أحكامها في هذه الأبيات، وحاصل ذلك أن (لو) على ثلاثة أقسام:

الأول: أن تكون شرطية للتعليق في الماضي، فتفيد أن جوابها امتنع، أي لم يقع ولم يحصل بسبب امتناع شرطها، وهذا معنى قولهم: إن (لو) لامتناع لامتناع، أي لإفادة امتناع جوابها بسبب امتناع شرطها، وفي هذه الصورة يكون شرطها وجوابها ماضياً، إما لفظاً ومعنىً، وإما معنىً فقط، مثال الأول قولك: لو جاءني زيد لأكرمته، يفيد أنه انتفى الإكرام (الجواب) بسبب انتفاء المجيء (الشرط)، ومن ذلك قوله تعالى: (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا)، أي انتفى الفساد لانتفاء تعدد الآلهة. ومثال ما كان ماضياً معنىً فقط قوله تعالى: (لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم)، قالوا: معناه: لو أطاعكم، لكن جيء بالمضارع لفظاً لنكتة بلاغية، وهي قصد الاستمرار، كأن المعنى: لو استمر إطاعته لكم. والله أعلم.

الثاني: أن تكون شرطية للتعليق في المستقبل بمنزلة (إن) الشرطية، فلا تفيد الامتناع، فيكون الشرط والجواب مضارعين، إما لفظاً ومعنىً أو معنىً فقط، مثال الأول قولك: لو تأتيني أكرمك، ومثال الثاني قول الفقهاء: لو تطهر ثم شك في الحدث... ولو نسي... ولو فعل كذا.... كل ذلك بمعنى (إن)، وليست للتعليق في الماضي الذي يفيد الامتناع، والفعل الماضي المذكور بعدها بمعنى المستقبل، ومن ذلك قوله تعالى: (وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم)، والله أعلم.

الثالث: أن تكون مصدرية بمنزلة أن المصدرية، فتؤول بما بعدها مصدراً واقعاً في محل إعراب، ويختص ذلك بما إذا سبقت بنحو (ود،

يود)، كقوله تعالى: (ودوا لو تدهن)، (يود أحدهم لو يعمر)، (لو): حرف مصدري، (تدهن) فعل مضارع مرفوع بالضمة، و(لو) مع ما بعدها في تأويل مصدر منصوب بـ(ودوا)، والتقدير، الإدهان، والله أعلم. وقس عليه (لو يعمر)، وإلى هذا أشرنا في البيت الثالث: (ومصدرية أتت إن سبقا ود).

تنبيهات: 1- (لو) حرف مطلقاً، فليس لها محل من الإعراب، ولا تعمل شيئاً مطلقاً، فلا تعمل الجزم إذا كانت شرطية، ولا النصب إذا كانت مصدرية، خلافاً لـ(إن) الشرطية، و(أن) المصدرية، فهما يعملان. وإلى ذلك أشرنا في النظم: (ولن تعمل شيئاً مطلقاً).

2- ما ذكرنا من أن (لو) تفيد امتناع الجواب بسبب امتناع الشرط هذا من حيث الوقوع، أي انتفى الجواب في الواقع بسبب انتفاء الشرط، وأما من حيث المعرفة والاستدلال فقد يكون بالعكس، أي نعلم انتفاء الشرط بسبب علمنا بانتفاء الجواب، كما في الآية الكريمة: (لو كان فيهما آلهة ....)، فقد استدللنا بانتفاء الفساد (وهو الجواب) على انتفاء تعدد الآلهة (وهو الشرط).

3- علمنا أنه عندما تكون امتناعية أي شرطية في الماضي يكون شرطه وجوابه ماضيين، حتى ولو ذكر المضارع كان بمعنى الماضي، كما سبق من قوله تعالى: (لو يطيعكم ...).

4- كما أن (لو) إذا كانت للتعليق في المستقبل يكون شرطه وجوابه مضارعين، حتى لو ذكر الماضي كان بمعنى المضارع، كما سبق في الأمثلة.

5- قد تدخل (لو) على أن ومعموليها، فيقدر قبلها فعل ماض، و(أن) وما بعدها في تأويل مصدر فاعل له، نحو قوله تعالى: (ولو أنهم إذ ظلموا...)، أي ولو ثبت أنهم إذ ظلموا.. والله أعلم.

6- تدخل اللام على جواب (لو) الامتناعية، وذلك كثير إذا كان الجواب فعلاً ماضياً مثبتاً، وقل عدم اللام فيه، مثال الأول: قوله تعالى: (لو نشاء لجعلناه حطاماً)، ومثال عدم الدخول قوله تعالى: (لو نشاء جعلناه أجاجاً).

وإذا كان الجواب ماضياً منفياً فترك اللام كثير، ووجودها قليل، مثال الأول: قوله تعالى: (ولو شاء ربك ما فعلوه)، ومثال دخول اللام قول الشاعر:

(ولو نعطى الخيار لما افترقنا...).

7- (لو) قد تأتي للتمني، وهي في الحقيقة الامتناعية، فينصب المضارع في جوابها بأن مضمرة، بعد الفاء، كقوله تعالى: (فلو أن لنا كرة فنكون...)، والله أعلم.

54- أنواع (ما)

وَقَـدْ أتَـى (مـاَ) اسْـماً وحَرْفـاً فالاِسْـــمُ إنْ جَـــا شَـــرْطاً أوْ
تَعَجُّبـاً، مَوصُـولةً، ومَعْرِفَـهْ نُكِـرَةً أيضـاً، فَكُـنْ ذَا مَعْرِفَـهْ
وإنْ أَفَـادَ مَصْدَراً أو ظَرْفـاَ أو نَفْيـاً أو زِيـدَ يكُـونُ حَرْفـاَ

* * *

الشرح : هناك أدوات لها عدة استعمالات، فقد يلتبس على الطالب إعرابها وتحديدها، وهي كثيرة، مثل: ما، لو، حتى، أنْ، إنْ، والاسم المقصور، والاسم الممدود، وغيرها، فقد انتقينا أدوات لمزيد الاهتمام بها، وقد سبق الكلام على (لو)، وههنا سنتكلم عن (ما)، وسنتكلم – إن شاء الله- عن المقصور والممدود، و(حتى) في الأبيات التالية.

فاعلم أن (ما) تستعمل اسماً وحرفاً، فإذا كانت اسماً يكون لها موقع من الإعراب: الرفع أو النصب أو الجر، وإذا كانت حرفاً فليس لها موقع من الإعراب كسائر الحروف، فتكون اسماً في المواضع التالية:

1- ما الشرطية: وهي الجازمة للفعلين، نحو قوله تعالى: (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها..). (ما) اسم شرط جازم مبنى على السكون في محل نصب مفعول به مقدم، (ننسخ): فعل الشرط، (نأت): جوابه، وكلاهما مجزوم

2- ما الاستفهامية: نحو: (القارعة ما القارعة)، (ما) اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم، أو مبتدأ.

3- ما التعجبية: نحو: (فما أصبرهم على النار)، وقد تقدم إعرابها في مبحث الضمائر المستترة وجوباً.

4- ما الموصولة: نحو: (وما عند الله خير للأبرار)، (ما): اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع مبتدأ، (عند الله): الظرف صلة (ما)، و(خير): خبر المبتدأ.

5- معرفة تامة: بمعنى الشيء، ومعنى كونها تامة أنها لا تحتاج إلى ذكر الصلة، ولذا تسمى الموصولة بـ(المعرفة الناقصة)، نحو: (فنعماّ

هي): أصله: نعم ما هي، بمعنى نعم الشيء هي، (ما) فاعل نعم، في محل رفع.

6- نكرة: بمعنى شيء، فقد تكون نكرة موصوفة أي يذكر بعدها نعتها، وذلك كقولهم: (مررت بما معجب لك)، أي: بشيء معجب لك، (ما): في محل جر، و (معجب): نعت مجرور، ومن ذلك قولك: نعم ما يقول الفاضل، على أحد الوجهين.

وقد تكون (ما) نفسها نعتاً لما قبلها، نحو: (إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلاً ما)، (ما) نعت لما قبلها، بمعنى مثلاً بالغاً في الحقارة.. على أحد الوجوه، والله أعلم، وقد أشرنا إلى هذه المواضع في البيتين الأولين، كما هو واضح.

وتكون (ما) حرفاً في الصور التالية:

1- مصدرية غير ظرفية: وهي التي تسبك بما بعدها مصدراً، نحو: (ودوا ما عنتم)، (ما): مصدرية لا محل لها من الإعراب، وهي وما بعدها في تأويل مصدر منصوب مفعول به، أي عنتكم، والله أعلم.

2- مصدرية ظرفية: نحو: (ما دمت حياًّ)، أي مدة دوامي حياً، فقد أفادت معنى الظرف والمصدر، ومن ذلك: (كلما أضاء لهم)، أي: كل وقت إضاءته لهم. والله أعلم.

3- نافية: نحو: (ما هذا بشراً)، (ما كان الله ليعذبهم)، وذلك واضح.

4- الزائدة: فقد تكون زائدة غير كافة عن عمل عامل، وقد تكون كافة، مثال الأول: (مما خطيئاتهم)، (عما قليل)، (ما) مزيدة إعراباً، مؤكدة معنىً؛ لأن كل زائد يفيد التوكيد. ومثال الكافة:

1) - الكافة عن الرفع، نحو: قلما نجح الكسول، (ما): كافة زائدة،كفت فعل (قل) عن رفع الفاعل.

2) - الكافة عن النصب، نحو: (إنما الله إله واحد)، الشاهد واضح، وكذلك (ما) الداخلة على أخوات (إن) غير (ليت).

3) - الكافة عن الجر، نحو: (ربما يود الذين كفروا)، رب: جرف جر مكفوفة عن العمل، (ما) زائدة مؤكدة كافة.

تنبيه: لفظة (ما) تستعمل مؤنثة، فيقال: (ما) الشرطية، الاستفهامية، المصدرية...، ويجوز استعمالها مذكراً باعتبار أنها اسم، أو لفظ، كما فعلنا في النظم. والله أعلم.

55- أقسام الألف المقصورة، وهي ثلاثة

مَـــا يَنْتَهِـــي بِـــأَلِفٍ مُلْتَـــزَمِ   مِنْ مُعْرَبِ الأَسْمَاءِ مَقْصُوراً

وذاكَ أَصْلِيٌّ كماَ في (مُلْقَى)   أَوْ زِيدَ لِلإِلْحَاقِ نَحْوَ (عَلْقَى)

أو زِيدَ لِلتَّأنِيثِ نَحْوُ (بُشْرَى)   مَمْنُـــوعُ صَـــرْفٍ ذَا فَقَـــطْ،

* * *

الشـرح : الاسـم المقصـور: وهـو الاسـم المعـرب الـذي أخـره ألـف لازمة، كما تقدم.

خرج بالاسم الفعل نحـو: يرضـى، والحـرف نحـو: (مـا). وبـالمعرب المبنـي، نحـو: إذا، هـذا، وبكـون الألـف لازمـة: مـا ليسـت بلازمـة، نحـو: رأيت أخاك وأباك، فلا يسمى شيء من هذه مقصوراً.

ثم الألف في المقصور ثلاثة أقسام:

1- الألف الأصلية، أي منقلبة عن الأصل، نحو: مرمى، ملهى.

2- الألف الزائدة للإلحاق، أي إلحاق الثلاثي بـوزن الربـاعي، نحـو: علقىً أرطـىً، فالألف فيهما زائدة للإلحاق بوزن جعفر.

3- الألف الزائدة للتأنيث، نحو: ذكرى، بشرى، مرضى.

ومـن المعـروف أن الاسـم المقصـور إعرابـه بـالحركـات الأصـلية المقدرة، منع من ظهورها التعذر، ثم الاسم الـذي فيـه ألـف التأنيث ممنـوع من الصـرف، لقيـام ألـف التأنيـث مقـام علتين، أمـا الـذي ألفـه أصـلية نحـو: مصـطفى، أو للإلحـاق نحـو أرطـىً، فهـو منصـرف منـون، واللفـظ مـذكر. والله أعلم.

56- أقسام الألف الممدودة، وهي أيضاً ثلاثة

وهكَذا المَمْدُودُ، يُلْفَى الألِفُ عَلَى ثَلاثَةٍ، كَمَا سَتَعْرِفُ:
مَا كانَ أصْلِياً، فكَـ(الوَضَّاءِ) أو زِيدَ للإلْحَاقِ كـ(العِلْبَاءِ)
أو زِيدَ للتَّأنِيثِ كـ(الحَمْرَاءِ) يُمْنَعُ صَرْفُ ذاَ، بِلاَ امْتِرَاءِ

* * *

الشرح: الكلام هنا كالكلام في المقصورة، سوى أن الإعراب في الممدودة يكون بحركات ظاهرة، وفي المقصورة كان بحركات مقدرة.

والألف الممدودة ثلاثة أقسام أيضاً:

1- ما كانت همزته أصلية أو منقلبة عن الأصل، نحو: وضاء، قراء، بناء، كساء.

2- ما زيد للإلحاق، نحو: العلباء، للإلحاق بوزن قرطاس، العلباء: العصبة الممتدة في العنق والمختار فيها التأنيث.

3- ما زيد للتأنيث، نحو: حمراء، الضراء، السراء.

وهذا الأخير هو الذي يمنع صرفه دون الأولين، كما في المقصورة. والله أعلم.

57- ملخص الكلام في (حتى) الجارة والعاطفة

اعْطِفْ بِحَتَّى أو بِهِ اجْرُرْ إنْ ‏ ‏ ‏ ‏ فــي مُفْـرِدٍ أو مَـا بِمُفْـرِدٍ أُوِلْ

وَكَـونُ ذا المُفْـرَدِ غَايَـةً حُـتِمْ ‏ ‏ ‏ ‏ في الْعَطْفِ والجَرِّ علَى مَا قَدْ

مَعْطُـوفُ حَتَّــى دَاخِـلٌ فـــِي ‏ ‏ ‏ ‏ مِنْ دُونِ مَجْرُورٍ، فَكُنْ ذَا فَهْمِ

* * *

الشرح : يلبس كثيراً حالات (حتى)، فلنلخص ذلك، فنقول:

(حتى) تـأتي علـى ثلاثـة أوجـه: جـارة، وعاطفـة، وابتدائيـة، وذكرنـا في هذه الأبيات الجارة والعاطفة، وسنذكر الابتدائية في الأبيات التالية- إن شاء الله، فنقول:

إذا دخلت (حتى) على مفرد فقد تكون جارة، وقد تكون عاطفة، وقد يحتمل الأمرين إذا صح المعنيان، والمفرد قد يكون مفرداً حقيقة، نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، وقد يكون مفرداً تـأويلاً، أي مؤولاً بـالمفرد، نحو: عرفت أمورك حتى أنك تحب الرحلة، وذاكر حتى تنجح.

ويشترط في كل من العاطفة والجارة كون ما بعدها غاية لما قبلها، ولكن تختص الجارة بأمور:

1- يكون مـا بعدها جزءاً أخيراً حسياًّ، أو شيئاً متصـلاً بـالأخير، نحو: قرأت الكتاب حتى الخاتمة. الخاتمة آخر الكتاب حسياً، و (سلام هي حتى مطلع الفجر)، مطلع الفجر شيء متصل بآخر الليل حسياًّ.

2- ويشـترط كـون مـا بعـدها اسـماً ظـاهراً، لا ضـميراً، كمـا فـي الأمثلة.

3- يكون ما بعدها غير داخل في حكم ما قبلها، مثلاً: قولك: قرأت الكتاب حتى الخاتمةِ يفيد أن الخاتمة لم تقرأ.. وقولك: أكلت السمكة حتى رأسِها يفيد أن الرأس لم يؤكل، وهذا من أبرز الفروق بين الجارة والعاطفة.

4- الكلام مع حتى الجارة ليس فيه إشعار بمبالغة وتأكيد.

أما حتى العاطفة 1- فيكون ما بعدها غاية تدريجية، ولا يشترط كونه طرفاً حسياً، وذلك إما بالتدرج بالترقي، نحو: حضر الناس حتى الوزراء، ومات الناس حتى الأنبياء، أو بالتنزل: نحو: فاز الناس حتى الكسول.

2- لا يشترط فيه كونه متأخراً بالزمان.

3- يصح وقوع الضمير بعدها، نحو: تعجب الناس حتى أنا، قاله الخضري والصبان خلافاً لابن هشام، فيقول: يشترط كونه ظاهراً لا ضميراً.

4- يكون ما بعدها داخلاً في حكم ما قبلها، وهذا-كما قلنا- من أبرز الفروق، كما يتضح من الأمثلة السابقة، وكما في قولك: أكلت السمكة حتى رأسها، بنصب رأسها، عطفاً على ما قبله، فإنه يفيد أن الرأس مأكول، وقرأت الكتاب حتى الخاتمة، بالنصب، يفيد أن الخاتمة مقروءة.

5- أن الكلام مع حتى العاطفة فيه إشعار بمبالغة وتأكيد، كما يتضح من الأمثلة السابقة.

الخلاصة: أن المعطوف بـ(حتى) يكون: اسماً مفرداً، غاية تدريجية، ولا يشترط كونه اسماً ظاهراً، ولا طرفاً حسياً، ولا متأخراً في الزمان، وتفيد دخول ما بعدها في حكم ما قبلها، ويستعمل في مقام المبالغة.

والمجرور بـ(حتى) يكون: اسماً مفرداً ظاهراً غير ضمير، طرفاً حسياً لما قبلها، أو متصلاً بالطرف، ولا تفيد دخول ما بعدها في حكم ما قبلها إلا بقرينة.. ولا تفيد إشعاراً بمبالغة أو تأكيد.

تنبيهان: 1- يعلم باعتبار الشروط والفروق بين حتى الجارة والعاطفة أن النسبة بينهما من حيث صحة إعراب ما بعدهما: العموم والخصوص من وجه، فقد يصح كل منهما كما في قولك: أكلت السمكة حتى رأسِهَا، يصح جر (رأسها) ونصبه، والمعنى يختلف على كل تقدير كما ذكرنا، وقد يصح العطف فقط، كقولك: فاز الطلاب حتى الكسول، فهنا لا يصح الجر؛ لأن ما بعد (حتى) ليس طرفاً حسياً لما قبلها، وقد يصح الجر ولا يصح العطف، كقولك: ذاكر حتى تنجح، ولا يعقل هنا العطف لعدم وجود معطوف عليه، ولا التشريك في الحكم.

2- علم مما ذكرنا أيضاً أن ما بعد حتى العاطفة والجارة يكون غاية لما قبلها، ولكن مع ذلك بينهما فرق، وإلى ذلك أشرنا في النظم: (في العطف والجر على ما قد علم). والله أعلم.

58- ملخص الكلام في (حتى) الابتدائية

وإنْ تَـرَ (حَتَّـى) بِجُمْلَـةٍ دَخَـلْ   فَهْوَ لِلابْتِـداَءِ حَسْـبُ، فَلْيُقَـلْ:
قدْ سِرْتُ حتَّـى أدْخُلُ الدِّيَارَاَ   وسُـدتُ حتَّـى أحْفَـظُ الـذِّمَارَا
وكَونُهَـا مِـن فَضْـلَةٍ تَسَـبَّبَتْ   عَنِ الّذِي قَبْلُ وُجُوبـاً قَدْ ثَبَـتْ

* * *

الشرح : (حتى) الابتدائية هي الداخلة على الجملة، أي الجملة التي لا تؤول بالمصدر، فإن كانت الجملة فعلية فعلها مضارع كان بمعنى الحال.

ومن شروط (حتى) الابتدائية أنها مع ما بعدها تكون فضلة، ولا تكون عمدة، ويكون ما بعدها مسببة عما قبلها، كما في المثالين المذكورين في النظم. والله أعلم.

فـي مِائَـةٍ ثُـمَّ ثَمَـانِينَ احْتَـوَى نَظْمِـي ثُـلاَثَ قُـرَّةً لِمَـنْ نَـوَى
وقَــدْ أتَـــى ثُـــلاَثَ بِالْفَوَائِـــدِ مِـنْ دُونِ إِخْــلاَلٍ وَلاَ زَوَائِـدِ
هــذاَ، وصَــلّى رَبُّنَــا وَسَــلّمَا علَــى نَبِيِّنــاَ وَمَــنْ لَــهُ انْتَمَــى

* * *

ثلاثيات الفضفري في لطائف القواعد النحوية

الحَمْــــــدُ للهِ وَصَـــــــلّى اللهُ … عَلَـــى نَبِيِّنَـــاَ وَمَـــــنْ وَالاَهُ

فَهـــذِهِ لَطَـــائِفٌ لاَ يَغْتَنِـــي … عَـن ضَـبْطِهاَ طالِـبُ نَحـوٍ،

نَظَمْتُهـــا ثُـــلاَثَ فـــي إِيجـــاَزِ … سَـهْلَ المَنـاَلِ، دونَ مـا إِلْغَـاَزِ

علامات الأسماء والأفعال، وهي كثيرة

جَـرٌّ، وَتَنْـوِينٌ، نِـداَءٌ، مُسْـنَدُ … وَ(أَلْ)، إِضَـافَةٌ، وَجَمْـعٌ يُعْهَـدُ

عَودُ الضمِيرِ، نِسبَةٌ، نَعْتٌ كَذا … تَصْـغِيرُهُ: عَلاَمـةُ اسمٍ تُحْتَذَى

والفعلُ بالتاَّ، قَدْ، وَسِينٍ، سَوْفَ، … وَكَـيْ، وَيـاَ، والنّـونِ، وَالجـزمِ،

التنوين وأقسامه الأربعة

نُونٌ مَزِيدٌ سَاكِنٌ فـي آخِرِ الْـ … أَسْماءِ نُطقاً حَسبُ: تَنوِيناً عُقِلْ

تَمْكِــينٌ أوْ تَنْكِيــرٌ أوْ مُقَابَلَـــه … وَعِـوَضٌ أَنْوَاعُـهُ يـاَ سَـائِلَه

كَــــ (رَجــــلٍ)، (إيـــــهٍ)، … (حِينَئِــذٍ): مِثـاَلُ كُـلٍّ يَـاتِي

موانع التنوين، وهي ستة أمور

ويُمنَـعُ التَّنْـوِينُ فـي الأَسْـماَءِ … بِمَنْـــعِ صَـــرْفِهاَ، أوِ البِنَـــاءِ

وكَونِهِ مُضافاً أَوْ مَدخُولَ (أَلْ) … أَوْ لِضَـرُورَةٍ وتَخْفِيـفٍ عُـزِلْ

وقَدْ يُرَى تَنْوِينُ تَنْكِيرٍ عَلَى الْـ … مَبْنِـيِّ أَوْ مَمْنُـوعِ صَـرْفٍ قَـد

ملخص أنواع (أل)

أنْــوَاعُ (ألْ) أربَعَــةٌ: مُعَرِّفَــه　　زَائِـدَةٌ أيضــاً كَـذا لَمْـحُ الصِّـفَه

مَوْصُـولةٌ فـي صِـفَةٍ صَـرِيحَه　　وَجَاءَ (ألْ) مَكاَنَ هَلْ صَحِيحَه

فَـــأَوَّلٌ: عَهْدِيَّـــةٌ، جِنْسِـــيَّه　　أيضـاً لِلاسْـتِغْرَاقِ ذِي حَرِيَّـه

إثبات الجنس للشيء وإثبات الشيء للجنس

إثْبَاَتُكَ الجِـنْسَ لشَـيءٍ يَقْتَضِـي　　تَعْمِـيمَ أَفْـرَادٍ لَـهُ فِيمـاَ قُضِـي

إثْبَاتُـكَ الشَـيءَ لِجِـنْسٍ لا يَعُـمّ　　أفـرَادَ ذاكَ الجـنسِ فـي الّـذِي

فَــ (الحمـدُ للهِ) العُمُـومُ يُقْتَفَـى　　و(الرَّجلُ الأسْمَى مِنَ الأُنْثَـى)

الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعي

الجَمْـعُ: مـا دَلَّ علَـى جَمَاعَـةِ　　مُفْـرَدُهُ مِـن لَفْظِـهِ كــ (القَـادَةِ)

ودونَ مُفـرَدٍ مـن اللّفـظِ يُـرَى　　ذاكَ اسـمَ جَمْـعٍ نحـوُ قَـوْمٍ

أو كـانَ مُفْـرَدٌ بِتـاَ أو بِالنَّسَـبْ　　كَـالتَّمْرِ فاسـمُ الجِـنْسِ جَمْعِيـاً

حد الضمير وأقسامه

مَـا كـانَ مَوضُـوعاً لـذِي تَكَلّـمِ　　أوْ غَيْبَـةٍ أوِ الخِطَـابِ فَسُـمِي

ذاَ بالضَّمِيرِ، بَـارِزاً أوْ مُسْتَتِرْ　　فالبـاَرِزُ الـذي بِـهِ النَّطْـقُ ظَهَـرْ

مُتَّصِـلٌ، مُنْفَصِـلٌ، فالمُتَّصِـلْ　　لاَ يُبْتَـداَ بِـهِ، سِـوَاهُ المُنْفَصِـلْ

الضمائر المتصلة من حيث موقع الإعراب

وَمَوْضِــعُ الإِعْــرَابِ فــي أَنْوَاعُــهُ ثَلاَثَــةٌ، فَلْيُعْقَــلِ

مَا كَانَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ دَائِماً يَجْمَعُهُ (تَيْوَانُ) فَاحْفَظْ فَاهِماَ

مــاَ اشْــتَرَكَتْ نَصــباً وجَــراً ماَ جَاءَ مُطْلَقاً فـ (ناَ)، لاَ شَكَّ

الضمائر المنفصلة من حيث موقع الإعراب

إِعْـرَابُ مَـا انْفَصَـلَ بِالأَصَـالَة رَفْـعٌ وَنَصْـبٌ حَسْبُ لاَ مَحَالَـه

فَأَوَّلٌ: (هُوَ) و (أنتَ) و (أناَ) فُرُوعُهاَ أيضاً تُرَى دُونَ عَناَ

والثّـانِ: (إِيَّا) بِحُـرُوفٍ تَلْحَقُ كنَحوِ (إِياّيَ) وَ (إِيَّاهُ الْحَقُوا)

مواضع وجوب استتار الضمير، وهي تسعة

وَالاِسْتِتاَرُ وَاجِبٌ فـي (أَفْعلُ) وَ(نَفعــلُ) وَ (افْعــلْ) كــذَلكَ

وَفعلِ الاسْـتِثْناَ، وذِي تَعَجُّـبٍ وَأَفعَــلِ التَّفضِــيلِ، ذاَ فـــي

وَفــي اسمِ فِعْـلٍ غَيـرِ مـاضٍ أَبْهِمَ، نحوُ (بِئْسَ خِلاَّ البَذِي)

مواضع رجوع الضمير إلى المتأخر لفظاً ورتبة، وهي ستة

إِرْجَاعُـكَ الضَّـمِيرَ للمُـؤَخَّرِ لَفْظـاً وَرُتْبَـةً مِـنَ المُحَظَّـرِ

إِلاّ ضَـمِيرَ الشَّـأنِ أو مَـا أَبْهِمَـا أو أَبْـدِلَ الظَّـاهِرُ مِنْـهُ مُفْهِمـاَ

أَوْ فـي تَنَـازُعٍ وَمَـا قَدْ أَخْبِـرَا عَنْـهُ بِتَفْسِـيرٍ لـهُ أيضـاً يُـرَى

الأسماء المبنية دائماً

مَـا كَــانَ مَبْنِيــاً دَوَامــاً سَــبْعَةْ ضَـمَائِرُ، اسْـتِفْهَامٌ، أَوْ إِشَــارَةُ
وَالشَّـــرْطُ، وَاسْـــمُ الفِعْـــلِ، وَنَحـوُ (حَيْـثُ) كُلّهـاَ مَعْقُـولُ
لَكِــنَّ (أُيــاّ) مُعْــرَبٌ، وذَانِ وتَـــانِ، واللّتَـــانِ، واللّـــذَانِ

الإعراب التقديري والمحلي

مـاَ كـانَ مُعْرَبـاً بِإِعرَابٍ خَفِـي يُنْسَـبْ إلـى التقدِيرِ،كـ(الفَتىَ
أو كانَ مَبْنِياً من الأسْما حَصَلْ أَوْ جُمْلَــةً مــن ذاتِ إعــرابِ
يُسْـمَى بـإِعْرَابٍ مَحَلّـيٍّ، فقُلْ: "مَـنْ جـاءَ يَسْـعَى فَهْوَ يُـدْرِكُ

مواضع الإعراب التقديري في الأسماء والأفعال

يُعرَبُ بالتَّقْدِيرِ: مَقْصـورٌ ومَنْـ ـقُوصٌ، كـذا المضـافُ للِيـاءِ
واسـمٌ إذا جُـرَّ بِحَـرفٍ زَائـدِ وَجُملـةٌ تُحكَـى، وذا مِـن وَاردْ
كـذلكَ الفعـلُ الـذِي لاَمـاً أَعِـلّ وفــي مؤَكّـدٍ إذا النـونُ عُـزِلْ

شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف

أبٌ، أخٌ، حمٌ، هنٌ، وَفُو، وَذُو يُعْرَبُ كُلٌّ بالحُرُوفِ، فَاحْتَذُوا
والشَّـرْطُ: كـونُ كلّـهِ مُكَبَّـراً وَمُفْــرَداً ثُــمَّ مُضَــافاً قُــرِّراَ
كَــونُ إِضَـــافَةٍ لِغَيْـــرِ اليـــاَءِ وَكَونُ (ذُو) أيْضاً لِغَيْرِ الطّائِي

حد المثنى وشروطه الثمانية

مَـــا دَلَّ لاثْنَـــيْنِ بِزَيْـــدٍ آخِـــرَا صَـالِحَ تَجْرِيدٍ، بِلاَ عَطْفٍ يُرَى
بِاسْمِ المُثَنَّـى، كَوْنُـهُ مَـا رُكِّبـاَ وَمُفْـــرَداً، مُنَكَّـــراً، وَمُعْرَبـــاَ
مُتَّحِـداً لَفْظـاً وَمَعنـىً، قَدْ وُجِدْ ثَانٍ، بِلاَ اسْتِغْناَ، شُرُوطَهُ تَجِدْ

شروط ما يجمع جمع مذكر سالماً

وَاجْمَـعْ سَـلاَماً: عَلَمـاً لِعاَقِـلِ مُذَكَّرٍ عَنْ (تـاَ) وَتَرْكِيبٍ خَلِي
أَوْ صِـــــفَةٍ لِعاَقِـــلٍ مُـــذَكَّرِ عَنْ تَاءِ تَأنِيثٍ كَذاَ أيضاً عَرِي
وَلَـمْ تَكُنْ مِـنْ (أَفْعَلِ) الفَعْـلاَءِ (فَعْلاَنِ) فَعْلَى أَوْ بِذِي اسْتِوَاءِ

ما يصح جمعه بالألف والتاء

الجَمْـعُ بَـالأَلِفِ وَالتَّـا يَطَّـرِدْ فِي عَلَمِ الأُنْثَى، وَفِيمَا قَدْ وَرَدْ
مُخْتَتِمـاً بِالتـاَّءِ، أَوْ بِـأَلِفِ الْــ أُنْثَـى، كَـذِكْرَى وَكَصَـحْرَاءٍ،
وَفــيِ خُمَاسِــيٍّ لِغَيْـرِ عَاقِـلِ وَفِي مُصَـغَّرٍ لَـهُ، يَـا سَـائِلِي

ما لا ينصرف وعلله

الاِسْـمُ إنْ شَـابَهَ فِعْـلاً حُظِـلاَ تَصْـرِيفَهُ، إِذْ عِلَّتَـيْنِ احْـتَمَلاَ
أو عِلَّـةً مِثْلَهُمـاَ، فَـالجَمْعُ، وَالْــ وَصْـفُ، وَتَعْرِيـفٌ، وَتَأنِيـثٌ
زِيَـادَةٌ، وَوَزْنُ فِعْـلٍ، عُجْمَـةُ عَـدْلٌ، وَتَرْكِيـبٌ، فَتِلْـكَ تِسْـعَةْ

ما يمنع من الصرف لعلة واحدة أو علتين

وَأَلِفـاَ التأنِيـثِ ثُـمَّ مُنْتَهَـى الْــ   جُمُوعِ كلُّ ذَيْنِ بِالمَنْعِ اسْتَقَلْ

وَمَــعَ تَعْرِيــفٍ أَتَــى: زِيَــادَةُ   وَزْنٌ، وَتأنِيثٌ، وعَدْلٌ، عُجْمَةُ

كَـذاكَ تَرْكِيــبٌ، وَبِالوَصْــفِ   عَــدْلٌ وَوَزْنٌ وَزِيــاَدَةٌ فَقَــطْ

مواضع يجر فيها ما لا ينصرف بالكسرة

يُجَرُّ بِالكَسْـرَةِ مَـا لاَ يَنْصَـرِفْ   إنْ جـاَ مُضَــافاً أَوْ أَتَــى بِــأَلْ

أَوْ لِضَـرُورَةٍ، تَنَاسُـبٍ صُـرِفْ   كَــ(فِي مَنَاقِـبِ مُحَمَّـدٌ عُـرِفْ)

أَوْ زَالَــتِ الْعِلّــةُ بِــالتَّنْكِيرِ   كَــ (رُبَّ أحْمَـدٍ) أوِ التَّصْـغِيرِ

(لم) و (لما) تشتركان في أربعة وتفترقان في أربعة

(لَمَّا) وَ(لَمْ) حَرْفَانِ، كلٌّ مِنهُما   نَفْيــاً وجَزْمــاً ثُـمَّ قَلْبـاً أَفْهَمـاَ

يَخْتَصُّ (لَمَّـا) بِبَقَـا النَّفْـيِ إلِـىَ   وَقْـتِ الخِطَـابِ، وَتَوَقُّـعٍ جَـلاَ

ثُبُــوتَ مَنْفِــيٍّ وحَــذْفَ الفِعْـلِ   بِلاَ دُخُولِ الشَّرْطِ، يا ذَا العَقْلِ

ما تختص بها (كان) من الأحكام

تَخْـتَصُّ (كَـانَ) بِزِيــاَدَةٍ أَتَــتْ   حَشْواً، وَحَذْفُهاَ مَعَ اسْمِهَا ثَبَتْ

وحَــذْفُهاَ حَسْــبُ بِتَعْـوِيضٍ لِــ   وَالنُّونِ منْ مُضَـارِعٍ إنْ جُزِمـاَ

وَلَــمْ يَـلِ السَّــاكِنُ أوْ ضَــمِيرُ   ولَــمْ يَكُــنْ وَقْـفٌ، أيــاَ خَبِيــرُ

أحكام الفاعل السبعة

الفَاعِلُ: اسْمٌ، عُمْدَةٌ، وَمُرْتَفِعْ ... مُؤَخَّراً عنْ عَامِلٍ فيهِ وُضِعْ

يُؤَنَّثُ العَامِلُ إِنْ أَنْثَى وَقَعْ ... يُفْرَدُ إِنْ كانَ مُثَنَّى أَوْ جُمِعْ

وَكانَ ظاهِراً، وَقَدِّمْهُ عَلَى الْـ ... مَفْعُولِ أَصْلاً كـ(وَقَى اللهُ

مواضع يحذف فيها الفاعل، وهي ستة

يُحْذَفُ فَاعِلٌ إِذاَ مَا بُنِياَ ... فِعْلٌ لِمَجْهُولٍ كـ (قَصْرٌ بُنِياَ)

ونَحو: (أَسْمِعْ بِهِمْ، وَأَبْصِرِ) ... أو كانَ عَامِلٌ لَهُ مِنْ مَصْدَرِ

والوَاوُ وَالْياَ مَعَ فِعْلٍ أَكِّدَا ... وَفي مُفَرَّغٍ، و(نِعْمَ المُقْتَدَى)

ما ينوب عن الفاعل، وهي أربعة أشياء

يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ ... أَصَالَةً، كـ(زِيدَ أَجْرُ العَامِلِ)

وقَدْ يَنُوبُ الظّرْفُ وَالمجرُورُ ... وَمَصْدَرٌ، وَشَرْطُهاَ مَذْكُورُ:

إِنْ كانَ مُخْتَصاً وذَا تَصَرُّفِ ... وَفَقْدُ مَفْعُولٍ بِهِ، فَلْيُعْرَفِ

ما يعمل عمل الفعل، وهي ثمانية أشياء

يَعْمَلُ كالْفِعْلِ: اسْمُ فِعْلٍ، ... كَذلكَ اسْمُ مَصْدَرٍ قَدْ قَرَّرُوا

أَسْمَاءُ فَاعِلٍ، وَمَفْعُولٍ، مُبَاَ ... لَغَةٍ، التَّفْضِيلُ ذاَ لَنْ يَنْصِباَ

أيضاً كذاكَ الصِّفَةُ المُشَبَّهَهْ ... فَكلّهاَ يُلْفَى بِفِعْلٍ مُشْبِهَهْ

المصدر واسم المصدر

اسْـمٌ لَــهُ دَلاَلَــةٌ علَــى حَـدَثْ   دُونَ زَمــاَنٍ فَهْــوَ مَصْــدَرٌ

إنْ لَـمْ يَقِـلَّ حَرْفُـهُ عَـنْ فِعْلِـهِ   مِـنْ دُونِ تَعْـوِيضٍ ولاَ تَقْـدِيرِهِ

إنْ يَــنْقُصِ الحُــرُوفُ فَاسْــمُ   كَــ (اعْـطِ عَطَـاءً، وخِيــاَراً

شروط إعمال المصدر، وهي ثمانية

وَأَعْمِلِ المَصْدَرَ إنْ كَانَ يَحِلّ   مَحَلّــهُ فِعْـلٌ بِــ(أَنْ) أو (مَــا)

وَلَمْ يَكُنْ مُصَغَّراً أوْ مُضْمَراً   وَلَــيْسَ مَحْــذُوفاً ولاَ مُــؤَخَّراً

ولاَ بِتــاَ، ولاَ لِمَعْمُــولٍ فُصِــلْ   وَلاَ بِنَعْـتٍ قَبْـلَ مَـا فيـهِ عَمِـلْ

ما تشارك فيه الصفة المشبهة اسم الفاعل

الصِّـفَةُ المُشْـبِهَةُ اسْـمَ الْفاَعِـلِ   تُشَــارِكُ اسْـمَ فَاعِلٍ فِيمَـا يَلِـي:

فــِي الاِشْـتِقاَقِ، وَدَلاَلَــةٍ، عَمَـلْ   رَفْعٍ وَنَصْبٍ، وَتَصَـرُّفٍ عُقِلْ

كِلاَهُمَــا يَرْبَــعُ فــي التَّصَــرُّفِ   وفــي أمُــورٍ فَارَقَتْــهُ، فَــاعْرِفِ

ما تفارق فيه الصفة المشبهة اسم الفاعل

فَهْيَ مِنَ اللاّزِمِ مَعْناَهاَ اسْتَمَرّ   إعْمَالُهَــا فِــي سَــبَبِيٍّ قَـدْ أُخِـرْ

وجَــازَ أن تُضَــافَ لِلّـذِي رُفِـعْ   كَـ(طَاهِرِ القَلْبِ) وَوَزْنُهَا سُمِعْ

بِغَيْـرِ فَاعِـلٍ كَثِيـراً كَــ (بَطَـلْ)   وكَـــ (عَظِــيمٍ) و (جَبَــانٍ) و

ما ينوب عن المصدر ويعرب مفعولاً مطلقاً

عَـــنْ مَصْــدَرٍ تَنُــوبُ فـــي مَفْعُـولَ مُطْلَـقٍ بِـلاَ ارْتِيـاَبِ
وَصْفٌ، وَآلـةٌ، ضَمِيرٌ، وَعَدَدْ إِشَـــارَةٌ، مُـــرَادِفٌ كـــذَا وَرَدْ
مَصْــدَرُ فِعْـلٍ، اسْـمُ مَصْــدَرٍ، أَوْ بَعْضُ، أَوْ شَيْءٌ علَى النَّوْعِ

شروط المفعول له (أي شروط نصب الاسم على أنه مفعول له)

يُنْصَـبُ مَفْعُـولاً لَـهُ الاِسْـمُ إِذاَ حَازَ شُروطاً خَمْسَـةً، فَلْتُحْتَذَى
أي كَونَـهُ مِـنْ مَصْـدَرٍ قَلْبِـيِّ مُبَـــيِّنَ العِلّـــةِ، يَـــا حَفِيِّـــي
وَكونَـــهُ مُتَّحِـــداً مَـــعْ عَامِـــلِ فـي وَقْتِـهِ، مَـعَ اتِّحَـادِ الْفَاعِـلِ

الأمور التي يشترك فيها الحال والتمييز

الحَـالُ والتَّمْيِيـزُ كـلٌّ مِنهُمَـا نَكِــرَةٌ وَفَضْــلَةٌ، فَاعْرِفْهُمَــا
كِلاَهُمَـا مُفَسِّـرٌ لِمَـا انْــبَهَمْ وقَـدْ يُـرَى مُؤَكِّـداً لِمَـا فُهِـمْ
وَالنَّصْبُ حَتْمٌ لَهُمَا، قَدْ شَارَكاَ فـي هَذِهِ الأُمُورِ، فَـاحْفَظْ ذَلكـاَ

الأمور التي يفترق فيها الحال والتمييز

الحـــاَلُ مُشْــتَقٌّ أَصَـــالَةً، وَقَـدْ فَسَّـرَ هَيئَـةً لِـذِي الحـاَلِ وُجِـدْ
وجُمْلَـــةً وَشِـــبْهَ جُمْلَـــةٍ يُــرَى خِـلافَ تَمْيِيـزٍ، فَمُفْـرَداً جَـرَى
وَجَامِـــداً، مُبَـــيِّنَ الإِبْهَـــامِ فـــي نِسْــبَةٍ أَوْ مُفْــرَدٍ تَمَـــامِ

ملخص حكم المستثنى بـ (إلا)

مَا بَعدَ (إلاّ) انْصِبْ وُجُوباً إنْ ... فـِي مُثْبَتٍ تَمَّ، وإنْ كَـانَ وَقَـعْ
فِي النَّفْيِ فَاخْتَرِ اتِّبَاعَ الْمُتَّصِلْ ... وَفـِي انْقِطَـاعٍ نَصْـبَهُ اخْتَـرْ،
وُجُوبُـــهُ، كَمـــاَ إذاَ تَقَـــدَّماَ ... (إلاّ) مـعَ التَّفْرِيـغِ قَـدِّرْ عَـدَماَ

ما استعمل من حروف الجر أسماء

اسْتُعْمِلَ اسْماً خمْسَةٌ مِنْ حَرْفِ ... مُذْ مُنْذُ عَنْ عَلَى وَكَافٍ، وَنَـدَرْ
كَـــ(مُنْذُ يَوْمـــانِ)، و(مُــــذْ ... (كَالطَّعْنِ)، (مِنْ عَلَيْـهِ)، (عَنْ
فَهُـنَّ فـي الأَمْثـاَلِ أَسْمَا بُنِيَـتْ ... فـِي مَوْضِـعِ الإِعْـرَابِ حَسْبَماَ

الأسماء التي تمتنع إضافتها

ضَـــمَائِرٌ، إشَـــارَةٌ، مَوْصُـــولُ ... كذَا اسْمُ فِعْلٍ، عَلَـمٌ، مَعْـزُولُ
عَـنْ كَوْنِـهِ مُضَـافاً إلاّ مَـا نُكِـرْ ... مِـنْ عَلَـمٍ كَـ(زَيْدُكُمْ)، فـذاَ أَثِـرْ
ومَا بِهِ (أَلْ) لاَ يُضَافُ غَيْرَ مَا ... جَـاءَتْ مِـنَ الحـاَلاَتِ فَـاحْفَظْ

الإضافة اللفظية والمعنوية

إضَـافَةُ الوَصْـفِ إلـىَ المَعْمُولِ ... لَفْظِيَّـــةٌ وذاكَ مِـــنْ مَعْقُـــولِ
وَلَـمْ تُفِـدْ تَخْصِيصـاً أوْ تَعْرِيفـاً ... كَــ(بَالِغِ الْكَعْبَـةِ)، كُـنْ عَرِيفـاً
ومَـا سِـوَاهاَ مَعْنَوِيَّـــةٌ، فَقُـلْ: ... (مِلّـةُ إبْـرَاهِيمَ أَحْسَـنُ المِلَـلْ)

حالات دخول (أل) في المضاف

دُخولُ (أَلْ) علَى المضافِ إنْ   إضَافةً لَفظِيَّةً لَيسَ يَهِنْ
إنْ كانَ (ألْ) في التاّلِ أو تَالِيهِ   أَضِيفَ تَالٍ لِضَميرٍ، قَدْ رَأوْا
لِاْسْمٍ به (ألْ)، أو يَكُنْ مُضَافُ   مُثَنَّى أوْ جَمْعاً، فَلاَ تَخَافُ

ما يكتسب المضاف من المضاف إليه، وهي عشرة أشياء

يَكْتَسِبُ المضافُ بِالمضَافِ لَهْ   عشْرةَ أَشْياءَ تَرَاهَا مُجْمَلَهْ
عَرِّفْ، وَخَصِّصْ، أَنِّثَنْ،   صَدَارَةً، ظَرْفِيَّةً، وَمَصْدَراَ
جَمْعاً، بِنَاءً، وَكَذا إعْرَابا   يَكْسِبُهُ المضافُ، لَنْ تَرْتَابَا

مواضع الفصل بين المضاف والمضاف إليه

لاَ فَصْلَ بَيْنَ المُتَضايِفَيْنِ إنْ   لَمْ يَكُ بِالمَفْعُولِ أَوْ ظَرْفٍ يَعِنّ
أي لِلْمُضافِ أو يَمِينٍ أو بِأَيْ   وَبِمُفَسِّرٍ لهَا، فَهْوَ رَضِيّ
وَالفَصْلُ بالشِّعْرِ بِأَجْنَبِيِّ   وَالنَّعْتِ وَالنِّدَاءِ مِنْ مَرْوِيِّ

النعت الحقيقيّ والنعت السببيّ

النعتُ إنْ يَرْفَعْ ضَمِيراً مُسْتَتِرْ   فَهْوَ حَقِيقِيٌّ، كـ(جاَ شَخْصٌ
يُوَافِقُ المَنْعُوتَ في أَرْبَعَةِ،   أَوْ يَرْفَعِ الظَّاهِرَ بَعْدُ فَانْعَتِ:
بِسَبَبِيٍّ، نَحْوُ: (زَيْدٌ الوَفِي   غُلاَمُهُ)، في اثْنَيْنِ حَسْبُ

البدل وعطف البيان

البَـدَلُ: التَّــابِعُ بِــالحُكْمِ قُصِـدْ   مِـنْ دُونِ وَاسِـطٍ، وَأَرْبَعـاً يَـرِدْ
عَطفُ الْبَيَانِ: مُوضِحٌ، وَيَأْتِي   مُطَابِقـاً فـي أَرْبَـعٍ، كالنَّعْـتِ
بَيْنَهُمَــا العُمُــومُ وَجْهِيــاً كَمــاَ   قَدْ فَصَّلُوا ذَلك، فَاحْفَظْ وَافْهَماَ

مواضع (أم) المتصلة العاطفة و (أم) المنقطعة

اعْطِـفْ بــ(أَمْ) مَسْبُوقَةً بِهَمْزَةِ   مُفِيــدَةَ التَعْيِــينِ أَوْ تَسْــوِيَةِ
فـي غَيْـرِ ذاكَ بِانْقِطَـاعِ تُرْسَمُ   فَهْــيَ علَــى ثَلاَثَــةٍ تُقَسَّــمُ:
فــي الاِبْتِـداَ، وَبَعْـدَ (هَـلْ) أَوِ   لِغَيْــرِ تَعْيِــينٍ ولاَ تَسْــوِيَةَ

حالات اسم التفضيل وحكمه في كل حال

يُلْفَــى اسْــمُ تَفْضِــيلٍ مُجَــرَّداً   وَبِإِضَــافةٍ، فَحُكْمُــهُ عُقِــلْ:
يَلْتَــزِمُ التَّــذْكِيرَ وَالتَّفَــرُّداَ   وَجَـرَّ (مِـنْ) بَعْدُ إذاَ مَـا جُـرِّدَا
ومَـعَ (أَلْ) طِبْقٌ، بِدُونِ (مِـنْ)   إضافَةٍ وَجْهَانِ دُونِ (مِنْ) يَفِي

بعض أحكام اسم التفضيل ومسألة الكحل

لاَ يَنْصِبُ المَفْعولَ إطْلاَقاً ولاَ   يَرْفَـعُ ظَـاهِراً سِـوَى مَـا نُقِـلاَ
لكنَّــهُ إنْ عَاقَــبَ الْفِعْـلَ رَفَـعْ   (مَســأَلَةَ الكُحْـلِ) يُسَــمَّى، أي
فَاعِلَــهُ اسْــماً أَجْنَبِيــاً فُضِّــلاَ   مِـنْ نَفْسِـهِ، وَبَعْـدَ نَفْـيٍ حَصَـلاَ

شروط ما يؤخذ منه اسم التفضيل وفعلا التعجب

شُروطَ ماَ مِنْهُ اسمُ تَفْضِيلٍ بُنِي   أو ذُو تَعَجُّبٍ ثَمَانٍ، فَاعْتَنِ

فِعْلٌ، ثُلاَثِيٌّ، وَذُو تَصَرُّفٍ،   قَابِلُ فَضْلٍ، تَمَّ، غَيْرُ مُنْتَفِ

لَمْ يُبْنَ لِلْمَجْهُولِ ذَا الفِعْلُ، وَلاَ   يَكُونُ وَصْفُهُ بِوَزْنِ (أَفْعَلاَ)

الأسماء التي ليس لها محل من الإعراب

الإِسْمُ فِي التَّرْكِيبِ لاَ يخلُو   إعْرَابِ إلاَّ فِي مَوَاضِعٍ، فَقُلْ:

لَفْظَةُ (عَشْرٍ) مَعَ (الاِثْنَيْنِ) كذَا   تَأنِيثُهُ، ضَمِيرُ فَصْلٍ يُحْتَذَى

كَذا اسْمُ فِعْلٍ وَالضَّمِيرُ   أيْ لفظَ (إياّ) ذَا علَى قَوْلٍ نُقِلْ

الجمل التي لها موقع من الإعراب

وجُمْلَةٌ تَقَعُ نَعْتاً أوْ خَبَرْ   لِمُبْتَداً، أو بَعْدَ نَاسِخٍ تَقِرّ

أوْ حَالاً، أوْ جَوَابَ شَرْطٍ مَا   جَزْمٌ بِهِ، أو بَعْدَ قَوْلٍ تَسْتَقِرّ

أوْ قَدْ أضِيفَ اسْمٌ إلَيْهاَ، أوْ   عَطفاً علَى مَا مَرَّ إعْرَاباً

الجمل التي ليس لها محل من الإعراب

وجُمْلَةُ التَّفْسِيرِ وَالمُسْتَأنَفِ   أوِ اعْتِرَاضٍ أوْ جَوَابِ الحَلِفِ

وَصِلَةٌ، جوَابُ شَرْطٍ جُزِمَتْ   أيْ ظَاهِراً، أو مَا عَلَيها

فَكُلُّ ماَ مرَّ هناَ مِنَ الجُمَلْ   تَخْلُو مِنَ الإعْرَابِ، فَاحْذَرْ

مواضع يجب فيها دخول الفاء أو إذا الفجائية على جواب الشرط

وَارْبِـطْ بِــفَا جَـوَابَ شَـرْطٍ ... اسْــمِيَّةً أوْ بِــ(إذاَ) الفُجَــاءَةِ

بالفَـاءِ حَسْـبُ إنْ بِجَامِـدٍ يَـرِدْ ... أوْ طَلَبِيــاً أو بــ(ماَ) و(لَــنْ)

أو حَـرْفِ تَنْفِيسٍ، فَتِلْـكَ سَبْعَةُ ... تَـأْتِي مَحَلَّ الجزمِ تلكَ الجُمْلَةُ

ملخص الكلام في (لو)

لَـوْ حَـرْفُ شَـرطٍ فـي المُضِـيِّ ... الاِمْتِنَــاعَ لاِمْتِنَــاعٍ وَأَتَــتْ

كَـذَاكَ لِلتَّعْلِيـقِ فـي المُسْـتَقْبَلِ ... فــلاَ تُفِيــدُ الاِمْتِنَــاعَ فَاعْقِــلِ

ومَصْــدَرِيَّةً أَتَــتْ إنْ سَــبَقاَ ... (وَدَّ) ولـنْ تَعْمَـلَ شَـيئاً مُطْلَقـاَ

أنواع (ما)

وَقَـدْ أتَـى (مـاَ) اسْـماً وحَرْفـاً ... فالإِسْــمُ إنْ جَــا شَــرْطاً أوْ

تَعَجُّبــاً، مَوصُــولةً، ومَعْرِفَــهْ ... نُكِـرَةً أيضـاً، فَكُـنْ ذَا مَعْرِفَـهْ

وإنْ يُفِــدْ (مَــا) مَصْــدَراً أوِ ... أو نَفْيــاً أو زِيـدَ يكُـونُ حَرْفـاَ

أقسام الألف المقصورة، وهي ثلاثة

مَــا يَنْتَهِــي بِــأَلِفٍ مُلْتَــزَمِ ... مِنْ مُعْرَبِ الأَسْمَاءِ مَقْصُوراً

وذاكَ أصْـلِيٌّ كمـاَ فـي (مُلْقَـى) ... أو زِيـدَ لِلإِلْحَـاقِ نَحْـوَ (عَلْقَـى)

أو زِيدَ لِلتَّأنِيـثِ نَحْوُ (بُشْـرَى) ... مَمْنُــوعُ صَــرْفٍ ذَا فَقَــطْ،

أقسام الألف الممدودة، وهي أيضاً ثلاثة

وهكَذا المَمْدُودُ، يُلْفَى الأَلِفُ ... علَى ثَلاثَةٍ، كَمَا سَتَعْرِفُ:
مَا كانَ أصْلِياً، فكَـ(الوَضَّاءِ) ... أو زِيدَ للإِلْحَاقِ كـ(العِلْبَاءِ)
أو زِيدَ للتَّأنِيثِ كـ(الحَمْرَاءِ) ... يُمْنَعُ صَرْفُ ذاَ، بِلاَ امْتِرَاءِ

ملخص الكلام في (حتى) الجارة والعاطفة

اعْطِفْ بِحَتَّى أو بِهِ اجْرُرْ إنْ ... فِي مُفْرِدٍ أو مَا بِمُفْرِدٍ أوِلْ
وَكَونُ ذا المُفْرَدِ غَايَةً حُتِمْ ... في الْعَطْفِ والجَرِّ علَى مَا قَدْ
مَعْطُوفُ حَتَّى دَاخِلٌ فِي الحُكْمِ ... مِنْ دُونِ مَجْرُورٍ، فَكُنْ ذَا فَهْمِ

ملخص الكلام في (حتى) الابتدائية

وإنْ تَرَ (حَتَّى) بِجُمْلَةٍ دَخَلْ ... فَهْوَ لِلابْتِداَءِ حَسْبُ، فَلْيُقَلْ:
قدْ سِرْتُ حتَّى أدْخُلُ الدِّيَارَاَ ... وسُدتُ حتَّى أحْفَظَ الذِّمَارَا
وكَونُهَا مِن فَضْلَةٍ تَسَبَّبَتْ ... عَنِ الّذِي قَبْلُ وُجُوباً قَدْ ثَبَتْ

الخاتمة

فِي مِائَةٍ ثُمَّ ثَمَانِينَ احْتَوَى ... نَظْمِي ثُلاَثَ قُرَّةً لِمَنْ نَوَى
وقدْ أتَى ثُلاَثَ بِالْفَوَائِدِ ... مِنْ دُونِ إخْلاَلٍ وَلاَ زَوَائِدِ
هذاَ، وصَلَّى رَبُّنَا وَسَلَّمَا ... علَى نَبِيِّنَا وَمَنْ لَهُ انْتَمَى

فهرس الموضوعات